الإقتصاد السوداني

التحديات الماثلة والحلول الممكنة

الدكتور مهدي عثمان الركابي أحمد



الإقتصاد السوداني
الدكتور مهدي عثمان الركابي أحمد

الإقتصاد السوداني

(التحديات الماثلة والحلول الممكنة)



الطبعة الأولى

٢٠١٦

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

٤٧٨٨ / ٩ /٢٠١٥ مركز الايداع ٣٣٠.٩٦٣

الاقتصاد السوداني التحديات الماثلة والحلول الممكنة

الدكتور :مهدي عثمان الركابي أحمد

دار الجنان للنشر والتوزيع

عمان – العبدلي - مجمع جوهرة القدس التجاري – ط(M)

- هاتف: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩٢
- البريد الإلكتروني: dar_ jenan@yahoo.com
daraljenanbook@gmail.com

الإقتصاد السوداني

(التحديات الماثلة والحلول الممكنة)

الدكتور

مهدي عثمان الركابي أحمد

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى (إنما يخشي الله من عباده العلماء)

صدق الله العظيم

آيه (٢٨) سورة فاطر

الإهداء

إلي.............

روح أمي وروح والدي

وإلي..............

أبنائي....

الأمين

ومحمد الخاتم

وثناء

وإلي..............

والدتهم : الدكتوره ندي



أتقدم بجزيل شكري لكل من موقف معي في مسيرتي الأكاديمية وكل من ساعدني وشجعني حتي رأي هذا الكتاب النور. وأخص بالشكر:

- دكتور حسن أحمد طه(العالم والخبير الإقتصادي). وأشكره علي تقديمه الرائع ولغته العالية وإضافاته المتميزة التي وردت في التقديم .
- دكتور محمد أحمد الجاك أستاذ الاقتصاد بجامعة الخرطوم.
- الاستاذ الدكتور حافظ إبراهيم الرئيس السابق لقسم الاقتصاد بجامعة أم الاسلامية.
- الأساتذة الأجلاء بكلية أبوبكر عثمان الأهلية وكلية المعالي التقية بودمدني.
- أصدقائي من الأساتذه بكلية الزراعة جامعة كسلا.
- الأستاذ مكي عثمان مكي بالادارة العامة للتخطيط والدراسات والسياسات بوزاره المالية والاقتصاد الوطني.
- الأخوة في تحرير مجلة الاقتصادي بوزارة المالية والاقتصاد الوطني.
- الخبراء في مركز تقويم للاستشارات ودراسات الجدوي.

وأخيراً أشكر الأخوة الفنين في الطباعة علي ما بذلوه من جهد من جهد كما أشكر أسرتي الكريمة علي صبرها لمدة عام كامل حتي رأي هذا الكتاب النور.

تقديم :

أجد نفسي ممتناً للدكتور مهدي عثمان الركابي الذي أهداني نسخة من سفره المميز **الإقتصاد السوداني: التحديات الماثلة والحلول الممكنة،** وهو بحق إضافة جديدة للمكتبة السودانية وإضافة ذات بعد خاص للمهتمين بقضايا الإقتصاد والتنمية في وقت يشهد فيه العالم تحولات إقتصادية وسياسية كبرى. فعلى الصعيد الأفريقي شهدت إقتصاديات الدول الأفريقية نمواً مضطرداً بعد عقود من الركود الإقتصادي، وإزداد الإهتمام العالمي بإقتصاديات الإفريقية والذي إنعكس في مبادرة NEPAD والمبادرة الأمريكية ومبادرة توني بلير، كما كان لدخول الصين الأثر الكبير في القارة الإفريقية وعقد القمة الصينية الإفريقية أثر أكبر في الإهتمام العالمي بالإقتصاديات الإفريقية. وقد لعب السودان دوراً محورياً في دخول الإستثمارات الصينية في القارة الإفريقية.

وعلى صعيد العالم العربي، فإن الربيع العربي قد أحدث تغييرات كبيرة في المنطقة العربية وشمال إفريقيا. ولكن حلم الربيع العربي في تعميق الديموقراطية وحسن إدارة الإقتصاد لم يتحقق، وسادت الإضطرابات السياسية والفوضى بدلاً عن حكم القانون والديموقراطية والعدالة الإجتماعية والتنمية المستدامة، وعلينا أن نقرأ مايحدث في الإقتصاد السوداني في إطار مايحدث من حولنا في العالم الإفريقي والعربي.

بتناول كتاب الدكتور مهدي عثمان الركابي: **الإقتصاد السوداني: التحديات الماثلة والحلول الممكنة،** ملامح الإقتصد السوداني في الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠ وهي الفترة التي تميزت بنمو غير مسبوق في تاريخ الإقتصاد السوداني. وذلك عقب إكتشاف البترول وإستغلاله وتصديره وما أحدث من أثر في القطاعات الإقتصادية ومن جذب للإستثمارات الخارجية، وحدثت فيه تحولات كبيرة كبيرة وأحداث جسام. حيث أن هذه الفترة شهدت أيضاً ثلاث أحداث كان لها الأثر الكبير في التحديات التي واجهت الإقتصاد السوداني. أولى هذه الأحداث هو توقيع إتفاقية نيفاشا وما أعقبها من توقيع

الدستور المؤقت للسودان وتكون حكومة الوحدة الوطنية. وقد أعطت تلك الإتفاقية حكماً شبه ذاتي لجنوب السودان كما تمتع الجنوب بنصف عائدات البترول المنتج في جنوب السودان. ويمكن القول أنه منذ توقيع تلك الإتفاقية لم تدخل نسبة ٥٠٪ من إيرادات البترول المنتج في جنوب السودان في دورة الإقتصاد السوداني الموحد، إذ أن جنوب السودان كان يحول إستحقاقه من البترول مباشرة في بنوك خارجية ولم يسمح للبنك المركزي بالإحتفاظ بها. ورغم أن السودان كانت دولة واحدة خلال الفترة الإنتقالية، إلا أن حكومة جنوب السودان كانت تتصرف كأنها دولة مستقلة دون سيادة.
أما الحدث الثاني الذي واجه الإقتصاد السوداني خلال تلك الفترة فقد كانت الأزمة المالية العالمية ٢٠٠٨ والتي تحولت إلى أزمة إقتصادية بعد أن تعمقت وضربت إقتصاديات الدول المتقدمة في كل من أمريكا وأوروبا. مما أحدث كساداً هبطت على إثره أسعار السلع الأولية وأسعار البترول. وقد تأثر السودان بذلك كثيراً بفقدانه كثيراً من تدفقات النقد الأجنبي بسبب ذلك.

غير أن الحدث الأكبر الذي أصاب الإقتصاد السوداني كان هو الإستفتاء على مستقبل جنوب السودان والذي أفضى إلى إنفصال جنوب السودان وقيم دولة مستقلة جديدة. وبذلك فقد السودان ٧٥٪ من موارده البترولية بعد الإنفصال مباشرة مما احدث فجوة كبيرة في الموارد الخارجية فاقت ال٦٥٪ من إيرادات النقد الأجنبي و٤٠٪ من إيرادات الحكومة المركزية. نتيجة لذلك، إنخفض معدل النمو الإقتصادي إنخفاضاً كبيراً. وكان توقع صندوق النقد الدولي أن يحدث نمواً سالباً بعد الإنفصال، ولكن الحكومة عالجت الأمر بإجراءات تقشفية قاسية خفضت فيها الإنفاق الحكومي وزادت الإيرادات الحكومية ورشدت من فاتورة الإستيرادات الخارجي، كما إستعانت بدعم خارجي من الدول الصديقة لسد الفجوة الخارجية الكبيرة مكنها من تجاوز الأزمة بنسبة معقولة من الجراح.

ولاتزال الفجوة الخارجية والداخلية تشكل تحدياً يواجهه الإقتصاد السوداني. وهو ما يحتاج إلى جهود كبيرة في الإصلاح الإقتصادي والمالي وفي معالجات المشكلات الهيكلية الرئيسية التي تواجه القطاعات الإنتاجية. وقد وفق الكاتب في رصد المعوقات الرئيسية التي تواجه القطاعات الإنتاجية، مما يشكل رصيداً جيداً للمعالجات التي يمكن إتباعها.

تناول الكتاب أيضاً أربع قضايا رئيسية تشكل تحدياً رئيسياً للإقتصاديين وواضعي السياسات المالية والإقتصادية في السودان وهي:

أ. السوق: حرية الإقتصاد وتدخل الدولة.

ب. المتطلبات العلمية للإقتصاد السوداني وأهمية البحث العلمي وإقتصاد المعرفة في بناء إقتصاد حديث ومتطور في السودان.

ج. أهمية العلاقات الخارجية بالنسبة للسودان.

د. ديون السودان الخارجية.

وفي رأي أن الكاتب كان موفقاً في إختيار القضايا الأربع أن التشخيص السليم لها يحمل في طاته العلاج الأمثل أو ما أشار إليه الكاتب بالحلول الممكنة . فالنسبة للقضية الأولى فقد كان لتدخل الدولة الكثير في الإقتصاد أثر في الركود الإقتصادي الذي حدث في معظم البلاد النامية وبخاصة المجموعة الأفريقية. أما بالنسبة للسودان فقد نال حظه الكبير من سيادة القطاع العام على الخاص في فترة مابعد الإستقلال وحتى قيام قيام الإنقاذ الإقتصادي، ونتج عن ذلك الركود والجمود الإقتصادي ، وقد كان لبرنامج الإصلاح الذي أدخل في فبراير ١٩٩٢ الفضل الكبير في وضع البنية الأساسية لسياسات التحرر الإقتصادي والتي جاءت في شكل حزمة متكاملة لتحريك جمود الإقتصاد السوداني بحفز المبادرة الفردية جذب الإستثمار بخفض عام في هيكل الضرائب ووضع قانون لتشجيع الإستثمارات وإدخال سياسات خصخصة مؤسسات القطاع العام.

ورغم النجاح الكبير الذي حققته سياسات التحرير إلا أنها أيضاً تركت آثار سالبة كبيرة على محدودي الدخل وعلى التعليم الحكومي والخدمات الصحية الحكومية، كما أن برامج الخصخصة قد صاحبتها بعض الإخفاقات. وفوق كل هذا وذاك فقد واجهت البرنامج تحديات كبيرة تمثلت في توسيع الحرب في جنوب البلاد والحصار الخارجي خاصة بعد موقف السودان من حرب الخليج الأولى وتردي علاقات السودان الخارجية مع الدول النامية ومؤسسات التمويل الدولية.

تناول الكاتب أيضاً الحاجة الماسة للإهتمام بالبحث العلمي والحاجة لإدخال التقانات الحديثة لزيادة الإنتاج والإنتاجية في القطاعات الأساسية، كما تناول التطور الهائل الذي تم في نظم المعلومات والإتصالات والحاجة إلى تطوير إقتصاديات المعرفة لتكون لنا الريادة والقيادة في عصر العولمة والفضاءات المفتوحة والمنافسة الحرة في التجارة والخدمات. ولاخيار أمام الإقتصاد السوداني إلا الإستفادة من الميزات النسبية التي يتمتع بها لزيادة الإنتاجية

أعطى الكاتب إهتماماً كبيراً بأهمية العلاقات الخارجية بالنسبة والحاجة إلى الإنفتاح نحو العلم الخارجي وإن لم يتناول بشيئ من التفصيل قضية الحصار الإقتصادي الأمريكي على السودان وأثرها الكبير أداء الإقتصاد السوداني خاصة وأن هذا الحصار أصبح خانقاً للنمو الإقتصادي وقد فقد السودان قدرته على الإستدانة من المؤسسات المالية الدولية التي تعطي قروضاً خارجية ميسرة. وفي ظل فجوة خارجية كبيرة في الميزان التجاري وفي ظل ديون خارجية كبيرة يصبح التمويل الخارجي عسير المنال وذو تكلفة إقتصادية عالية. ولابد من بذل جهود أكبر لتحسين علاقات السودان بالدول المتاحة وبمؤسسات التمويل الدولية.

وفي إعتقادي أن الفصلين الأخيرين العلاقات الدولية بالنسبة للسودان وديون السودان الخارجية مرتبطين إرتباطاً وثيقاً. إذ بلغت ديون السودان الخاريجة نحو ٤٥ مليار دولار وأصبحت تشكل عبئاً ثقيلاً على الإقتصاد وتقف حجر عثر أمام أي إستثمارات

خارجية. وبسبب ضعف علاقات السودان الخارجية مع كل دول المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة والتي تفرض حصاراً إقتصادياً وعقوبات إقتصادية قائمة بقانون عجز السودان عن حل مشكلة الديون الخارجية وفقاً لمبادرة الدول الفقرة والمثقلة بالديون HIPC حيث إستطاعت ٣٦ دولة من مجموعة ٣٨ دولة مصنفة بأنها تستوفي معيار المبادرة. فقط السودان والصومال هما الدولتان اللتان لم تستفيدا من هذه المبادرة. والطريق إلى إعفاء ديون السودان يأتي عبر إصلاح علاقات السودان الخارجية مع مجموعة دول نادي باريس وبقية الدائنين.

أحسب أن الكاتب قد وفق كثيراً في رسم الملامح الرئيسية للإقتصاد السوداني في فترة هامة من التاريخ السوداني شهد فيها السودان التحول من إقتصاد تحكم ادارته الدولة بشكل رئيسي إلى إقتصاد حر وسياسات داعمة للقطاع الخاص وداعمة للإنتاج. وقد حدث فيها نمو إقتصادي كبير ولكنها أيضاً واجهت تحدياً كبيراً وشهدت عدم إستقرار سياسي في إجزاء واسعة من البلاد. كما شهدت إنفصال جزء عزيز من الوطن، وخسر فيها معظم موارده البترولية. كما أن الإنفصال الجنوب لم يؤدي للإستقرار الإقتصادي في جنوب السودان ولا في شماله. كما أن علاقات السودان الخارجية مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة ظلت متوترة طوال هذه الحقبة. وقد أولى الكاتب إهتماماً خاصاً بقضية العلاقات الخارجية ودورها في التنمية الإقتصادية كما ربطها بقضية الديون الخارجية.

إن إهتمام الكاتب بقضية البحث العلمي والتطوير المعرفي وإقتصاديات المعرفة تعتبر إضافة جديدة في الإقتصاد السوداني. وقد أعطاها الكاتب باباً كاملاً ممايعكس أهمية البحث العلمي وبناء إقتصاد حديث في السودان

لاشك أن الكاتب كان موفقاً في إختيار الموضوعات التي ضمها هذا السفر وأجد فيها فائدة كبيرة للدارسين لمادة الإقتصاد السوداني على المستوى الجامعي وكذلك الباحثين

وطلاب الدراسات العليا في الجامعات السودانية، إلى جانب الإداريين والإقتصاديين وواضعي السياسات الإقتصادية والمالية.

د. حسن أحمد طه

وزير المالية الأسبق

المقدمة:

جاء هذا الكتاب بعنوان : **الاقتصاد السودانى التحديات الماثلة والحلول المكنة** . وفى ظل النقص الحاد في كتب الاقتصاد السودانى فى المكتبة السودانية يجئ هذا الكتاب كمحاوله علمية وأكاديمية لتسليط الضؤ على جوانب مهمة فى الاقتصاد السودانى قلت الكتابة عنها. وعليه فان هذا الكتاب تناول فى فصله الاول ملامح الاقتصاد السودانى بالتركيز علي الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م . وجاء الفصل الثانى بعنوان: السوق ويأتي الفصل الثالث بعنوان : المتطلبات العلمية للاقتصاد السودانى. وفي الفصل الرابع حاولنا تسليط الضؤ على العلاقات الخارجية الاقتصادية للسودان. وتناول الفصل الخامس موضوع الديون الخارجية للسودان. وأخيرا جاء الفصل السادس عن التخطيط الاقتصادى وأثره على التنمية.

وبالرغم من الجهود الكبيرة التى بذلت من علمائنا الاجلاء فى الكتابة عن الاقتصاد السودانى إلا ان مواضيع هذا الكتاب أختيرت بعد قراءة متأنية لمعظم الكتب والمراجع التى تناولت موضوع الاقتصاد السودانى فى الفترة السابقة. وحاولنا إستعراض المواضيع الهامة والتى لم يتم التطرق إليها باستفاضة من قبل مثل : السوق (فى السودان) ، المتطلبات العلمية للاقتصاد السودانى ، العلاقات الاقتصادية الخارجية للسودان، الديون الخارجية وتقييم الخطط والبرامج.

وفى هذا الكتاب لم نغفل طلاب بكالوريوس الاقتصاد وطلاب الدراسات العليا لذلك جاء الفصل الاول للإيفاء بمتطلبات هؤلاء الطلاب. وكذلك لم يغفل الكتاب المخطط ومتخذ القرار الاقتصادى والسياسي ورجل الاعمال وعليه فان موضوعات الكتاب أختيرت لتفي بمطلباتهم .

وعموما يمكن القول بأن هذا يهدف إلى الآتى :

١- تسليط الضؤ على متغيرات الاقتصاد السودانى خلال الفترة ٢٠٠٠م -٢٠١٠م

٢- تسليط الضؤ على عدد من التحديات والمشكلات فى الواقع العلمى والتى تقل الكتابة عنها .

٣- سد النقص في كتب الاقتصاد السوداني بالمكتبة السودانية.

٤- تشجيع البحث الاقتصادى لطلاب البكالوريوس والماجستير والدكتوراة.

٥- تقديم الكتاب كإعانة مرجعية للمخطط الاقتصادى ومتخذ القرار ورجل الاعمال .

٦- التثقيف الاقتصادى.

فى الختام نشير الى أن هذا الكتاب تم تناوله بصورة علمية ومن خلاله تم إستعراض عدد من التحديات بمنهج جديد حاولنا فيه التطرق لبعض المشكلات الاقتصادية وأسبابها وكيفية معالجتها . واخيرا نقول أن هذا الكتاب ليس خاتمة المطاف ولكنه بداية نأمل أن تفتح شهية الباحثين والعلماء والاقتصاديين لكتابة مزيد من البحوث عن الاقتصاد السودانى .

دكتور مهدي عثمان الركابي

الخرطوم ٢٠١٥م

الفصل الأول

ملامح الإقتصاد السوداني

أولاً : الأهمية الاقتصادية للسودان

يعتبر السودان من الدول المهمة في المنطقة العربية وأفريقيا والشرق الأوسط. وتكمن أهمية السودان في عدة محاور يتمثل أهمها في الموقع الجغرافي وإمتلاكه للموارد الطبيعية والبشرية والمعدنية والبترول والذهب وبدائل الطاقة المختلفة. وهذه المعطيات جعلت السودان بأن يكون مؤهلاً لتوفير الأمن الغذائي والأمن المائي بالاضافة إلي توفير الطاقة والمدخلات الصناعية المختلفة.

ويحتل السودان الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية حيث تجاوره دول أفريقية مهمة هي: مصر، ليبيا، تشاد، أفريقيا الوسطي، جنوب السودان ، إثيوبيا وإريتريا. والسودان يمكن أن يلعب دوراً مهماً في التجارة الدولية بسبب إطلالته على البحر الأحمر وقربه من السعودية ودول الخليج الأخرى بالإضافة إلى قربه من خليج عدن وقناة السويس. وهناك إمكانية لتعظيم الأهمية الاقتصادية للسودان من خلال موقعه الجغرافي وذلك عن طريق تكوين تجمعات إقتصادية مع الدول المجاورة وهذه التجمعات تزيد من الأهمية الاقتصادية للسودان و دول القرن الأفريقي ودول شرق ووسط أفريقيا.

والسودان مؤهل للمساهمة بفاعلية في تحقيق الأمن الغذائي العربي والعالمي بسبب توفر مقومات الإنتاج الزراعي والتصنيع الزراعي. والسودان قادر علي إنتاج وتصدير اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان ومعظم منتجات الثروة الحيوانية. وهناك

إمكانية لإنتاج عدد من المحاصيل الغذائية والنقدية كالذرة والكركدي والفول السوداني والسمسم والصمغ العربي والقطن وغيرها.

ويمكن للسودان أن يساهم بدرجة واضحة في تحقيق الأمن المائي عن طريق توفير مياه الشرب للجزيرة العربية وبعض دول الشرق الاوسط وذلك لتمتعه بموارد مائية كبيرة غير مستغلة. وتتمثل أهم الموارد المائية في السودان في نهر النيل والنيل الأزرق والنيل الأبيض ونهر عطبرة وغيرها من الأنهار الموسمية الصغيرة. ويحتضن السودان أعظم البحيرات الجوفية في منطقة دارفور وغيرها من المناطق ويمكن الاستفادة من هذه البحيرات في الإنتاج الزراعي في مناطق التداخل بين مصر والسودان وليبيا .

وعموماً يمكن أن نقول بأن السودان يتمتع بمعدل عالي لهطول الأمطار كما يمتلك موارد مائية كافية يمكنها أن تسد جزء كبير من فجوة المياه في الدول العربية وبعض دول الشرق الأوسط فقط تحتاج المسألة إلى ضرورة تحويل هذه الموارد إلى مشروعات مائية (اقتصادية) تحاول الدولة من خلالها تصدير فائض المياه للخارج. وهذه المسألة تحتاج للتنسيق مع الدول التي تحتاج لهذه المياه كما تحتاج للتنسيق مع دول المنبع ودول المصب الأخرى لنهر النيل. ويمكن أن تتم مسألة الاستفادة من المياه العذبة في السودان بالتعاون مع دول الفائض المائي الأخرى في المنطقة بحيث تتحقق منافع وعوائد اقتصادية إقليمية.

ثانياً : تطور الاقتصاد السوداني خلال الفترة ١٩٥٦ – ١٩٩٩م

شهد السودان خلال الفترة ١٩٥٦ – ١٩٩٩م عدد من التغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية كما تأثر خلال هذه الفترة بعدد من المتغيرات الدولية. وخلال هذه الفترة لم يسلم السودان من المتغيرات البيئية السالبة كالجفاف والتصحر والفيضانات وغيرها من المتغيرات. وعموماً يمكن القول بأن هذه التغيرات أثرت على مسارات الاقتصاد السوداني.

وتعتبر الفترة ١٩٥٦ – ١٩٦٩م من الفترات المهمة للاقتصاد السوداني حيث شهدت متغيرات سياسية وإدارية مهمة وهي إستقلال السودان وأيلولة إدارة البلاد

للكوادر الوطنية. وتميزت الفترة ١٩٥٦ – ١٩٦٩م بعدم الاستقرار السياسي حيث حكمت البلاد حوالي أربعة أنظمة سياسية (باستثناء حكومة مايو)، وتراوحت المرجعيات الفكرية لهذه الأنظمة بين الشمولية (بأبعادها الفكرية المختلفة) والديمقراطية . وقطعاً فإن تعدد أنظمة الحكم يؤثر على منهجيات إدارة الاقتصاد وتباينها ويعنى ذلك عدم الاستقرار في الخطط والبرامج وعدم الاستقرار الاقتصادي بصورة عامة.

وخلال الفترة ١٩٥٦ – ١٩٦٩م كان الناتج المحلي الإجمالي ينمو بمعدلات موجبة في أغلب الأحيان. وكان هيكل الاقتصاد يتكون من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي وقطاع النقل والتوزيع والبنوك. وكانت الزراعة خلال هذه الفترة تمثل النشاط الرئيسي للاقتصاد السوداني. وبالرغم من وجود الصناعة في هيكل الإقتصاد في هذه الفترة إلا أنها كانت ضعيفة وتقليدية، وكان نتاج ذلك إعتماد السودان بدرجة كبيرة على العالم الخارجي وخاصة في الجانب الاستهلاكي حيث كانت الواردات الاستهلاكية تمثل أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الواردات[1]. وكانت معظم الصادرات خلال الفترة ١٩٥٦ – ١٩٦٩م تعتمد على محصول نقدي واحد ألا وهو القطن وأدى ذلك إلى تزايد حساسية الاقتصاد السوداني للتقلبات الاقتصادية العالمية.

وتميزت الفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٠م بالاستقرار السياسي وبالرغم من ذلك تعددت الأيديولوجيات في نظام الحكم الواحد . ففي بداية عقد السبعينات من القرن الماضي سادت المرجعية الفكرية الاشتراكية للحكم والاقتصاد وبدأ التحول نحو المرجعيات الرأسمالية في السنوات الأخيرة لنفس العقد. وعلى الصعيد التنفيذي شهد الاقتصاد السوداني خلال الفترة ١٩٧٠ – ١٩٨٠م تأميم المؤسسات التجارية و الصناعية والزراعية والقطاع المصرفي تمشياً مع المرجعية الفكرية للنظام المايوي في سنواته الأولى وأدى هذا التحول إلى إختلال التوازن في هيكل الاقتصاد في كل من القطاع العلم

---

[1] د. مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الاقتصاد السوداني، مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم، ٢٠١٢م، ص ٨ - ٩.

والقطاع الخاص كما زادت درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتحديد الأسعار وغيرها. ولكن عموماً يمكن أن نقول بأن ملامح الاقتصاد السوداني خلال فترة السبعينيات من القرن الماضي تمثلت في تعدد أسعار الصرف، إرتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، التشوهات في هيكل الاقتصاد، تفاقم الخلل في الحساب الداخلي والخارجي وإنشاء بعض مشاريع التنمية والمشروعات الإنتاجية مثل مصنع سكر كنانة ومصنع سكر عسلاية ومصنع سكر غرب سنار وغيرها.

وكانت الفترة ١٩٨٠ – ١٩٨٩م حبلي بالمتغيرات السياسية والاجتماعية والبيئية والدولية. وتمثلت أهم هذه المتغيرات في: عدم الاستقرار السياسي، إندلاع حرب الجنوب، الجفاف والتصحر، السيول والفيضانات والأزمة الاقتصادية العالمية ١٩٨٢ – ١٩٨٣م. وكانت هذه المتغيرات من الاسباب الرئيسية وراء تدهور الوضع الاقتصادي بصورة عامة حيث أدت إلى تدني الإنتاج والإنتاجية خاصة في القطاع الزراعي بالإضافة إلى النمو السالب في الناتج المحلي الإجمالي في بعض الأعوام. وشهدت هذه الفترة عدد من المؤشرات الاقتصادية السالبة مثل تفاقم العجز في الحساب الخارجي والداخلي وإرتفاع معدلات التضخم وتدهور متوسط دخل الفرد وكانت نتاج ذلك إرتفاع معدلات الهجرة الداخلية والخارجية.

وتعتبر الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٩م من أهم الفترات التي شهدت متغيرات غير تقليدية للاقتصاد السوداني. وتمثلت أهم هذه المتغيرات في المرجعية الاسلامية للنظام السياسي وإعتماد المرجعية الإسلامية كأساس للنظام الاقتصادي. وكانت أهم المتغيرات الاقتصادية خلال هذه الفترة هي: إقرار سياسة التحرير الاقتصادي وإكتشاف النفط وتصديره.

ثالثاً : أهم المتغيرات الداخلية والخارجية التي صاحبت الاقتصاد خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٣م

في هذا الجزء سنتناول أهم المتغيرات الداخلية والخارجية المهمة للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٣م مع الأخذ في الإعتبار بعض المتغيرات للعام ٢٠١٤م. ونتناول ذلك تفصيلاً علي النحو الآتي:

(١)إنفصال جنوب السودان

تعتبر إتفاقية السلام بين حكومة السودان والحركة الشعبية من أهم المتغيرات السياسية التي شهدها السودان خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠م. وجاءت هذه الاتفاقية بعد حرب إستمرت لأكثر من عشرين عام. وكان لحرب الجنوب قبل عام ٢٠٠٥م آثار إقتصادية وسياسية واضحة على المستوى المحلي والاقليمي. فعلى الصعيد المحلي أدت الحرب إلى عدم الاستقرار السياسي في السودان وقطعاً فإن هذا يؤدى إلى عدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي. وحولت حرب الجنوب الاقتصاد السوداني إلى إقتصاد حرب وكان ذلك خصماً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد. وكان لحرب الجنوب أثر في نزوح وهجرة المواطنين من مناطق الحرب إلى مناطق السلام في الشمال وأثرت هذه الهجرة على المدن الكبيرة خاصة في محور الخدمات. وكان للهجرة الداخلية أثر بالغ في تدنى مستويات الإنتاج حيث ترك المواطنون المزارع والمراعي بسبب الحرب وعملوا في مهن وأعمال كانت في أغلب الاحيان غير إنتاجية. وبالطبع فإن لحرب الجنوب أثر كبير على مؤشرات الاقتصاد الكلي السوداني خاصة سعر الصرف، الميزانيات العامة للدولة، ميزان المدفوعات، التضخم وغيرها. وكذلك كان للحرب أثر واضح في ضعف تنفيذ الخطط كما إستنزفت جانب كبير من الموارد المالية اللازمة للتنمية. وبالرغم من إمداد الآثار السالبة للحرب الجنوب لأكثر من عقدين من الزمان إلا أن إكتشاف وتصدير النفط في عام ١٩٩٩م كان له دور في تخفيف حدة هذه الآثار، حيث توفرت من النفط عائدات مقدرة ساعدت على تحقيق شيء من الاستقرار في عدد من مؤشرات الاقتصاد

الكلي. وجاءت اتفاقية السلام في عام ٢٠٠٥م كإطار سياسي عام لوقف الحرب وبالطبع فإن هذه الإتفاقية كانت فرصة مهمة للجنوبيين والشماليين لأعفاء ديون السودان وإستقطاب مزيد من القروض والمنح الخارجية. وعموماً يمكن القول بأن مؤشرات الأداء للاقتصاد الكلي في السودان خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠م أو بعد إتفاقية السلام كانت جيدة في مستواها العام وخاصة في محور التضخم وسعر الصرف ونمو الناتج المحلي الإجمالي وتدفقات الاستثمارات الأجنبية وكذلك فإن العجز في الميزانيات العامة كان أقل من الحدود الدنيا وفقاً للمعايير الدولية.

وأدى إنفصال جنوب السودان إلى تغيرات في خريطة السودان كما أثر على الخارطة الديموغرافية وبالتالي تغيرت معظم الإحصاءات في المجالات المختلفة . وأدى التراجع الكبير في عائدات النفط إلى إحداث تغيرات إقتصادية هامة حيث تلاحظ تراجع معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من ٥,٢٪ في عام ٢٠١٠م إلى حوالي ١,٤٪، ٣,٦٪ في عامي ٢٠١٢م، ٢٠١٣م على الترتيب. وكانت الميزانيات العامة للدولة من أهم المتأثرات بتراجع عائدات النفط بعد إنفصال الجنوب وخاصة في بند الإيرادات البترولية. ويلاحظ أن الإيرادات البترولية قد إنخفضت من ١٢٠٨٢,٣٩ مليون جنيه في عام ٢٠١٠م إلى ٦٣٦٨,٨ مليون جنيه عام ٢٠١٣م وذلك بنسبة تقارب الـ ٥٠٪. وقطعاً فإن الانخفاض في الإيرادات البترولية يؤثر على إجمالي الإيرادات وكذلك علي إجمالي النفقات وبالتالي حاولت الدولة إحداث توليفات جديدة للإنفاق الكلي بحيث يتلاءم مع مستوى الأداء الفعلي للإيرادات[1].

وإزداد العجز الكلي في الموازنة العامة بعد إنفصال الجنوب وخاصة في عامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م مقارنة بالعام ٢٠١٠م حيث إرتفع من ٤١٣٥,٢٢ مليون جنيه في عام ٢٠١٠م إلى ٧٦٥٣,٤ مليون جنيه ، ٦٤٥٦,٥ مليون جنيه في عامي ٢٠١٢م و

---

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاقتصاد السوداني في أرقام ٢٠٠٠-٢٠١٠م، شركة مطابع العملة السودانية ، الخرطوم،٢٠١١م، ص٣٢ - تقرير بنك السودان للعام ٢٠١٣م، ص ١٠٦ .

٢٠١٣م على الترتيب[١]. ونظرياً فإن أي زيادة في العجز ستؤدى إلى إحداث فجوات تضخمية في الاقتصاد ويؤكد هذه النظرية إرتفاع معدلات التضخم من ١١,٢٪، ١٣٪ في عامي ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م علي الترتيب إلي ٣٥,١٪، ٣٧,١٪ في عامي ٢٠١٢م، ٢٠١٣م على الترتيب [٢]، ويعتبر ذلك إرتفاع كبير في معدلات التضخم. وتشير بعض التحليلات إلي أن إرتفاع معدلات التضخم خلال عامي٢٠١٢م، ٢٠١٣م يرجع إلي التوسع النقدي، وقطعاً فإن التوسع النقدي والتمويل بالعجز إذا كانا بهدف إحداث زيادة في الإنتاج (على الأقل بدرجة تعادل كمية النقود الزائدة) فإن ذلك لا يحدث فجوات تضخمية على الأقل في المدي المتوسط ولكن إذا كان التوسع النقدي يميل نحو الإنفاق الاستهلاكي فأنه سيحدث فجوات تضخمية . ويشير التصاعد في الإنفاق الجاري خلال عامي ٢٠١٢م و ٢٠١٣م إلي إرتفاع الميل نحو الاستهلاك. ولا يقتصر تنامي الإنفاق الاستهلاكي فقط على القطاع العام أو القطاع الحكومي بل تلاحظ تنامي الإنفاق الاستهلاكي حتى على مستوى القطاع الخاص. وبالرغم من عدم وجود إحصاءات نحاول من خلالها تأكيد مسألة تنامي الاستهلاك الخاص إلا أنه يمكن القول بأن الاستهلاك الخاص في تنامي مستمر منذ ظهور البترول في السودان حيث تشير بعض الدراسات إلى تنامي الاستهلاك الخاص كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ٧٢٪ في عام ١٩٩٤م إلى ٨٥٪ في عام ٢٠٠٣م[٣]. وفي الفترة الاخيرة يلاحظ تنامي السلوك الاستهلاكي البذخي وتقليد الأنماط الغربية وقد يشير ذلك إلي تنامي معدلات الاستهلاك الخاص خلال عامي ٢٠١٢م، ٢٠١٣م.

وبعد إنفصال الجنوب أصبحت العلاقة بين السودان وجنوب السودان تأخذ توترات متقطعة في كثير من الأحيان وخاصة في السنين الأولى التي أعقبت الإنفصال.

---

[١] المرجعين السابقين ، ص٣٨ ، ص١١٢

[٢] المرجعين السابقين، ص١٣ ، ص٥

[٣] د. مهدي عثمان الركابي، مرجع سبق ذكره ، ص ١٥١

وكان لهذه التوترات أثر معنوي كبير على الاقتصاد السوداني خاصة وأن أول موازنة عامة عقب الانفصال قد أدخلت عائدات تأجير الخط الناقل في إيراداتها. وتذبذب العلاقة بين الدولتين أثر على تدفق عائدات تأجير الخط الناقل للبترول وخدماته وإنعكس ذلك (مع عوامل أخري) علي إستقرار سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار مع العلم بأن العلاقة بين الدولار والجنيه السوداني خلال الفترة ٢٠٠٥ – ٢٠١٠م كانت مستقرة نسبياً. وتشير إحصاءات هذه الفترة إلي تراوح أسعار صرف الجنيه مقابل الدولار بين ٢,٠٢ جنيه و ٢,٤٤ جنيه [1]. وبدأ سعر صرف الجنيه السوداني في التدهور عقب إنفصال الجنوب حيث بدأت تنخفض قيمته بوضوح في السوق الموازي عقب حرب هجليج الأولى في عام ٢٠١١م. ومنذ ذلك التاريخ أصبح سعر الدولار مقابل الجنيه السوداني في تصاعد مستمر حتى وصل إلى أكثر من تسعة جنيهات للدولار في أغسطس ٢٠١٤م. وأود أن أشير إلى أن العامل المعنوي عقب إنفصال الجنوب وتذبذب العلاقة بين الجنوب والشمال (في السنوات الأولى) كان من الإسباب المهمة وراء إرتفاع سعر الدولار الأمريكي . والأثر (المعنوي) كان حاسم في تحديد سعر صرف الجنيه بل السعر كان يحدد وفقاً لتوقعات التجار في السوق الموازي وربط ذلك بمستوي العلاقة بين الجنوب والشمال. وبالرغم من إرتفاع قيمة الدولار مقابل الجنيه السوداني خلال عام ٢٠١٤م إلا أنه تلاحظ تضاءل أثر العامل المعنوي وربط سعر الصرف بالعلاقة بين السودان وجنوب السودان في السوق الموازي. وبدأ قانون العرض والطلب يأخذ حيزاً في تحديد سعر الصرف في الفترات الأخيرة.

وعموماً يمكن القول بأن الاقتصاد السوداني أصبح يأخذ شكله العام ووضعيته الطبيعية خلال عامي ٢٠١٣م و ٢٠١٤م. ولا نعنى بذلك الحجم الحقيقي النهائي للاقتصاد السوداني وكذلك الوضعية الحقيقية النهائية للمؤشرات الإقتصادية سواء كانت

---

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاقتصاد السوداني في أرقام ٢٠٠٠- ٢٠١٠م، مرجع سبق ذكره ، ص٩ .

موجبة أو سالبة أو ضعيفة أو قوية. ووضعية الاقتصاد خلال عامي ٢٠١٣م و ٢٠١٤م بينت الحجم والواقع الحقيقي للمؤشرات الاقتصادية عقب الإنفصال، وبالتالي تبينت الرؤية للحكومة والمستثمر وحتى المواطن عن الاقتصاد السوداني الجديد بعد الانفصال. واعتقد أن وضعية الاقتصاد السوداني خلال الفترة ٢٠١٢م، ٢٠١٣م، ٢٠١٤م هي التي يجب أن تبني عليها الإصلاحات الاقتصادية والخطط والبرنامج المتوسطة والطويلة المدى خاصة وأن نهاية العام ٢٠١٤م شهدت نهاية البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي ٢٠١٢ – ٢٠١٤م. وبالتالي إتضحت الفجوات الحقيقية والاتجاهات الحقيقية لمؤشرات الاقتصاد الكلي بغض النظر عن سرعتها أو إيجابياتها أو سلبياتها.

(٢)التطورات الخارجية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٤م

شهد العالم خلال ٢٠٠٠ – ٢٠١٤م عدد من التطورات الاقتصادية والسياسية على مستوى العالم وخاصة على مستوى العالم العربي. وتمثلت أهم هذه التطورات في:

أ. تغير الأنظمة السياسية في عدد من الدول العربية.

ب. الأزمة المالية العالمية.

ت. الأزمة الغذائية العالمية.

وسنتناول بشيء من التفصيل الأزمة المالية العالمية:

- الأزمة المالية العالمية[١].

تعد الأزمات المالية والاقتصادية سمة للاقتصاد الرأسمالي، وحتى الآن لم تجد النظرية الرأسمالية حلاً حاسماً لأزماتها الاقتصادية والمالية.

وتعتبر الأزمة المالية العالمية في عام ٢٠٠٧م ضمن الأزمات الاقتصادية المتكررة التي يشهدها العالم الرأسمالي. والجديد في هذه الأزمة أنها بدأت بأكبر إقتصاد رأسمالي

---

[١] د. علي فلاح المناصير وحسنى عبد الكريم الكساسية، الأزمة المالية العالمية حقيقتها، وأسبابها، تداعياتها وسبل العلاج، ورقة بحثية، جامعة الزرقاء الخاصة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، ٢٠٠٩م، ص ١ – ٨.

في العالم ألا وهو الاقتصاد الأمريكي. وتأتي خطورة هذه الأزمة في أن نمو الاقتصاد الأمريكي يعتبر محركاً لنمو الاقتصاد العالمي وبالتالي فإن التدهور والتباطؤ في نمو الاقتصاد الأمريكي له أثر سالب على الاقتصاد العالمي. وترجع أهمية الاقتصاد الأمريكي للاقتصاد العالمي في الآتي:

أ. يعتبر الاقتصاد الأمريكي الأكبر في العالم حيث يبلغ حجمه حوالي ١٤ ترليون دولار.

ب. تشكل التجارة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية حوالي ١٠٪ من التجارة العالمية.

ت. يتشكل الدولار الأمريكي ما لا يقل عن ٦٠٪ من السيولة العالمية.

ث. هناك أثر كبير للولايات المتحدة الأمريكية في الصناديق والبنوك الدولية المتاحة للقروض.

ج. هناك إستثمارات ضخمة لكتلة دولة الخليج في صناديق السيادة الأمريكية.

وبدأت الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية عندما إنخفضت أسعار العقارات بدرجة حادة وتعثر المقترضين عن السداد. وتطورت الأزمة إلى (إرباك) بسبب إنتشار حالة اللايقين التي أدت إلى زيادة الطلب على سحب الودائع من قبل المودعين بسبب التخوف من حدوث أزمة سيولة. والسبب الآخر للأزمة هو طريق بيع الدين أو ما تسمى بطريقة الترويق (Securitization) من خلال مراحلها بصيغة سندات رهون عقارية بفوائد وبدونها في الأسواق المالية العالمية، الأمر الذي أربك القطاع المصرفي العالمي حيث تراجعت قيم المحافظ الاستثمارية لعدد من البنوك العالمية الكبرى.

وتمثلت أهم مظاهر الأزمة خلال عامي ٢٠٠٧ – ٢٠٠٨م في الآتي:

أ. تحطم منظومة القروض عالية المخاطر.

ب. إنهيار بورصة (وول ستريت) وهي من كبرى المؤسسات المالية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ج. الهبوط في أسعار الأسهم الأمريكية وسط مخاوف من الاقتصاد الأمريكي في رحلة ركود طويل الأجل.

د. إفلاس أكبر المؤسسات المالية الأمريكية وهي بنك (ليمان براذرز) الاستثماري والذي صمد في أزمة ١٩٢٩م.

ه. تراجع أسواق المال الأمريكية والعالمية.

ونتيجة لهذه الأزمة تأثر الاقتصاد الأمريكي حيث شهد إنكماشاً ملموساً على مدار العام ٢٠٠٨م ووصل معدل البطالة إلى ٦,١٪ في سبتمبر ٢٠٠٨م، وكذلك إنخفضت أسعار الأسهم والسندات بالإضافة إلى الآثار الاقتصادية الأخرى. وإنعكست الأزمة المالية في الولايات المتحدة الأمريكية على الاقتصاد العالمي. ويمكن أن نشير إلى بعض هذه الآثار في الآتي:

أ. إنخفاض معدل نمو الدول الصناعية من ١,٤٪ في عام ٢٠٠٨م إلى ٠,٣٪ في عام ٢٠٠٩م.

ب. إنخفاض في معدلات الاستهلاك والادخار والاستثمار وهذا أدى إلى مزيد من الركود والبطالة.

ت. قيام بعض الدول بفرض مزيد من الضرائب لتعويض العجز في ميزانياتها.

ث. الخسائر المصرفية في أصول عدد من البنوك.

ج. الانكماش في الاقتصاد العالمي بصورة عامة وفي إقتصاديات الدول الصناعية بصورة خاصة إنعكس سلباً على إقتصاديات الدول النامية الأكثر إرتباطاً بالاقتصاد الأمريكي والأوروبي.

ح. عدم الاستقرار والتذبذب في الأسواق المالية العالمية.

خ. إنخفاض مستوى المعيشة وإنخفاض مستوى البطالة في عدد من الدول.

د. إنخفاض أسعار المواد الأولية خاصة النفط ويؤثر ذلك على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المصدرة للمواد الأولية.

ذ. إنخفاض الأسعار العالمية بسبب الركود الاقتصادي وتراجع الطلب على السلع والخدمات.

وتمثلت أهم إنعكاسات الأزمة المالية العالمية على الدول العربية في الآتي:

١. المجموعة الأولى

وهي المجموعة ذات الانفتاح الاقتصادي والمالي الأكبر وتشمل دول مجلس التعاون الخليجي. وتمثلت أهم آثار الأزمة علي هذه الدول في الآتي:

أ. تراجع أسعار النفط من ١٤٧ دولار للبرميل إلى ٧٠ دولار للبرميل.

ب. إنخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى ٢,٣٪ في عام ٢٠٠٩م بعد أن كان حوالي ٤,٥٪.

ت. فقدان بعض البورصات الخليجية لأكثر من ٦٠٪ من مؤشراتها .

ث. سجلت ميزانيات عدد من الدول الخليجية عجزاً في عام ٢٠٠٩م .

٢. المجموعة الثانية

وهي الدول العربية ذات الانفتاح المتوسط أو فوق المتوسط. وكان الأثر على النحو التالي:

أ. الثبات في معدلات النمو الاقتصادي.

ب. إنخفاض تحويلات العاملين بالخارج والإيرادات السياحية.

ت. إنخفاض أسعار البورصة.

ث. زيادة عجز الميزانيات العامة.

٣. أثر الأزمة المالية علي السودان

وفيما يتعلق بأثر الأزمة المالية العالمية على السودان نود أن نشير إلى أن الحصار الاقتصادي المضروب على السودان منذ التسعينيات من القرن الماضي قد أثر على الاقتصاد السوداني بغض النظر عن درجة تأثيره. ونشير إلى أن الاقتصاد السوداني يعتبر من الاقتصاديات المفتوحة على العالم الخارجي بغض النظر عن مدي درجة إنفتاحه. وفي

الفترة الأخيرة أصبح الاقتصاد السوداني أكثر إنفتاحاً علي العالم بسبب إنتاج وتصدير البترول وبالتالي فإن أي تغير في الأسعار العالمية للبترول سيؤثر على حصيلة الصادرات الكلية في السودان. وعموماً يمكن القول بأن التأثر بالأزمات المالية والاقتصادية العالمية يعتمد علي عدة أمور يتمثل أهمها في درجة الانفتاح على العالم (الصادرات+ الواردات) وحجم الاستثمارات الأجنبية بالإضافة إلي حجم السياحة وغيرها من المحاور ذات الصلة بالعالم الخارجي كالديون والمنح والقروض وغيرها. ومقارنة ببعض الدول العربية كدول الخليج ومصر والأردن وغيرها يعتبر الاقتصاد السوداني من الإقتصاديات الأقل إنفتاحاً على العالم الخارجي. وإذا قارنا درجة الانفتاح الاقتصادي للسودان في عام ٢٠٠٦م (قبل الأزمة) مع درجة الانفتاح الاقتصادي في عام ٢٠٠٩م (آخر عام للأزمة) في محور العجز الكلي في ميزان المدفوعات نلاحظ أنه كان حوالي ٢٠٨,٦ مليون دولار ٥٠٢ مليون دولار لعامي ٢٠٠٦م ، ٢٠٠٩م علي الترتيب . وبغض النظر عن الأسباب الحقيقية وراء زيادة العجز في ميزان المدفوعات في عام ٢٠٠٩م إلا أنه يمكن القول بأن الأزمة المالية العالمية تعتبر من المتغيرات الأساسية التي صاحبت تزايد العجز في ميزان المدفوعات في عام ٢٠٠٩م . وبالرغم من تزايد عجز ميزان المدفوعات في آخر سنة للأزمة إلا أن إجمالي الصادرات السلعية السودانية كانت في تصاعد مستمر خلال الأعوام ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م حيث وصلت ذروتها في عام ٢٠٠٨م بقيمة إجمالية بلغت حوالي ١١٦٧٠,٥ مليون دولار وهبطت إلى ٨٤٧٣,٢ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م ويعزي ذلك أساساً إلى إنخفاض عائدات الصادرات البترولية من ١١٠٩٤,١ مليون دولار في عام ٢٠٠٨م إلى ٧٤٥٢,٦ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م . ويعزي التراجع في عائدات البترول السوداني خلال الفترة الأخيرة للأزمة إلي إنخفاض الكميات المصدره من البترول وتراجع أسعاره[1] .

---

[1] للتعرف علي مريد من الارقام الواردة في هذا التحليل أنظر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاقتصاد

وكانت الصادرات غير البترولية كانت في تصاعد مستمر خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩م حيث بلغت حوالي ٥٦٩,٥ مليون دولار، ٤٦٠,٧ مليون دولار، ٥٧٦,٣ مليون دولار، ٧٠٢,٥ مليون دولار للأعوام ٢٠٠٦م، ٢٠٠٧م، ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م. ويعزى الارتفاع في الصادرات غير البترولية في عام ٢٠٠٩م إلى الارتفاع في صادرات الثروة الحيوانية والارتفاع في صادرات السمسم وبعض السلع الأخري. وبالرغم من التصاعد في الصادرات غير البترولية بصورة عامة خلال الفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٩م إلا أن الصادرات الزراعية والصناعية قد إنخفضت في عام ٢٠٠٩م مقارنة بعام ٢٠٠٦م ويرجع ذلك إلى تراجع الطلب عليها بنسبة كبيرة من الدول الآسيوية وخاصة من الصين وبنسبة ضعيفة جداً من الدول الأوروبية[١].

وتعبر كمية الواردات أيضاً عن جوانب إنفتاح دولة ما على العالم الخارجي. وقد تكون الواردات إستهلاكية أو إستثمارية، والواردات الاستهلاكية تكون ضرورية أو كمالية. وتتضمن الواردات الاستثمارية المعدات والآلات والعدد التجهيزات الخاصة بالإنتاج والتنمية وهي ترفع من القدرات الاقتصادية للدولة. وعادة تسعي الدول إلي تحقيق أكبر درجة من الاكتفاء الذاتي حتى تخفف من وارداتها ويعتمد ذلك على وفرة الموارد الطبيعية والثروات والقدرة علي إستغلالها وإمكانية تحويلها إلى منافع إقتصادية. والسودان يعد من الدول النامية المهمة من حيث توفر الموارد الطبيعية، والمستغل منها حتى الآن جزء يسير، ويتطلب زيادة درجة إستغلال الموارد الطبيعة مزيد من الانفتاح على العالم الخارجي وكلما زادت درجة الانفتاح كلما تدفقت الاستثمارات والعدد والتجهيزات الخاصة باستغلال الموارد. وإذا نظرنا إلى واقع واردات السودان نلاحظ أنها كانت في تزايد مستمر منذ العام ٢٠٠٦م وإستمرت في التزايد حتي وصلت إلى حوالي

السوداني أرقام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م، مرجع سبق ذكره، ص١٦ -١٧.

[١] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، العرض الاقتصادي للعام ٢٠٠٩م، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم، ص١٧٨ -١٨١.

٨٥٢٨ مليون دولار في عام ٢٠٠٩م مقارنة ب٧٧٢٢,٤ مليون دولار، ٨٢٢٩,٤ مليون دولار في عامي ٢٠٠٧م ، ٢٠٠٨م على الترتيب [١].

وإذا حاولنا أن نعطي ملخص عن بعض متغيرات الاقتصاد السوداني خلال فترة الأزمة المالية العالمية فانه يمكن القول بأن العجز في ميزان المدفوعات في عام ٢٠٠٩م كان الأكبر طوال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩م. وفيما يتعلق بالميزان التجاري نشير إلى تراجع الصادرات البترولية وبعض الصادرات الزراعية (القطن، الكركدي، الذرة) كما تراجعت بعض الصادرات الصناعية (الجلود المدبوغة) في عام ٢٠٠٩م. ولم تتأثر الواردات السلعية كثيراً بالأزمة. وفيما يتعلق بصافي الاستثمارات الأجنبية خلال عامي ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م يمكن أن نقول بأنها تراجعت بنسبة مقدرة مقارنة بالعام ٢٠٠٦م[٢] وقد تكون الأزمة المالية العالمية من ضمن الأسباب التي أدت إلي هذا التراجع.

وإستكمالاً لصورة الاقتصاد السوداني خلال فترة الأزمة المالية العالمية نود أن نشير إلى أهم المؤشرات التي حدث فيها تغير سلبي علي النحو الآتي[٣]:

أ. تراجع النمو الاقتصادي من ٦,٤٪ عام ٢٠٠٨م إلى ٥,٩٪ عام ٢٠٠٩م بعد أن كان ١٠,٩٪ في عام ٢٠٠٧م كأول عام للأزمة.

ب. إزداد معدل التضخم من ٥,٤٪ في عام ٢٠٠٧م إلى ١٤,٣٪ ، ١١,٢٪ في عامي ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م علي الترتيب.

ت. العجز الكلي في الموازنة العامة بلغ ٣٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٩م بعد كان أقل من هذه النسبة طوال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠٠٧م.

---

[١] المرجع السابق، ص١٦ .

[٢] المرجع السابق، ص١٧، ص٤٣ .

[٣] المرجع السابق، ص٩ ، ص ٣٨.

رابعاً: تطورات الاقتصاد السوداني خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م

ويشتمل هذا الجزء التطورات الخاصة بمؤشرات أساسية للإقتصاد السوداني هي: الناتج المحلي الإجمالي و النمو الإقتصادي والقطاع الحقيقي ومؤشرات أخري .

(١) الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي توضح حركة الاقتصاد السوداني. ومن خلال الجدول (١-١) يتضح أن أهم مكونات الناتج المحلي الإجمالي في السودان هي:

(أ) القطاع الزراعي.

(ب) القطاع الصناعي.

(ت) القطاع الخدمي.

ويبين الجدول (١-١) الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الثابتة للعام(٨١/ ١٩٨٢م) والأسعار الجارية. وكذلك يوضح تطورات كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي والقطاع الخدمي بالأسعار الجارية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م.

ومن خلال الجدول (١-١) يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة كان في تزايد مستمر خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م حيث ازداد من ١٤,٧ مليار جنيه في عام ٢٠٠٠م إلى ٢٠,٣ مليار جنيه في عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٢٩,٤ مليار جنيه في عام ٢٠١٠م. وكذلك إزداد الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من ٣٣٧٧٠,٦ مليون جنيه في عام ٢٠٠٠م إلى ٨٥٧٠٧,١ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥م ثم إلى ١٦٢٢٠٨,٨ في عام ٢٠١٠م. ويعتبر القطاع الزراعي من المكونات الرئيسية للناتج المحلي الإجمالي في السودان كما يعتبر القطاع الرائد في الاقتصاد السوداني. وخلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م تطور القطاع الزراعي بالأسعار الجارية تطوراً معقولاً حيث إزداد من ١٢٠٦٦,٦ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م إلى ٢٨٤٥٤,٧ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥م ثم قفز إلى ٥٢٦٩١,٤ مليون جنيه في عام ٢٠١٠م. وكذلك إزداد القطاع الصناعي بالاسعار الجارية من ٦٠٧٢,٨

مليون جنيه عام ٢٠٠٠م إلى ١٨٨٣٥,٣ مليون جنيه عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٤٠٠٤٣,٧ مليون جنيه في عام٢٠١٠م. ويعتبر القطاع الخدمي مكون مهم من مكونات الناتج المحلي الإجمالي وخلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠ إزداد من ١٥٦٣١,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م إلى ٣٨٤١٧,١ مليون جنيه في عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٦٩٤٧٣,٧ مليون جنيه في عام ٢٠١٠م.

جدول رقم (١- ١)

الناتج المحلي الإجمالي ومكوناته خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م

السنـة	الناتج المحلي الإجمالي حسب الاسعار الثابته (مليار جنيـه)	الناتج المحلي الإجمالي حسب الأسعار الجارية (مليون جنيـه)	القطاع الزراعي (مليون جنيـه)	القطاع الصناعي (مليون جنيـه)	القطاع الخدمي (مليون جنيـه)
٢٠٠٠م	١٤,٧	٣٣٧٧٠,٦	١٢٠٦٦,٦	٦٠٧٢,٨	١٥٦٣١,٢
٢٠٠١م	١٨,٣	٤٠٦٥٨,٦	١٤٥٤٧,٩	٧٩٤٣,٩	١٨١٦٦,٧
٢٠٠٢م	١٧,٢	٤٧٧٥٦,١	١٧٩٨٦,٣	٩٩٢١,٧	١٩٨٤٨,١
٢٠٠٣م	١٨,٣	٥٥٧٣٣,٨	٢١٤١١	١١٠٥٨,٣	٢٣٢٦٤,٤
٢٠٠٤م	١٩,٣	٦٨٧٢١,٤	٢٣٣٦٩,٤	١٤٧١٦,٨	٣٠٦٣٥,١
٢٠٠٥م	٢٠,٣	٨٥٧٠٧,١	٢٨٤٥٤,٧	١٨٨٣٥,٣	٣٨٤١٧,١
٢٠٠٦م	٢٢,٤	٩٨٢٩١,٩	٣١٢٧٦,٦	٢٣٤٥٦,٩	٤٣٥٥٨,٤
٢٠٠٧م	٢٤,٨	١١٣١٨٢,٢	٣٩٦٤٠,٦	٢٥٧٤٧,٦	٤٧٧٩٤
٢٠٠٨م	٢٨,٤	١٣٥٥١١,٧	٤٨٣٨٣,١	٣٤١٣٤,٦	٥٢٩٩٤
٢٠٠٩م	٢٨	١٤١٠١٠,١	٥٠٣٢٠,٦	٣٠١٢٣,٤	٦٠٥٦٦,١
٢٠١٠م	٢٩,٤	١٦٢٢٠٨,٨	٥٢٦٩١,٤	٤٠٠٤٣,٧	٦٩٤٧٣,٧

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاقتصاد السوداني في أرقام ٢٠٠٢ – ٢٠١٠م، (٢٠١١م).

(٢) معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر النمو الاقتصادي من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعبر عن حصاد حركة النشاط الاقتصادي في أي دولة، كما يعتبر من الأهداف الهامة التي تسعى أي دولة إلى تحقيقها. والنمو الاتتصادي من المحددات الهامة التي تبني عليها الخطط الاقتصادية والبرامج الأخرى. وتسعى كل دولة في العالم إلى تحقيق معدلات نمو موجبة وخاصة الدول المتقدمة أما الدول النامية فتحاول تحقيق معدلات نمو موجبة عالية وذلك لإحداث تراكمات رأسمالية كبيرة تساعد في زيادة متوسط الدخل.

ومن خلال الجدول (١-٢) تتضح تطورات النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م. ويلاحظ أنها كانت متذبذبة وتراوحت بين ١,٥٪ و ١٠,٩٪ بمتوسط سنوي بلغ ٧,٣٪ . ويعتبر السودان من الدول التي حققت نمو إقتصادي كبير (في المتوسط) مقارنة بمتوسط النمو الاقتصادي العالمي ومتوسط النمو الاقتصادي للدول المتقدمة والولايات المتحدة ودول الشرق الأوسط وأفريقيا خلال الفترة ٢٠٠٦ – ٢٠٠٩م [1]. وبالرغم من معدلات النمو الاقتصادي العالية التي حققها الاقتصاد السوداني إلا أنه في حاجة إلى تحقيق معدلات أكبر لاحداث دفعات قوية من التراكمات الرأسمالية التي تحتاجها التنمية الاقتصادية والاجتماعية خاصة وأن السودان يعتبر من الدول التي تتميز بضعف الموارد المالية اللازمة للتنمية. وعليه فإن النمو الاقتصادي الكبير يزيد من فرص الادخار وبالتالي يتوفر قدر معقول من الموارد المالية اللازمة للاستثمار والتنمية. وتحقيق معدلات نمو عالية قد يعوض بعض النقص في التمويل الخارجي اللازم للتنمية حيث ظل السودان ومنذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي يعاني من تدني تدفقات التمويل الخارجي لأسباب متعددة .

---

[1] للتعرف علي مريد من الاحصاءات عن النمو لهذه الفترة أنظر: المرجع السابق، ص٤ ص٢٧.

جدول رقم (١- ٢)

النمو الاقتصادي في السودان خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠م

السنة	معدل النمو الاقتصادي
٢٠٠٠م	٨,٤٪
٢٠٠١م	١٠,٨٪
٢٠٠٢م	٦٪
٢٠٠٣م	٦,٣٪
٢٠٠٤م	٥,١٪
٢٠٠٥م	٥,٥٪
٢٠٠٦م	٩,٩٪
٢٠٠٧م	١٠,٩٪
٢٠٠٨م	٦,٤٪
٢٠٠٩م	٥,٩٪
٢٠١٠م	٥,٢٪
المتوسط	٧,٣٪

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاقتصاد الوطني في أرقام ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م، (٢٠١١م)- تحليل الباحث.

وعليه يمكن القول بان الاقتصاد السوداني قد حقق معدلات نمو إقتصادي موجبة وعالية خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م. ومحور النمو الاقتصادي يعتبر من المحاور الهامة التي يجب أن تجد إهتمام الدولة في الفترة الحالية خاصة وأن هذه المعدلات أصبحت تتراجع بدرجة كبيرة بعد إنفصال الجنوب وفقدان جزء كبير من عائدات النفط. وهذا يقودنا إلى التطرق إلى تطورات النمو الاقتصادي للقطاعات المهمة في الاقتصاد السوداني خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م.

(٣) القطاع الحقيقي

وفي هذا الجزء نسلط الضوء علي أهمية ومشكلات القطاع الحقيقي بالإضافة إلي مكوناته الأساسية المتمثلة في القطاعين الزراعي والصناعي.

(أ) أهمية القطاع الحقيقي

يمثل القطاع الحقيقي في السودان جانب الإنتاج أو جانب العرض. وعليه فهو ضروري لتحقيق الأغراض الآتية:

١. الاستقرار الاقتصادي.
٢. النمو الاقتصادي.
٣. إستقرار سعر الصرف.
٤. زيادة الصادرات.
٥. تخفيض الواردات الاستهلاكية.
٦. تخفيض معدلات البطالة.

والقطاع الحقيقي في السودان مؤهل بأن يلعب دور فعال في تحقيق الأهداف (سالفة الذكر) وذلك لتوفر الموارد الطبيعية الزراعية والثروات المعدنية وغيرها. وحتى الآن لم نتمكن من تعظيم المنفعة الاقتصادية من الموارد الاقتصادية والثروات الطبيعية في السودان بسبب عدم إستغلالها بالقدر الكافي . ونحن في السودان في حاجة ماسة لتعظيم المنفعة من مواردنا الزراعية والصناعية والمعدنية الكامنة وهذا يتطلب إستحداث منهج جديد للإجابة على عدد من الأسئلة وهي : كيف ننتج؟ وكيف نعظم الإنتاج والإنتاجية من مواردنا الطبيعية؟. وأشير إلى أن الطريقة الماثلة الآن في إستغلال مواردنا الطبيعية تعتبر بطيئة في إدخال أكبر قدر من الموارد في الدورة الاقتصادية والنشاط الحقيقي. ومنهجنا في المجالين العملي والبحثي فيما يخص الموارد الطبيعية قد يكون أقرب إلى الطريقة الاستعراضية، أي في أغلب الأحيان نحاول إستعراض ما نملك من ثروات طبيعية كالمياه والأراضي الزراعية والقدرات البشرية والإمكانيات الصناعية والثروات المعدنية وغيرها

دون أن نتطرق إلى كيفية تحويل هذه الموارد إلى منافع إقتصادية سواء للاستهلاك المحلي أو للصادر أو إستخدامها كمدخلات للقطاع الصناعي. وأعتقد أن التحدي الحقيقي للقطاع الحقيقي هو كيفية إستغلال مواردة وإمكاناته وكيفية وإدخال أكبر قدر منها في النشاط الاقتصادي بالاضافة إلي كيفية تعظيم القيمة المضافة لهذه الموارد. وهذا التحدي يحتاج إلى منهج جديد في التفكير تجاه الموارد الطبيعية وهذا المنهج يتمحور في كيفية الإجابة على سؤال كيف نستغل مواردنا الطبيعية وثرواتنا الكامنة؟ .

(ب) مشكلات القطاع الحقيقي

هناك عدد من المشكلات التقليدية التي تواجه القطاع الحقيقي في مجملة كما أن هناك مشكلات تفصيلية خاصة بالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي. وتتمثل أهم مشكلات القطاع الحقيقي في الآتي[1]:

١. عدم وجود سياسة زراعية واضحة لتنظيم القطاع الزراعي وتودي إلي رفع الانتاجية.
٢. مشكلات التسويق.
٣. نقص النقد الأجنبي .
٤. تدهور الاداء الاقتصادي علي مدي فترات طويلة سابقة أفرز مناخ غير محفز للأستثمار.
٥. ضعف البنيات الأساسية.
٦. ضعف القدرات البحثية.
٧. ضعف التمويل متوسط وطويل المدى.
٨. التقادم التكنولوجي.
٩. معظم المصانع مملوكة للأسر أو مسجلة كشراكة أو شركات خاصة لذلك تجد صعوبة في الحصول علي التمويل التشغيلي.

---

[1] د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، دراسة تتحليلة للتطورات الاقتصادية في السودان خلال الفترة ١٩٧٠ -٢٠٠٠م وتصور للرؤية المستقبلية، الجزء الأول، برنتش للطباعة والخدمات، الخرطوم، ٢٠١٢، ص١٢١-١٢٥.

وأود أشير إلى ضرورة إيجاد منهج جديد للتعامل مع مشكلاتنا الاقتصادية بصورة عامة ومشكلات القطاع الحقيقي بصورة خاصة وهذا المنهج يجب أن يستند إلى العلمية في تحديد المشكلات ثم تصنيفها حسب القطاعات ثم كيفية حلها في المدى القصير والمتوسط والطويل.

(ت) القطاع الزراعي

(١) أهمية القطاع الزراعي

تكمن أهمية الزراعة بصورة عامة في الآتي:

أ. إنتاج سلع غذائية مهمة للإنسان.

ب. يستفاد من مدخلاتها في التصنيع الزراعي.

ت. تساهم في توفير العملات الحرة.

ث. تساهم في تخفيض معدلات البطالة.

ج. تساهم في غذاء الحيوان.

وللزراعة في السودان أهمية تاريخية وحاضرة خاصة وأنها تعتبر الرائدة للاقتصاد السوداني منذ زمن بعيد. وتكمن خصوصية الزراعة للاقتصاد السوداني في الآتي:

أ. لا زالت الزراعية تساهم بنسب عالية في الناتج المحلي الإجمالي حيث ساهمت بحوالي ٣٠,٦٪ في عام ٢٠١٣م[١].

ب. بالرغم من إرتفاع نسبة مساهمة الصادرات البترولية وصادرات الذهب في إجمالي الصادرات إلا أن الصادرات الزراعية تعتبر من الأهمية بمكان للصادرات السلعية.

ت. إرتفاع نسبة المشتغلين في الزراعة والأعمال الأخري المرتبطة بها.

وعموماً يمكن القول بأن القطاع الزراعي يعتبر القطاع الرائد والإستراتيجي للاقتصاد السوداني وأي تدهور فيه يؤثر بصورة واضحة في الاقتصاد السوداني.

---

[١] بنك السودان، تقرير عام ٢٠١٣م، السودان، ص ١١٨. http://www.cbos.gov.sd

وكذلك يمثل القطاع الزراعي المحور الأساسي في مكونات دالة العرض الكلي وبالتالي فإن أي تغير في القطاع الزراعي يؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة في مؤشرات الاقتصاد الكلي.

(٢) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

يتضح من الجدول (١-٣) مساهمات القطاع الزراعي السوداني في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م. ومن بيانات الجدول المذكور يتبين أن مساهمات القطاع الزراعي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م كانت متذبذبة كما كانت في أغلب الاحيان أكثر من ٣٥٪. وكان عام ٢٠٠٣م من أعلى الأعوام التي ساهمت فيها الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي بينما شهد عام ٢٠١٠م أقل نسبة مساهمة للزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. وعموماً يمكن القول بأن مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م كانت ٣٥,١٪ في المتوسط . وكذلك يمكن القول بأن القطاع الزراعي يأتي في المرتبة الثانية بعد القطاع الخدمي من حيث المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م . ونود أن نشير إلي تراجع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م مقارنة بالفترة ١٩٩٣ -١٩٩٩م[١] .

[١]وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، **العرض الاقتصادي للعام ١٩٩٥/٩٤** ، شركة مطابع السودان العملة المحدودة ، الخرطوم ،١٩٩٥، ص٤٨ - وزارة المالية والاقتصاد الوطني ، **العرض الاقتصادي للعام ١٩٩٩** ، شركة مطابع السودان العملة المحدودة ، ، الخرطوم ،١٩٩٩، ص٤٣.

جدول (١- ٣)

مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م

السنة	النسبة المئوية
٢٠٠٠م	٣٥,٧٪
٢٠٠١م	٣٥,٨٪
٢٠٠٢م	٣٧,٧٪
٢٠٠٣م	٣٨,٥٪
٢٠٠٤م	٣٤٪
٢٠٠٥م	٣٣,٢٪
٢٠٠٦م	٣١,٨٪
٢٠٠٧م	٣٥,١٪
٢٠٠٨م	٣٥,٧٪
٢٠٠٩م	٣٥,٧٪
٢٠١٠م	٣٢,٥٪
المتوسط	٣٥,١٪

المصدر: وزارة المالية، نشرة حقائق وأرقام للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م، الخرطوم، ٢٠١١م.

(٣) معدلات نمو القطاع الزراعي

تشير بيانات الجدول (١-٤) إلى تطورات معدلات نمو القطاع الزراعي في السودان خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م. ومن خلال الجدول المذكور يتضح أن معدلات النمو في القطاع الزراعي كانت موجبة في كل الأعوام التي تخللت هذه الفترة بإستثناء عامي

٢٠٠٢م، ٢٠٠٤م. وكان أعلى معدل نمو للقطاع الزراعي خلال هذه الفترة في عام ٢٠٠١م حيث بلغ ٩,٩٪ بينما كان أقل معدل نمو (موجب) في عام ٢٠٠٣م حيث بلغ ٤٪. وكان المتوسط العام لنمو القطاع الزراعي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م حوالي ٦,٥٪ وهو أقل من المتوسط العام لمعدل النمو الاقتصادي في السودان لنفس الفترة، وكذلك أقل من المتوسط العام لمعدل النمو لكل من القطاع الصناعي والقطاع الخدمي لنفس الفترة. وتشير هذه النتائج إلي أن النمو في كل من القطاع الصناعي والقطاع الخدمي كان أسرع من النمو في القطاع الزراعي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م .

وفي منحي مقارن آخر نود أن نشير إلي أن معدل النمو في القطاع الزراعي خلال الفترة ٩٣/ ١٩٩٤ -١٩٩٩م كان حوالي ١١,٣٪ في المتوسط. وتشير هذه النسبة إلي أن القطاع الزراعي كان ينمو بمعدلات متسارعة في التسعينات من القرن مقا رنة بالفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م [١].

ونود أن نشير إلى أن القطاع الزراعي لم يستفيد كثيراً من فترة الحقبة النفطية خاصة في محور التمويل. وكانت فترة الحقبة النفطية سانحة للاستفادة من عائدات النفط في تسريع معدلات نمو القطاع الزراعي. ويؤكد ذلك بعض الدراسات العملية التي أجريت للتعرف على مدى إستفادة القطاع الزراعي من عائدات النفط حيث تم دراسة العلاقة بين تطورات عائدات النفط من جهة والنمو في القطاع الزراعي من جهة أخري خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٤م. وتوصلت النتائج إلي عدم وجود أثر معنوي لعائدات النفط علي نمو القطاع الزراعي[٢]. وعليه فإن القطاع الزراعي لم يكن جاهزاً بالقدر الكافي لتعويض عائدات النفط بعد إنفصال الجنوب.

---

[١] للمزيد أنظر: المرجعين السابقين،ص٤٨، ص٤٤

[٢] **د. مهدي عثمان الركابي، أثر عائدات النفط على نمط الإنفاق الحكومي في السودان، رسالة دكتوراه في الاقتصاد، غير منشورة، أكاديمية السودان للعلوم، الخرطوم، ٢٠١٠م. ص١١٨**

جدول (١- ٤)

معدلات نمو القطاع الزراعي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م

السنة	النسبة المئوية
٢٠٠٠م	٦, ٧٪
٢٠٠١م	٩, ٩٪
٢٠٠٢م	-٩٩, ٠٪
٢٠٠٣م	٤٪
٢٠٠٤م	-٠١, ٢٪
٢٠٠٥م	٨, ٤٪
٢٠٠٦م	٥, ٦٪
٢٠٠٧م	٦, ٨٪
٢٠٠٨م	٧, ٧٪
٢٠٠٩م	٧, ٦٪
٢٠١٠م	٨, ٦٪
المتوسط	٦, ٥٪

المصدر: وزارة المالية، نشرة حقائق وأرقام للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م، الخرطوم، ٢٠١١م.

(٤) المحاصيل الزراعية الرئيسية

يتميز القطاع الزراعي بإنتاج عدد من المحاصيل الزراعية والغابية حيث تساهم هذه المحاصيل بدرجة كبيرة في غذاء الإنسان وغذاء الحيوان وبعضها يعتبر محاصيل نقدية تساهم في الصادرات بدرجة مقدرة. وكثير من المحاصيل المنتجة من القطاع الزراعي في السودان تعتبر مدخلات هامة للصناعة.

وعموماً يمكن القول بأن السودان يتميز بإنتاج عدد من المحاصيل الزراعية نذكر منها الذرة، الدخن، السمسم، الفول السوداني، القطن، الكركدي، حب البطيخ، بالإضافة إلى المحاصيل البستانية الأخرى. وتنتج الغابات في السودان أنواع مختلفة من المحاصيل، ويعتبر الصمغ العربي من أهم المنتجات الغابية في السودان ويظهر ذلك بوضوح من خلال أهميته في الصادرات السودانية ودوره كمادة أولية في عدد من الصناعات. ويتمتع السودان بثروة حيوانية متنوعة وكبيرة قدرت بحوالي ١٤١٩٠٤ ألف رأس من الضأن والابل والبقر والماعز[1]. وينتج قطاع الثروة الحيوانية سلع متنوعة يتمثل أهمها في: اللحوم، الأسماك، الألبان، البيض، الأجبان، الجلود وغيرها من السلع. والجدولين (١-٥) و (١-٦) يوضحان الإنتاج الكلي لأهم المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية في موسم ٢٠١١/١٠م. ومن الجدولين (١-٥) و (١-٦) يتضح أن السودان قادر على الاكتفاء الذاتي من الغذاء وكذلك فإن منتجات القطاع الزراعي يمكن أن تساهم بفاعلية في الصادرات السودانية ويمكن تحقيق ذلك من خلال تعظيم الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي. وتعظيم الإنتاج والإنتاجية يتطلب خطة طويلة المدى تسعى الدولة من خلالها تحقيق هذا الهدف. وحتى تنجح خطة تعظيم الإنتاج والإنتاجية يجب الاستفادة من الدروس الخاصة بالخطط الاقتصادية السابقة والتي شهد أغلبها نسب تنفيذ متواضعة، وهنا يجب أن تكون العملية الإدارية متكاملة بالنسبة لخطة تعظيم الإنتاج والإنتاجية بحيث تتبع الخطة وظائف الإدارة الأخرى المتمثلة في التنفيذ والتنظيم والرقابة ويجب أن تكون الوظيفة الأخيرة بصورة دورية حتى تتمكن الإدارات التنفيذية من التعرف على الانحرافات في الفترات القصيرة المدى وبالتالي العمل علي تلافيها لضمان المسار الصحيح للخطة. وكذلك يجب أن تتضمن خطة تعظيم الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي السوداني المشكلات المختلفة والتي يجب تحديدها بدقة وبصورة تفصيلية، وبعد تحديد المشكلات تأتي الخطوة الثانية والمتمثلة في حلها. وموضوع حلول مشكلات القطاع

---

[1] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاقتصاد السوداني في أرقام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م، مرجع سبق ذكره، ص٤٤ .

الزراعي أيضاً تتطلب خطة قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى وهذه الخطة يجب أن تُضمن في الخطة الكلية للقطاع الزراعي. وفي فصل لاحق سنتحدث بصورة أكثر تفصيلاً عن الخطط والبرامج في السودان كما سنتحدث عن ضرورة وجود منهجية جديدة لمسألة حلولها.

جدول (١- ٥)

الإنتاج الكلي للمحاصيل الزراعية الرئيسية في السودان خلال عام ٢٠١٠م/ ٢٠١١م

البيان	الكمية (ألف طن)
القطن	٧١
الذرة	٣١٩٥
الدخن	١١١
القمح	٣٨٢
الفول السوداني	٢٨٩
السمسم	٢١١

المصدر: وزارة المالية، نشرة حقائق وأرقام للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م، الخرطوم، ٢٠١١م.

جدول (١- ٦)

الإنتاج الكلي الحيواني في السودان خلال عام ٢٠١٠م

البيان	الكمية (ألف طن)
اللحوم	١٨٦٠
الألبان	٧٤٧١
الأسماك	٧٢
لحوم الدواجن	٣٠
البيض	٣٥
الجلود	٧٧,٦

المصدر: وزارة المالية، نشرة حقائق وأرقام للفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م، الخرطوم، ٢٠١١م.

(٥) الإنتاجية لبعض المحاصيل الزراعية

يعد موضوع الإنتاجية من التحديات الهامة للقطاع الزراعي في السودان. ووفقاً لنظرية إقتصاديات الحجم فإن زيادة الإنتاجية تخفض تكلفة الوحدات المنتجة من المشروع أو الفدان وبالتالي ترتفع الأرباح كما تتوسع الفرص لبيع المنتجات بأسعار معقولة والعكس صحيح كلما إنخفضت الإنتاجية كلما قلت القدرة التنافسية للمنتج في السوق بسبب إرتفاع التكاليف. وعليه فان الدول بصورة عامة والمنشآت الإنتاجية بصورة خاصة تهدف إلى تعظيم الإنتاجية وذلك لرفع القدرات التنافسية وتعظيم العائدات، ولتحقيق ذلك تسعى المنشآت الحديثة والدول المتقدمة والدول الناهضة إلى دعم البحث العلمي المرتبط بزيادة الإنتاجية وتخفيض تكاليف الإنتاج كما تسعي إلى تطوير التكنولوجيا بصورة عامة وتكنولوجيا الإنتاج بصورة خاصة.

وتعتبر الإنتاجية في القطاع الزراعي في السودان متدنية بشكل واضح وكبير ولم تحدث طفرات في زيادة إنتاجية الفدان منذ فترات طويلة. وإذا حاولنا تسليط الضوء علي موضوع الإنتاجية في السودان نلاحظ أنها لم تبرح مكانها منذ الفترة ٨٣/ ١٩٨٤م – ٨٧/ ١٩٨٨م وذلك فيما يخص محاصيل الذرة، الفول السوداني والسمسم ويتضح ذلك من خلال الجدول (١-٧) والجدول (١-٨). ومن خلال الجدولين المذكورين نلاحظ أن أهم التغيرات الإيجابية التي حدثت خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م مقارنة بالفترة ٨٣/ ١٩٨٤م – ٨٧/ ١٩٨٨م كانت في محصولي الدخن والقمح. وبالرغم من ذلك نحتاج إلى زيادة إنتاجية الفدان بدرجة كبيرة حتى تكون المنتجات الزراعية أكثر تنافسية. وهناك حاجة إلى تحقيق تحسينات نوعية في القمح السوداني من الناحية الفنية لكي تتوافق إنتاجيته من رغيف الخبز مع إنتاجية القمح المستورد [١]. وعليه فإن رفع القدرات الإنتاجية للقمح السوداني يشجع منتجي رغيف الخبز علي إستخدامه له كمادة أولية (PURE) في صناعة الرغيف دون خلطه أو توليفه مع أنواع أخرى من القمح.

---

[١] د. مهدي عثمان الركابي، أثر بعض العوامل الاقتصادية على طلب دقيق القمح المحلي، رسالة ماجستير في الاقتصاد الزراعي، غير منشورة، جامعة كردفان، الأبيض، ٢٠٠٢م، ص٤٣.

ويمكن القول بأن موضوع الإنتاجية في السودان يحتاج إلى وقفة وإرادة سياسية حتى تتحقق طفرات على الأقل في المحاصيل الغذائية الرئيسية . بالإضافة إلى ذلك فإن موضوع زيادة الإنتاجية يحتاج إلى دعم البحث العلمي وتطبيقاته من الدولة والقطاع الخاص. وتجدر الإشارة إلي أن الزيادة في إنتاجية الفدان تؤدي إلي تخفيض تكاليف الانتاج والأسعار كما تؤدي إلي زيادة القدرات التنافسية للمنتج الزراعي.

جدول (١- ٧)

إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة ٢٠١٠ – ٢٠١١م

السنة/ المحصول	الذرة كجم /ف	الدخن كجم /ف	القمح كجم /ف	الفول السوداني كجم /ف	السمسم كجم /ف	القطن كجم /ف
٢٠٠٠/ ٢٠٠١م	٢٤٩	٠٩٢	١٠٧٤	٢٧٢	٠٦٣	٥١٢
٢٠٠١/ ٢٠٠٢م	٣٢١	٠٨٥	٠٨٩٨	٢٧٢	٠٧٨	٧٠٦
٢٠٠٢/ ٢٠٠٣م	٢٢٣	١٠٠	١٠٧٤	٣٠٨	٠٦٥	٦٤٠
٢٠٠٣/ ٢٠٠٤م	٢٧٨	١٢٢	٠٩٦٨	٣١٠	١٠٦	٦٠٨
٢٠٠٤/ ٢٠٠٥م	٢٦٥	٠٧٤	٠٩٥٣	٢٢٧	٠٧٦	٦٥٥
٢٠٠٥/ ٢٠٠٦م	٢٧٤	٠٨٨	٠٩٧٦	٣٨٩	٠٩٢	٦١٠
٢٠٠٦/ ٢٠٠٧م	٣١٩	١٠١	١٠٧٧	٣٩٣	٠٩١	٥٦٠
٢٠٠٧/ ٢٠٠٨م	٢٤٩	١٢٩	٠٨١٧	٣١٥	٠٩٩	٤٩٨
٢٠٠٨/ ٢٠٠٩م	١٧٣	١١٧	١٠٣٤	٤١٥	١٠٧	٥٩٧
٢٠٠٩/ ٢٠١٠م	١٠٤	٠٩٨	٠٧٥٣	٢٠٨	٠٨٢	٦٣٠
٢٠١٠/ ٢٠١١م	٢١٤	١١١	٠٧٦٨	٢٨٩	١٠٣	٧٧٥
المتوسط	٢٤٣,٥	١٠١,٥	٩٤٤,٧	٣٠٨,٩	٨٧,٤	٦١٧,٤

المصدر: وزارة المالية، نشرة حقائق وأرقام ٢٠٠٠-٢٠١٠م، الخرطوم، ٢٠١١م.

جدول (١- ٨)

إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية خلال الفترة ٨٣/ ١٩٨٤ – ٨٧- ١٩٨٨م

البيـان	متوسط الإنتاجية (كجم/ف)
الذرة	٢٣٣
الدخن	٧٦
القمح	٥٤٥
الفول السوداني	٣٠٣
السمسم	٨٦

المصدر: وزارة المالية، نشرة حقائق وأرقام ٢٠٠٠-٢٠١٠م، الخرطوم، ٢٠١١م.

(٦) مشكلات القطاع الزراعي في السودان

واجه القطاع الزراعي في السودان عدد من المشكلات الطبيعية والتنظيمية والاقتصادية. ويمكن أن نشير إليها إجمالاً على النحو الآتي[1]:

أ. المشكلات أو المعوقات الطبيعية

وتتمثل في الآتي:

- مشكلات الأراضي:

وتتمثل أهم مشكلات الأراضي في الزحف الصحراوي الناتج عن القطع الجائر للأشجار وأراضي القيزان ويتطلب ذلك مزيد من المعالجات بواسطة الآلات والجرارات مما يرفع من تكلفة الإنتاج.

- المنـاخ

وجود معظم الأراضي الزراعية في المناطق المدارية وشبه الاستوائية الحارة صيفاً والدافئة شتاءاً أدى إلى التوسع في إنتاج المحاصيل الزراعية وصاحب ذلك ضعف في التوسع في

---

[1] د. مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي على الاقتصاد السوداني، مرجع سبق ذكره، ص١٥٧ -١٥٩.

زراعة المحاصيل الشتوية (كالقمح والبقوليات) التي تطلب مناخاً معتدلاً كمناخ البحر الأبيض المتوسط.

-الأمطار

أهم مشكلة في محور الأمطار هي عملية التباين في كميتها وتوزيعها من عام لآخر وبالتالي يكون المزارع متذبذباً في الزراعة مما يطره إلي إتباع الأساليب التي تحافظ على رطوبة التربة خاصة في المناطق الأكثر تبايناً في الأمطار.

ب. المعوقات الاقتصادية

وتتمثل المعوقات الاقتصادية في تدهور البنيات الأساسية، قصور الموارد المالية، محدودية السوق المحلي، قصور سياسات التسعير، المنافسة الخارجية لبعض المنتجات، ضعف دعم البحث العلمي المرتبط بالزراعة وإختلال هيكل السوق.

ت. المعوقات الفنية

ويتمثل أهمها في عدم تطور خدمات التربة، ضعف الميكنة الزراعية، ضعف إستخدام البذور والأصناف المحسنة، ضعف إستخدام الأسمدة ومقاومة بعض الآفات الزراعية للمبيدات.

ث. المعوقات التنظيمية:

وتتمثل في قصور قوانين الأرض والحيازة، تراجع مؤسسات الخدمات الزراعية، ضعف التدريب والتأهيل، تراجع المؤسسات التعاونية الزراعية وعدم قدرة الجهاز المصرفي على تمويل معظم متطلبات القطاع الزراعي في السودان.

ونود أن نشير إلى أن مشكلات الزراعة في السودان قد تكون أكثر من ذكرناها بكثير خاصة وأن هناك مشكلات قطاعية داخل القطاع الزراعي كما توجد مشكلات تفصيلية، وعليه فهناك ضرورة إحصائية لحصر مشكلات القطاع الزراعي وتصنيفها بصورة علمية وأيضاً هناك ضرورة ملحة لمعالجة المشكلات هذه للخروج من مستنقع ضعف الإنتاج والإنتاجية.

(ث) القطاع الصناعي

لم تأخذ الصناعة والمنتجات الصناعية حيزاً كبيراً في الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية إلا بعد الثروة الصناعية التي شهدتها بريطانيا منذ منتصف القرن الثامن عشر. وأحدث التطور الصناعي في بريطانيا تحولاً كبيراً في الاقتصاد البريطاني كما أكسب هذه الدولة ثقلاً كبيراً على مستوى العالم. وأعطت الثروة الصناعية مكانة وأهمية لرجل الصناعة حيث أصبح الشخصية الرئيسية بدلاً من التاجر. ولم يتوقف التحول في بريطانيا على المستوى العملي للاقتصاد بل أحدثت الثروة الصناعة تحولاً في الفكر الاقتصادي كما أحدثت تقدماً في علم الاقتصاد السياسي. وبعد النهضة الصناعية والتجارية التي شهدتها بريطانيا إقتنعت معظم الدول في العالم بالصناعة وأفرزت لها أهمية خاصة وكان نتاج ذلك تكوُن الدول الصناعية الكبرى في القرن العشرين. ولم تشهد الدول النامية نهضة صناعية كبيرة كتلك التي شهدتها بريطانيا والدول الصناعية الأخرى ولكن تقدمت بعض الدول النامية في مجال الصناعة وأدخلت تقانات حديثة مكنتها بأن تكون دول نامية ناهضة .

ولا زالت معظم الدول النامية تسعي لتطوير القطاع الصناعي للأسباب الآتية:

١. ترفع الصناعة من القدرة التنافسية للصادرات لأنها تحول المواد الأولية إلى مواد تامة الصنع أو مواد وسيطة.

٢. تؤثر الصناعة إيجاباً علي معظم مؤشرات الاقتصاد الكلي في الدولة كزيادة النمو الاقتصادي وزيادة الإيرادات العامة وزيادة موارد النقد الأجنبي وإستقرار سعر الصرف وتخفيض الواردات.

٣. تساهم الصناعة في تأمين الدولة من الغذاء خاصة فيما يتعلق بالسلع الغذائية المصنعة.

٤. تساهم الصناعة في حل مشكلة عرض العمل اللامحدود في الدول النامية.

٥. ترفع الصناعة من مستوى تفكير الأفراد وبالتالي يصبح المجتمع أكثر قدرة للتحديث والابتكار ويساعد ذلك على نهضة الدولة.

٦. تساهم الصناعة في خلق سمعة ومكانة للدولة على المستوى السياسي والاقتصادي.

وظهرت الصناعة في السودان منذ الثلاثينيات من القرن الماضي وكانت صناعة الغزل والنسيج وصناعة الصابون من أهم الصناعات في هذه الفترة. وفرضت الحرب العالمية الثانية ظروفاً جديدة للمناخ الصناعي في السودان حيث جعلت كثير من رجال الأعمال الأجانب والوطنيين بأن يتجهوا نحو الاستثمار في الصناعات التحويلية والبديلة للواردات. وخلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٧٠م قامت العديد من الصناعات الهامة التي تعتمد على المواد الأولية الزراعية ثم ظهرت بعد ذلك الصناعات الإستراتيجية كصناعة السكر وصناعة الدقيق وبعض الصناعات الأخرى. ومؤخراً ظهرت في السودان صناعات تكرير البترول وصناعة الأدوية والصناعات الهندسية والصناعات الثقيلة للعدد والآلات.

وإزدادت أهمية القطاع الصناعي في السودان في الفترة الأخيرة ويتضح ذلك من خلال بيانات الجدول (١-٩) والذي يوضح مساهمات القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي والتي إزدادت من ١٨٪ عام ٢٠٠٠م إلى ٢٢٪ عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٢٤,٧٪ في عام ٢٠١٠م. وكان المتوسط العام لمساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م حوالي ٢١,٤٪ مقارنة ب١٥,٠٦٪[١] في المتوسط خلال للفترة ١٩٩٤-١٩٩٩م.

---

[١] المرجع السالق، ص ١٦٠.

جدول (١- ٩)

مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠م

السنة	النسبة
٢٠٠٠م	١٨٪
٢٠٠١م	١٩,٥٪
٢٠٠٢م	٢٠,٨٪
٢٠٠٣م	١٩,٨٪
٢٠٠٤م	٢١,٤٪
٢٠٠٥م	٢٢٪
٢٠٠٦م	٢٣,٩٪
٢٠٠٧م	٢٢,٧٪
٢٠٠٨م	٢٥,٢٪
٢٠٠٩م	٢١,٤٪
٢٠١٠م	٢٤,٧٪

المصدر: وزارة المالية، نشرة حقائق وأرقام للفترة من ٢٠٠٠-٢٠١٠م، الخرطوم، ٢٠١٠م.

ويتضح من بيانات الجدول (١-١٠) أن معدلات نمو القطاع الصناعي قد تناقصت من ٣١,٥٪ عام ٢٠٠٠م إلى ٨,٧٪ في عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٤,١٪ في عام ٢٠١٠م. وبلغ معدل نمو القطاع الصناعي حوالي ٦,٨و٪ و١١,٩٪ في المتوسط للفترتين (١٩٩٠-١٩٩٨م) و(٢٠٠٠ -٢٠١٠م) علي الترتيب ويشير ذلك إلي تزايد معدلات النمو

الصناعي خلال العقد الأول من الألفية الثالثة [1]. وعموماً يمكن القول بأن القطاع الصناعي يعتبر من القطاعات الواعدة في السودان ولكن هناك عدد من المشكلات حالت دون تحقيق الطموحات المرجوة منه . وتمثلت هذه المشكلات في الآتي[2]:

١. غياب أو ضعف دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لبعض الصناعات.

٢. تدهور الأداء الاقتصادي أفرز مناخاً غير محفزاً للاستثمار.

٣. النقص في النقد الأجنبي.

٤. ضعف البنيات الأساسية.

٥. إنخفاض التسهيلات التمويلية الممنوحة للصناعة.

٦. إرتفاع تكاليف الإنتاج.

٧. إرتفاع الضرائب.

٨. التطور التكنولوجي الكبير أدى إلى تقادم بعض الصناعات وبالتالي انخفاض القدرة التنافسية لها محلياً وعالمياً.

بعض المصانع في القطاع الخاص مملوكة للأسر أو مسجلة كشراكة أو شركات خاصة، لذا فإن التمويل التشغيلي عن طريق طرح أسهمها في الأسواق المالية غير متاح وبالتالي فإن بديلها الوحيد للتمويل هو المصارف، وهذا البديل ليس متاحاً بالقدر المطلوب.

---

[1] **المرجع السابق، ص ١٦٠.**

[2] **د. مهدي عثمان الركابي، أثر عائدات النفط على نمط الإنفاق الحكومي في السودان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠ – ١٠١.**

جدول (١- ١٠)

معدلات نمو القطاع الصناعي للفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠م

السنة	النسبة
٢٠٠٠م	٣١,٥٪
٢٠٠١م	١٥,١٪
٢٠٠٢م	٨,٣٪
٢٠٠٣م	٥,٩٪
٢٠٠٤م	١٦,٣٪
٢٠٠٥م	٨,٧٪
٢٠٠٦م	٨٪
٢٠٠٧م	٢٢,٣٪
٢٠٠٨م	٣,٧٪
٢٠٠٩م	٦,٦٪
٢٠١٠م	٤,١٪

المصدر: وزارة المالية، نشرة حقائق وأرقام للفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م، الخرطوم، ٢٠١١م.

(٤) مؤشرات الاقتصاد السوداني الأخرى

وفي هذا المحور سنتناول عدد من التطورات لبعض مؤشرات الاقتصاد السوداني خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م وأهم هذه المؤشرات هي: قطاع الخدمات، العجز الداخلي والخارجي، سعر الصرف، معدل التضخم، متوسط الدخل، البطالة والإستثمار.

(أ) قطاع الخدمات: يعتبر قطاع الخدمات من الخدمات المهمة في السودان كما يعتبر مكون مهم من مكونات الناتج المحلي الإجمالي مع القطاع الزراعي والقطاع الصناعي. وكانت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م حوالي

٤٣,٢٪ وتعتبر هذه النسبة أعلي من متوسط نسبة مساهمة كل من القطاع الزراعي والقطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي لنفس الفترة.

وإزداد معدل النمو في القطاع الخدمي من ١,١٪ عام ٢٠٠٠م إلى ٤,٨٪ في عام ٢٠٠٥م ثم إلى ١٣,١٪ في عام ٢٠٠٦م وأخيراً إستقر في ٤,٨٪ عام ٢٠١٠م. وكان المتوسط العام للنمو في القطاع الخدمي خلال الفترة ٢٠٠٠ -٢٠١٠م حوالي ٤,٩٪[١].

(ب) الموازنات العامة

تتكون الإيرادات في الموازنات العامة من الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية. وفي عام ٢٠٠٠م كانت نسبة إجمالي الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٩,٩٪ وازدادت هذه النسبة إلى حوالي ١٣,٩٪ في عام ٢٠٠٥م ثم إلى ١٤,٥٪ في عام ٢٠١٠م. وكانت نسبة إجمالي الإيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي في نفس الفترة حوالي ١٣,٣٪ في المتوسط . وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م كانت نسبة الإيرادات غير الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٧,٧٪ في المتوسط، كما بلغت نسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة حوالي ٥,٦٪ في المتوسط وبالتالي يلاحظ إرتفاع نسبة الإيرادات الضريبية للفترة المذكورة. وفيما يتعلق بالإنفاق الحكومي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م إتضح أن إجمالي الإنفاق العام كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد إرتفع من ١٠,٥٪ عام ٢٠٠٠م إلى ١٦٪ عام ٢٠٠٥م ثم إلى ١٧,١٪ عام ٢٠١٠م. وكانت نسبة إجمالي الإنفاق العام إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ١٤,٨٪ في المتوسط خلال نفس الفترة. وخلال الفترة ٢٠٠٠ -٢٠١٠ م بلغت نسبة الإنفاق التنموي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٢,٨٪ في المتوسط بينما بلغت نسبة الإنفاق الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال نفس الفترة حوالي ١١,٩٪ في المتوسط. وتؤكد هذه النسب تصاعد إتجاهات الحكومة نحو الإنفاق الجاري بدرجة أكبر من الإنفاق التنموي. وفي هذا الاتجاه نشير إلى أن الإنفاق الجاري كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي قد

[١] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاقتصاد السوداني في أرقام ٢٠٠٠- ٢٠١٠م، مرجع سبق ذكره، ص١ .

بدأ يتصاعد بصورة واضحة منذ عام ٢٠٠٥م حيث بلغت نسبته حوالي ١٢٪ في هذا العام ثم إزدادت إلى ١٧,١٪ في عام ٢٠١٠م. وكذلك نشير إلي تراجع الإنفاق التنموي بدرجات ملحوظة منذ العام ٢٠٠٥م، فبعد أن كانت نسبته إلي الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤٪ في عام ٢٠٠٥م تراجعت إلي ٢٪ في عام ٢٠١٠م[١].

ويوضح العجز الكلي في الموازنة العامة مدى الفجوة بين الإيرادات والمصروفات وكلما كانت النفقات العامة كبيرة وكانت الإيرادات الحقيقية غير قادرة على تغطيتها بنسب مقدرة كلما أدى ذلك إلى إحداث فجوات تضخمية في الاقتصاد بدلاً من المساهمة في زيادة الإنتاج وقدرات الاقتصاد.

وكانت نسبة العجز إلي الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٠م حوالي ٠,٦٪ ثم ارتفعت إلى ٢,٢٪ في عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٢,٥٪ في عام ٢٠١٠م[٢] وبلغت هذه النسبة حوالي ١,٧ في المتوسط خلال عام ٢٠٠٠-٢٠١٠م. وعموماً يمكن القول أن نسبة العجز الكلي للناتج المحلي الإجمالي في المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م كانت متوافقة مع النسبة المعيارية الدولية والتي قدرت بحوالي ٣٪.

سعر الصرف:

يعد سعر الصرف من المؤشرات الاقتصادية الهامة لأي دولة وسعر الصرف له آثار اقتصادية كبيرة. وأى دولة تسعي إلي إستقرار سعر الصرف. وكذلك تحاول الدول بأن يكون لسعر الصرف دور إيجابي في نواحي عدة مثل زيادة الصادرات ونمو الناتج المحلي الإجمالي وإستقرار معدلات التضخم وغيرها. وفيما يتعلق بتطورات سعر صرف الجنيه السوداني مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م إتضح أنه كان في حالة إستقرار طوال هذه الفترة حيث تراوحت أسعاره بين ٢,٠٢ و ٢,٦١ جنيه للدولار[٣] بمتوسط قدره ٢,٣٩ جنيه للدولار.

---

[١] لمزيد من الاحصاءات أنظر: المرجع السابق، ص٣٣- ٣٦ .

[٢] المرجع السابق، ص٣٨.

[٣] المرجع السابق، ص١٥.

(ت) معدل التضخم:

شهد معدل التضخم في السودان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م نمواً مستمراً فيما عدا تراجعه في عامي ٢٠٠١م،٢٠٠٢م. وكان معدل التضخم في السودان خلال الأعوام ٢٠٠٠م، ٢٠٠١م، ٢٠٠٢م، ٢٠٠٣م، ٢٠٠٤م عبارة عن رقم آحادي وتحول إلى رقم زوجي منذ عام ٢٠٠٦م وإستمر بنفس النسق حتى ٢٠١٠م. وعموماً يمكن القول بأن معدل التضخم بدأ بنسبة ٧,٣٠٪ في عام ٢٠٠٠م ثم قفز إلى ١٠,٦٠٪ في عام ٢٠٠٥م ثم إلى ١٣٪ في عام ٢٠١٠م[١]. وكان المتوسط العام لمعدل التضخم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م حوالي ٨,٥٪.

(ث) العجز/ الفائض في ميزان المدفوعات

حقق ميزان المدفوعات فائض قدره ١٠٨ مليون دولار عام ٢٠٠٠م ثم إزداد إلي ٥٣٠,٥ مليون دولار عام ٢٠٠٥م. وخلال الأعوام ٢٠٠٩م،٢٠١٠م حقق ميزان المدفوعات عجزاً بلغ ٥٠٢,٢ مليون دولار،٥٤,٢ مليون دولار على الترتيب[٢]. وخلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م كانت أهم الصادرات الزراعية هي: القطن، الكركدي، الصمغ العربي، السمسم، الفول السوداني، حب البطيخ، الذروة والسنمكة بالإضافة إلى الصادر الحيوانية المتمثلة في: الإبل، الضأن، الماعز، والأبقار. وتمثلت أهم الصادرات الصناعية في: الجلود المدبوغة، الجلود الخام، المولاس، سكر القصب، حبيبات البلاستيك، الردة، الدقيق، والصابون. وتضمن جدول الصادرات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م النفط الخام وبعض منتجاته والذهب وبعض المعادن الأخرى. وتمثلت أهم الواردات خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م في: المواد الغذائية، المشروبات والتبغ، المواد الخام، المواد الكيميائية، المصنوعات، الآلات والمعدات، وسائل النقل والمنسوجات وغيرها.

---

[١] المرجع السابق، ص١٣.

[٢] د. مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي الاقتصاد السوداني ،مرجع سبق ذكره، ص١٢٥ - د. أحمد مجذوب أحمد، الأقتصاد السوداني بين المتطلبات العلمية **والاختيارات السياسية، هيئة الاعمال الفكرية ،شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الطبعة الاولي ، الخرطوم،٢٠١٣م، ص١٣٥ -١٣٦.**

(ج)متوسط دخل الفرد

بلغ متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي في عام ٢٠٠٠م حوالي ٤٢١,٣ دولار ثم إرتفع إلى ٩٩٤,٠٢ دولار عام ٢٠٠٥م ثم إلى ١٥٠٩,٦ دولار عام ٢٠٠٩م[١]. ويشار إلي أن متوسط دخل الفرد كان في زيادات سنوية خلال الفترة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩م، وكانت هذه الزيادات في متوسطها العام حوالي ٧,٥٪ سنوياً. وتفسر الزيادات الكبيرة في متوسط دخل الفرد في الفترة المذكورة بالدور الكبير لعائدات النفط في مضاعفة الناتج المحلي الاجمالي . وبالرغم من الزيادات الملحوظة في متوسط دخل الفرد خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٩م إلا أن السودان لا زال يصنف من الدول المنخفضة الدخل حسب بعض هيئات الأمم المتحدة ويحتاج السودان إلي مضاعفة الدخل حتي يدخل ضمن الدول المتوسطة الدخل. ومضاعفة الدخل في السودان يعتبر من التحديات الصعبة في الفترة الأخيرة خاصة بعد إنفصال الجنوب وفقدان جانب كبير من عائدات النفط . وتحقيق هدف زيادة متوسط الدخل في السودان وإدخاله ضمن منظومة الدول المتوسطة الدخل ليس مستحيلاً ولكنه يتحتاج إلي فترة زمنية أطول في هذه المرحلة كما يحتاج إلي خطط وسياسات محكمة وفعالة وتكون قادرة علي إدخال أكبر قدر من موارد السودان داخل الدورة الاقتصادية .

(ح) معدل البطالة

بدأ معدل البطالة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م بـ ١٥,٥٪ في عام ٢٠٠٠م ثم إزداد إلى ١٦,٢٪ عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٢٠,٣٪ عام ٢٠١٠م. وكان المتوسط العام لنسبة البطالة في السودان خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م حوالي ١٦,٨٪[٢].

---

[١]د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان، دراسة تحليلية للاقتصاد السوداني خلال الفترة ٢٠٠١- ٢٠١١م، مرجع سبق ذكره، ص٢٧٦.

[٢] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاقتصاد السوداني في أرقام في أرقام ٢٠٠٠ -٢٠١٠م،مرجع سبق ذكره، ص٦٥ .

(خ)الاستثمار

إزدادت الاستثمارات الوطنية المصدقة من ٦٤٧ مليون دولار عام ٢٠٠٠م إلى ٩٠٢٧ مليون دولار عام ٢٠٠٥م ثم إلى ١٩٨٣٢ مليون دولار عام ٢٠١٠م. وبلغت الاستثمارات الأجنبية والأجنبية المشتركة المصدقة في عام ٢٠٠٠م حوالي ٣٢٨ مليون دولار وإزدادت إلى ٣٠٠١ مليون دولار عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٣٥٤٣ مليون دولار في عام ٢٠١٠م. وأخيراً بلغت إجمالي الاستثمارات المصدقة في عام ٢٠٠٠م حوالي ٩٧٥ مليون دولار وإرتفعت إلى ١٢٠٢٨ مليون دولار عام ٢٠٠٥م ثم إلى ٢٣٣٧٤ مليون دولار عام ٢٠١٠م. ونشير إلي أن إجمالي الاستثمارات الفعلية في السودان قد بلغت حوالي ٣٩١٩١,٣ مليون جنيه في عام ٢٠١٠م[1].

وبالرغم من تزايد الاستثمارات خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م إلا أن السودان قادر علي جذب مزيد من روؤس الاموال ولكن المسألة تحتاج إلى تهيئة البيئة الاقتصادية وإعادة هيكلة السوق الحالي والذي يعتبر أقرب إلى نموذج إحتكار القلة بالاضافة إلي ذلك فان قوانين الاستثمار تحتاج إلى مزيد من التحديث والتسهيل فضلاً على إزالة التشابكات والتداخلات الخاصة بالاستثمار بين المركز والولايات. ونود أن نشير إلى ضرورة الاهتمام بالمحددات الأخري للاستثمار كالترويج الحديث للفرص الاستثمارية في السودان وتخفيض معدل المخاطرة والتطور التكنولوجي ورفع الكفاءة الإدارية وتطوير الخدمات المتعلقة بالاستثمار.

---

[1] المرجع السابق، ص١٨ .

الفصل الثاني

السوق

أولاً: أهمية السوق

يعتبر السوق حلقة مهمة من حلقات النشاط الاقتصادي على مستوى الدولة والقطر والإقليم. وأي نشاط اقتصادي يستهدف في نهاية المطاف السوق أو المكان الذي تباع وتشترى فيه السلع والخدمات. وأي سلعة أو خدمة تتحرك عبر دورة معروفة تبدأ بالإنتاج في المصنع أو المزرعة أو مكان إنتاج الخدمة ثم تخرج بعد ذلك إلى السوق. وتنبع أهمية السوق في كونه حلقة مهمة بين المنتج والمستهلك. فالسلعة أو الخدمة تأتي إلى السوق وعبر تاجر الجملة أو التجزئة تذهب للمستهلك النهائي.

ويعطي السوق قراءة جيدة للمنتج حول كيفية إنتاج السلعة أو الخدمة بمواصفات تتوافق مع حاجات وأذواق المستهلكين. وكذلك يمد السوق المنتج بالمعلومات المهمة واللازمة لاجراء بحوث التسويق. وتقدمت الشركات الحديثة في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية في إجراء بحوث التسويق للتعرف على واقع السوق والتنبؤ بسلوكيات المستهلكين. وتطور تبادل السلع والخدمات في السوق منذ قديم الزمان فبدأت العمليات التبادلية بالمقايضة ثم ظهرت بعد ذلك النقود كوسيط للتبادل متخطية عيوب المقايطة. وبالرغم من أن النقود تعتبر أحدث وسيلة لتبادل السلع والخدمات إلا أنها تحتوى بعض العيوب، وحتى الآن لم تكتشف أي وسيلة تتفادي عيوب النقود كوسيط للتبادل. وفي منحي آخر يمكن أن نقول بأن تبادل السلع والخدمات في السوق يرتكز على أيديولوجيات فكرية معينة كالفكر الرأسمالي والفكر الاشتراكي والفكر الإسلامي.

وكذلك فإن تحديد سعر السلعة أو الخدمة يعتمد على هذه الأيديولوجيات الفكرية. وعموماً يمكن القول بأن السوق في الدول الرأسمالية وخاصة الكبري يعتبر أكثر رسوخاً إستناداً إلى الفكر الرأسمالي كما أن الأسعار في هذه الدول تعتبر أكثر إستقراراً.

ثانياً: حرية السوق وتدخل الدولة

(١) الحاجات الفردية والحاجات الجماعية

ينبع الطلب على السلعة أو الخدمة نتيجة للحاجة وتتحول الحاجة إلى طلب عندما تكون هناك رغبة في السلعة أو الخدمة زائداً القدرة المالية للشراء. وعليه فإن الحاجة هي أس الطلب. والحاجات أنواع أهمها الحاجات الفردية والحاجات الجماعية.

ويعتبر الإنسان كائن إجتماعي يميل للعيش في جماعات صغيرة أو كبيرة، وتعبر القبيلة أو المدنية أو الإمارة أو المنظمات الدولية عن التكتل الجماعي للحاجات. وتنشأ الحاجات الفردية نتيجة لوجود الإنسان كفرد ويترك له إشباعها كالحاجة إلى المشرب والمأكل والملبس والمأوى. والحاجات الجماعية أو العامة تنشأ لوجود المجتمع ويهم الكافة إشباعها وتتولي إشباعها الدولة أو المؤسسات العامة كالحاجة إلى الأمن والدفاع والعدالة. وفي العصر الحديث أصبحت الدولة تتدخل في النشاط الاقتصادي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، كما تتدخل لتوفير متطلبات التنمية الاقتصادية مثل تأهيل البنيات الأساسية وتقديم التسهيلات التمويلية والتسويقية والتأمينية وغيرها. وتتدخل الدولة بغرض توفير السلع والخدمات التي يعجز جهاز السوق عن توفيرها أما بسبب عدم إمكانية تطبيق مبدأ عدم الاستبعاد أو بسبب عدم التنافس السوقي. وكذلك أصبح من واجبات الدولة المعاصرة إزالة الآثار الخارجية السالبة لكل من الاستهلاك والإنتاج. ولما كانت الدول النامية تعاني من الفوارق الاجتماعية والاختلال بين أقاليمها فإن من واجبات الدولة التدخل لإزالة هذه الفوارق وتحقيق التوازن الاجتماعي[1].

---

[1] **د. عبد الحميد محمد القاضي، مبادئ المالية العامة، مطبعة مكتبة المدينة، الزقازيق، مصر،١٩٨٤م، ص ١ – ٧.**

(٢) تطور دور الدولة وتدخلها في النشاط الاقتصادي

لعبت الدولة دوراً كبيراً في تنمية الصناعة والإنتاج في المراحل المبكرة لتطور الاقتصاديات الرأسمالية وكان تدخل الدولة يتم بطريقة مباشرة عن طريق تحمل مخاطر المشروعات حتى تصبح مربحة ثم يتم بيعها للرأسماليين الأفراد كما حدث في اليابان في أواخر القرن التاسع عشر أو بتقليل المخاطر التي تواجه المشروعات لاسيما عن طريق توفير الأيدي العاملة وتخفيض أسعار المواد الأولية ومنح الإعفاءات الضريبية وتقديم الإعانات وتسهيلات النقل والائتمان وفرض الحماية الجمركية كما حدث في إنجلترا وفرنسا خلال القرن الثامن عشر، وبذلك كان توفر الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي في المراحل الأولي لتطوير الاقتصاديات الرأسمالية يمثل حاجة عامة يتعين على الدولة إشباعها ويوسع ذلك من نشاطها المالي. وعندما تخطت الدولة الاقتصاديات الرأسمالية مرحلة تراكم رأس المال والتحول الصناعي – وهي مرحلة إختلفت من بلد إلى آخر – إنحسر دور الدولة وإرتبط في مرحلة تالية بما يعرف بدور الدولة الحارسة الذي يقتصر على تهيئة إطار عام يقوم فيه جميع الأفراد بممارسة نشاطهم الخاص بحرية تكاد تكون ثابتة[١].

ومما سبق يتضح بأن إقتصاديات الدول المتقدمة قد مرت بعدة مراحل فيما يختص بتدخل الدولة ودور القطاع الخاص، ففي المراحل المبكرة للتنمية كان للدولة دور كبير في تهيئة المناخ الاقتصادي لانطلاقة القطاع الخاص وبعد مراحل معينة رأت الدولة الرأسمالية أنها أكملت بنائها الاقتصادي وبالتالي انحسر دورها في الدفاع والأمن والعدالة وترك الاقتصاد للقطاع الخاص. وفي هذه المرحلة رأت النظرية السائدة أن التوازن يحدث تلقائياً في الاقتصاد وكذلك فإن الأسعار تحدد وتتوازن وفق قوى السوق وأن ظواهر الركود أو البطالة وإنخفاض الأسعار والأجور ظواهر وقتية وآليات السوق قادرة على تصحيحها، وأن تدخل النقابات أو الدولة يؤخر التوازن. وجاء الكساد العالمي المنظم خلال الفترة ١٩٢٩-١٩٣٢م ليدحض أفكار النظرية الكلاسيكية في الإنتاج والتوزيع والأسعار وغيرها. وبرزت أفكار جون ماينر

---

[١] المرجع السابق، ص ٤.

كينز كبداية مؤسسة للنظرية النيوكلاسيكية والتي خلصت إلى أن مستوى التشغيل الكامل يتوقف على الطلب الكلي الفعال وأن الطلب لا يتحدد تلقائياً عبر المستوى الذي يحقق التشغيل الكامل لموارد المجتمع الإنتاجية وإنما تتدخل الدول عبر السياسة المالية والسياسة النقدية للتأثير على الطلب الكلي الفعال في حالات الكساد وحالات التضخم.

(٣)الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة في النظام الاشتراكي

يعتبر الفكر الاشتراكي بصورة عامة نقيض للفكر الرأسمالي وخاصة في الجوانب الاقتصادية. ويقوم النظام الاقتصادي الاشتراكي على فكرة إنحسار دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي وتوسع دور الدولة وبالتالي فإن الفرد لا يملك حرية الإنتاج والاستثمار ويترتب على ذلك إلغاء الملكية الفردية لأدوات الإنتاج حيث أن الدولة هي المالك الوحيد لها. وتتم إدارة النشاط الاقتصادي في الدولة الاشتراكية في إطار الخدمة الكلية للدولة وفيها تحدد الدولة حجم الإنتاج وكيفيته وكذلك تتدخل الدولة في مسألة التوزيع وتحديد الأسعار والأجور وغيرها.

وعموماً يمكن القول أن الفكر الاشتراكي يطلق تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أوسع الحدود وفي ظل الاقتصاد الاشتراكي فإن للحرية الاقتصادية عناصر تتمثل في[١]:

أ. كافة عناصر الإنتاج تخضع كلية للملكية العامة للدولة.

ب. هيئة التخطيط المركزية هي المسئولة عن تحديد الأهداف الاقتصادية للمجتمع.

ت. يتم توزيع عناصر الإنتاج، بما في ذلك القوى العاملة، على مجالات إستخدامها على أساس التعليمات الدقيقة للخطة المركزية.

ث. تتم العملية الإنتاجية تحت إشراف موظفين حكوميين عليهم أن يقوموا بتنفيذ أهداف الخطة، كما هي مرسومة، ومبلغة لهم.

---

[١] المعز لله صالح أحمد البلاع، الحرية الاقتصادية ومبدأ تدخل الدولة، بحث مقدم للملتقي الدولي الأول – الاقتصاد الإسلامي، الواقع ورهانات المستقبل، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر(بدون تاريخ) ، ص ٨.

ج.تشمل الخطة المركزية تحديد أنواع السلع، وكميات الإنتاج والاسعار التي تباع بها هذه السلع.

وعليه يمكن القول أن الأصل في النشاط الاقتصادي في النظام الاشتراكي هو تدخل الدولة والاستثناء هو ترك الأفراد في ممارسة بعض أوجه النشط الاقتصادي. وفي النظام الاشتراكي يلاحظ أن المستهلك مقيد بنوع وكميات الإنتاج التي تحددها الخطة وكذلك مقيد بالأسعار التي تفرضها الدولة للسلع والخدمات.

وخلاصة ما سبق نود أن نشير إلى أن الدولة في الاقتصاد الاشتراكي تهيمن علي السوق الدولة بدرجة كبيرة وهي التي تحدد الأسعار وحجم الإنتاج ومرجعيتها في ذلك الخطة المركزية. وفي الاقتصاد الاشتراكي يتم تخطيط الاستهلاك الكلي والفردي وذلك من خلال محددات معينة تجعل إتجاهات الاستهلاك متسقة مع الأهداف الكلية للخطة.

(٤) تدخل الدولة والأسعار في الاقتصاد الإسلامي

(أ)تدخل الدولة الحرية الاقتصادية للأفراد وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وإنفرادها ببعض أوجه النشاط الاقتصادي، كلاهما أصل يتوازنان، وكلاهما يكمل الآخر، ولكل مجاله، وكلاهما مقيد وليس مطلقاً. وأياً كان الخلاف الشرعي حول سند ومدي تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، فإنه لا خلاف حول مبدأ التدخل بإعتباره أصلاً إقتصادياً إسلامياً، بل يرتفع تدخل الدولة الاسلامية في النشاط الاقتصادي إلي مرتبة التخطيط الاقتصادي الدقيق[١].

ولأن الاسلام يقرر مبدأ الحرية الاقتصادية للأفراد ضمن نطاق قيمه ومثله، فتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي محدد، حيث يتضمن الآتي [٢]:

---

(١) د. شوقي محمد شوقي الفنجري، المذهب الاقتصادي في الاسلام، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، ٢٠١٠م ، ص ٢٢١- ٢٢٢.

(٢) د. محمد عبد المنعم عفر وآخرون، مبادئ الاقتصاد الاسلامي، دار الفتح للاعلام العربي ، القاهرة، ١٩٩٦م. ص٢٠١- ٢٠٣، ص٤٧ -٤٨

١.الاشراف والمراقبة علي الانتاج والنشاط الاقتصادي بصفة عامة .
٢. منع الغش والمعاملات والممارسات المالية والاقتصادية المحرمة مثل الربا والاحتكار والاكتناز وذلك حماية للمصالح العامة ومراعاه للمبادئ الأخلاقية التي حث عليها الاسلام.
٣.التدخل أحياناً لتسعير سلعة أو خدمة معينة إذا ما بالغ البائعون في رفع الأسعار بدون مبررات معتبرة بالرغم من أن الأصل ترك حرية السوق لقوي العرض والطلب.
٤. التدخل لوضع نظام عادل للأجور، وذلك إذا ما ظُلم العمال من أصحاب العمل أو طالب العامل بمبالغ عالية جداً.
٥.إقامة حوائج المجتمع التي لا يستطيع أفراد المجتمع القيام بها من المرافق مثل إصلاح الطرق والمساجد، وحفر الآبار والموانئ، والمدراس وما شابهها. والصرف عليها من الأموال التي تجبي إلي بيت المال أو من مواردها المختلفة.
(ب) التسعير في الاقتصاد الاسلامي.
السعر هو القيمة التبادلية للسلعة أو الخدمة في السوق معبراً عنها بالنقود. ويختلف تحديد السعر في الاقتصاد الرأسمالي عنه في الاقتصاد الاشتراكي. فاذا كان الاقتصاد الرأسمالي يري أن سعر السلعة تحدده قوي العرض والطلب فإن الاقتصاد الاشتراكي يري أن الأسعار تحدد في إطار الخطة القومية للدولة والتي تشمل بجانب الأسعار حجم الانتاج الكلي وكيفية توزيعه بالاضافة إلي المحاور الاقتصادية الاخري . وللاقتصاد الاسلامي منهجه في تحديد الأسعار ولأهمية هذا المنهج للاقتصاد السوداني في هذه المرحلة نورد بعض ما جاء في بعض كتب الاقتصاد الاسلامي عن السعر علي النحو التالي :
١. كتاب:مبادئ الاقتصاد الاسلامي (أ.د محمد عبد المنعم عفر وآخرون) [1] .

---
[1] المرجع السابق، ص٢٠١ -٢٠٣

وجاء في هذا الكتاب :

للاسلام منهجه في تحديد القيمة بما سبق به الاقتصاديين سواء من حيث واقعية ومناسبة المنهج أو شموله لكافة العناصر المؤثرة في القيمة، وذلك من الوحي المنزل علي رسول الله (ص) في النصف الأول من القرن الميلادي.

قال تعالي: ((يا أيها الذين آمنوا لا تأكلو أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم)) (سورة النساء: آية ٢٩).

ويقول رسول الله صلي الله عليه وسلم ((البيعان بالخيار ما لم يتفرقا أو يقول أحدهما لصاحبه إختر)) .

فلا إجبار في البيع ولا في السعر ولا تدخل من الدولة وغيرها في تحديد السعر.

ولقد قال رسول الله صلي الله عليه وسلم لما سئل بتحديد الأثمان لإرتفاعها: ((إن الله تعالي هو الخالق الباسط الرازق المسعر، وإني لأرجو أن ألقي الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمته إياها في دم ولا مال)) (رواه الخمسة إلا النسائي).

ولقد أوضح أبي تيمية أن القيمة تتحدد من جاني العرض والطلب معاً بالتراضي والقبول عن حرية وإختيار، ولا يقتصر تحديدها علي جانب منهما كما لا تتدخل أطراف أخري في هذا التحديد فقال: إن من التسعير ما هو ظلم غير جائز ومنها ما هو عدل جائز. فالظلم إكراه الناس بغير حق علي البيع بثمن معين لا يرضونه أو منعهم مما أباحه الله لهم. أما العدل الجائز فهو إكراههم علي ما يجب عليهم من المعاوضة بثمن المثل، ومنعهم مما يحرم عليهم من أخذ زيادة من عوض المثل، وهذا واجب وليس بجائز فقط.

فإذا كان إرتفاع السعر بغير ظلم من البائعين لقلة الشئ(أي العرض في العرف الاقتصادي) أو زيادة الخلق (أي الطلب في المفهوم الاقتصادي) فهذا إلي الله، ولا يلزم الخلق أن يبيعوا في هذه الحالة بقيمة بعينها لأن ذلك إكراه بغير حق. أما إمتناع أصحاب

السلع من بيعها مع حاجة الناس إليها إلا بزيادة عن القيمة المعروفة(أي السعر الجاري في السوق) يجب عليهم بيعها بقيمة المثل، ولا معني للتسعير إلا إلزامهم بسعر المثل، فيجب أن يلتزموا بما ألزمهم الله به. وتسري هذه القواعد علي الخدمات أيضاً مثل العمل والمباني والآلات وغيرها.

٢. كتاب: المذهب الاقتصادي في الاسلام(د. محمد شوقي الفنجري) [١] .

وتناول هذا الكتاب موضوع السعر من خلال محور الحرية الاقتصادية وتدخل الدولة حيث بدأ موضوع السعر بحديث رسول الله صلي الله عليه وسلم بقوله ((إن الله تعالي هو الخالق الباسط الرازق المسعر، وإني لأرجو أن ألقي الله ولا يطلبني أحد بمظلمة ظلمته إياها في دم ولا مال)) (رواه الخمسة إلا النسائي). وجاء في هذا الكتاب كذلك أن رفض التسعير يكون حين يكون ثمن السوق الذي تحدده قوي العرض والطلب عادلاً أي غير مجحف بالبائع (عنصر نفقة إنتاج السلعة) أو المشتري (عنصر منفعة السلعة) . أما إذا صار ثمن السوق مجحفاً بأحد الطرفين، فإنة يصير لزاماً علي الدولة أن تتدخل لقول الرسول صلي الله عليه وسلم ((من دخل في شئ من أسعار المسلمين ليغليه عليهم، كان حقاً علي الله تبارك وتعالي أن يقعده بعظم من النار يوم القيامة)) . علي أنه يجب أن يراعي دائماً في تحديد الأسعار، ألا يلحق ضرر بالمنتج أو المستهلك، وإلا تحملت الدولة فروق الأسعار وهو ما عبر عنه الإمام إبن القيم الجوزيه بقوله ((وجماع الأمر أن مصلحة الناس إذا لم تتم إلا بالتسعير سعر عليهم تسعير عدل لا وكس ولا شطط)).

---

[١] د. محمد شوقي الفنجري، مرجع سبق ذكره، ص٢٢٨.

(٥) مفهوم إقتصاد السوق ونماذجه في الرأسمالية والإسلام

(أ) تعريف إقتصاد السوق

لقد شاع مصطلح إقتصاد السوق على أنه حصول القطاع الخاص على الحصة الكبيرة في الاقتصاد الوطني حتي تستطيع مياكنيزم السوق القيام بدورها بفاعلية أكبر. ولقد تعددت التعاريف حول مفهوم إقتصاد السوق ونذكر منها:

١. تعريف: د.منصور الزين

عرف إقتصاد السوق علي أنه (نظام إقتصاد يتم فيه إنتاج وتوزيع السلع والخدمات من خلال آليات السوق الحر، في ظل نظام حر للأسعار، بدلاً من قيام الحكومة بذلك في الاقتصاد المخطط) [١] .

٢. تعريف: د. أحمد فاروق غنيم

وعرفه من خلال النقاط التالية[٢].

- تنشأ الترتيبات الاقتصادية نتيجة للتبادل الطوعي الحر للقيمة بين الأفراد و/أو الشركات. والقيم المرتبطة بالسلع والخدمات يحددها العرض والطلب ويعكسها نظام أسعار السوق دون التدخل فيه.

- القانون يؤسس ويكفل حرية الأفراد في الإنضمام في مختلف أشكال النظام الاقتصادي.

---

(١) د. منصور الزين، دور الدولة في تنظيم المنافسة ومنع الممارسات الإحتكارية في ظل إقتصاد السوق، مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية ، العدد (١١) ، ٢٠١٢م، الجزائر، ص ٣٠٣.
univ-biskra.dz/rem/n١١/١٣.pdf

(٢) د. أحمد فاروق غنيم، الديمقراطية وإقتصاد السوق، مركز المشروعات الدولية الخاصة، القاهرة، (بدون تاريخ)، ص ٤
www.cipe-arabia.org/files/.../Democracy_and_Free_Market_Economy.p...

- القانون يكفل حرية إمتلاك وتبادل الممتلكات الشخصية ووسائل الأنتاج لجميع الأفراد.

- القانون يكفل حرية الإنتقال وتدفق المعلومات.

- القانون يكفل للأفراد والشركات حرية دخول الأسواق والخروج منها.

- المحافظة علي المنافسة في الأسواق وظيفة من وظائف النظام القانوني والتنظيمي الذي يمنع الإحتكار و/أو التواطؤ لتقييد التجارة وتحديد الأسعار والقيود الحكومية وغيرها من الحواجز.

- دور الحكومة هو تنظيم وتكوين ومراقبة نظام السوق بسن القوانين الموضوعية التي تحمي الأفراد والشركات من الممارسات الفاسدة.

ومما سبق يمكن القول بأن إقتصاد السوق يقوم على المبادئ الآتية:

١. الملكية الخاصة والمصلحة الخاصة.

٢. الحرية الاقتصادية وحافز الربح.

٣. عدم وجود تعارض بين المصلحة الخاصة والمصلحة العامة والتسليم بقيام إنسجام بينهما.

٤. حرية الأسعار.

ونود أن نشير إلى أن هناك ملامح عامة ومميزات لاقتصاد السوق يمكن أن نستخلص منها الآتي:

١. إن نجاح المؤسسة في نظام السوق يجب أن يعتمد على إرضاء المستهلكين وذلك بإنتاج السلع والخدمات التي تكون أكثر رضاً و أكثر إشباعاً للمستهلكين وكذلك يجب أن تكون الأسعار أكثر تنافسية.

٢. المنافسة هي التي تسود بين المنتجين في إقتصاد السوق وينتفع منها المستهلكين بحيث يتحصلوا على أفضل المنتجات وبأسعار معقولة.

٣. يؤدى إقتصاد السوق إلى تطوير المنتجات بحيث تسعى كل مؤسسة إلى إنتاج سلعة أكثر كفاءة ولا يتحقق ذلك إلا في ظل تكاليف أقل ونوعية أفضل.

٤. تعتمد زيادة الإنتاجية في إقتصاد السوق على ضرورة إدخال طرق علمية ترتكز على التكنولوجيا الحديثة (الأبحاث والابتكار).

٥. يلعب المستهلك في إقتصاد السوق دوراً مهماً ومن خلال قراراته الشرائية يتحدد ماهية السلع والخدمات التي يجب إنتاجها.

٦. تفاعل العرض والطلب لا يتم فقط في قطاع السلع الاستهلاكية بل يشمل أسواق مدخلات الإنتاج وأسواق السلع الوسيطة.

(ب) الانتقادات الموجهة لإقتصاد السوق

بالرغم من أن الاتجاه الدولي العام في هذه المرحلة يسير نحو الاقتصاد الحر وخاصة بعد تراجع الفكر الاشتراكي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي السابق إلا أن هناك بعض المشكلات والعيوب تصاحب النظام الرأسمالي، ونتيجة لذلك توجه عدد من الانتقادات لهذا النظام يمكن أن نورد منها الآتي[1]:

١. تؤدى الحرية الاقتصادية الكاملة إلى التوزيع السيئ للملكية الخاصة بين أفراد المجتمع حيث تظهر أقلية تحوز على الجانب الأكبر من ثروة المجتمع، في حين تحوز الأغلبية على القليل من ثروة المجتمع.

٢. الحريات التي تكلفها النظام الرأسمالي تكون مجموعات شكلية في أحيان كثيرة نتيجة لسوء توزيع الدخول وما يؤدى إليه من تفاوت الفرص.

٣. يؤدى تركز الملكية لفرد أو مجموعة من الأفراد إلى قيام الاحتكارات.

٤. قد تفرض الأقليات نفوذها في بعض ميادين النشاط الاقتصادي عن طريق السيطرة على إدارة بعض الشركات الكبرى، وتتمكن من أن تفرض على الحكومة تغيير سياساتها

---

[1] د. مختار عبد الحكيم طلبة ، مقدمة في المشكلة الاقتصادية، النظم الاقتصادية بعض جوانب الاقتصاد الكلي عوامل الإنتاج، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، القاهرة ،٢٠٠٧م، ص ٥٣ – ٥٤.

تجاه الواردات التي تنافس منتجاتهم وبالتالي فقد تجبرها فرض تعريفة جمركية عالية على السلع الأجنبية المشابهة وهذه المسألة تضر بالمستهلكين.

٥. لا يؤدى نظام الاثمان إلى تحقيق الاقتصاد الكامل في توزيع الموارد، خاصة إذا عرفنا أن المنتجين لا يكفون عن التدخل في تفضيلات المستهلكين عن طريق الدعاية وإستغلال الجهل. ومن هنا نتصور تبذير المستهلكين لدخولهم في الإنفاق على السلع التي لا تعطيهم أكبر إشباع ممكن. كما أن التفاوت في الدخول قد يؤدى إلى توجيه الجهاز الإنتاجي إلى مزيد من السلع الكمالية التي تهم الأغنياء على حساب السلع الضرورية التي تشبع الحاجات الأساسية لغالبية السكان.

(ت) النماذج النظرية للسوق

هناك عدد من النماذج النظرية للأسواق تواتر ذكرها في الفكر الاقتصادي الرأسمالي وهي:

١. المنافسة الكاملة

وفي نموذج المنافسة الكاملة تنتفي العناصر الاحتكارية من السوق وتتحقق أقصى درجات المنافسة بين المنتجين. وفي هذا النموذج يعجز الفرد أو المنتج أو المشروع أن يؤثر منفرداً في ثمن السلعة والذي يتحدد بتفاعل القوى التي تخرج من إرادتهم. ولكي تتحقق المنافسة الكاملة لا بد من تحقق شرط الكثرة وشرط التجانس وشرط حرية الدخول والخروج.

٢. الاحتكار الكامل والاحتكار غير الكامل

يعنى نموذج الاحتكار الكامل إنتفاء أي درجة من درجات المنافسة. ويتطلب الاحتكار الكامل أن يكون المنتج من القوة بحيث يستطيع الحصول على دخل جميع أفراد الجماعة وأياً كانت السلعة التي يعرضها ليس لها بديل قريب. وبمعنى آخر فإن الاحتكار الكامل يتحقق عندما تكون مرونة الطلب على السلعة التي ينتجها المحتكر تساوي الوحدة. وهناك صعوبة في تحقق نموذج الاحتكار الكامل في الحياة العملية.

والاحتكار غير الكامل يتمثل في سيطرة منتج واحد على سلعة لها بديل قريب. ويلاحظ على هذا النموذج دخول بعض عناصر المنافسة التي تتمثل في البدائل الخاصة بالسلعة التي ينتجها الشخص الواحد ويعمل ذلك علي التقليل من درجة الاحتكار الكامل إلى درجة الاحتكار غير الكامل. ويشار إلي أن المحتكر في هذا النموذج ليس له سلطة مطلقة في تحديد سعر السعلة التي ينتجها لأن المستهلك يمكن أن يتجه إلى بدائل هذه السلعة إذا إرتفع السعر وبالتالي يقل الطلب على سلعته.

٣. المنافسة الاحتكارية

تشبه المنافسة الاحتكارية المنافسة التامة إلا أنها تتسم ببعض السمات مثل كبر عدد البائعين وإستغلال كل من تصرفاته، أي لا يأخذ في إعتباره تأثير سياسته على سياسة منافسه إلى جانب قلة التجانس بين الوحدات التي يعرضها البائعون المختلفون إذ أن لكل منتج نوعاً من الاحتكار على سلعته ولكنه يلقى منافسة من منتجين آخرين يبيعون منتجاتهم التي تكاد تكون بديلة كاملة لمنتجاته.

وهناك أيضاً عدد من العوامل تتعلق بمسألة المنافسة الاحتكارية في السوق يمكن أن نشير لها على النحو التالي:

أ. مدى قرب أو بعد محلات البيع من المستهلكين.

ب. الاختلافات الطبيعية في بعض المنتجات.

ج. إختلاف الصفات الشخصية لبعض التجار وكيفية معاملتهم للمستهلكين.

د. إختلاف أساليب الدعاية والإعلان والبيع مما يوهم المشترين باختلاف منتجاتهم.

ولا يوجد معيار متفق عليه في نموذج المنافسة الاحتكارية يحدد البديل القريب.

٤. تنافس القلة

ويفترض في هذا النموذج وجود عدد قليل من المنتجين يزيد عن الاثنين ويقل عن الكثرة ويقومون بإنتاج سلع قد تكون متجانسة تجانس مطلق.

وتظهر العناصر الاحتكارية لهذا النموذج في قلة عدد المنتجين أما عنصر المنافسة في فرض تجانس المنتجات. ويشار إلى نوع آخر من تنافس القلة مع تميز المنتجات ويعنى ذلك وجود عدد قليل من المنتجين يقوم بإنتاج سلعة بديلة وإن لم تكن متجانسة تجانس مطلق يبرر إعتبارها سلعة واحدة كاملة إلا أن كل صنف منها يعتبر بديلاً قريباً للأصناف الأخرى. ومن السمات الأساسية لتنافس القلة أن المنتج يؤثر ويتأثر في مركز سياسة غيره من المنتجين للأصناف البديلة لسلعته.

٥. المنافسة الثنائية:

هناك تشابه بين المنافسة الثنائية ومنافسة القلة ولكن أوجه الاختلاف تكمن في أن عدد المنتجين يبلغ اثنين فقط في الأولى. وفي كل من المنافسة الثنائية ومنافسة القلة تكون المنافسة تامة (وفيها تتجانس السلعة موضوع التبادل) وغير تامة (وفيها تكون وحدة السلعة موضوع التبادل غير متجانسة).

وتعد السوق الاسلامية أقرب الأسواق إلي سوق المنافسة التامة ولكنها تختلف عنها في عدة إشياء لعل أهمها [١].

١. إن الحرية الفردية في النشاط الاقتصادي المصاحبة للاقتصاد الرأسمالي والتي تقترن مع المنافسة التامة كلوازم أساسية وسمات ملاصقة للنظام الرأسمالي في أصلة النظري، يرد عليها قيود في الاقتصاد الاسلامي سواء فيما يختص بالعمل أو الانتاج أو الاستهلاك أو الاستثمار أو الملكية وغير ذلك، كما أن تنظيمات إسلامية للتعامل في الأسواق يلتزم بها أطراف التعامل، وتتولي الدولة رعاية نفاذها.

٢. توفر إجراءات تصحيحية في النظام الاقتصادي الاسلامي للإنحراف عن القواعد التنظيمية للأسواق الإسلامية.

---

[١] د. محمد عبد المنعم عفر آخرون، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٥ -٣١٠.

٣. توفر شروط المنافسة التامة لا تنطبق بأكملها علي السوق الإسلامية إلا بعد التعديل وإتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة إذا ما إنحرفت السوق عن قواعد المنافسة. ومن القواعد التبادلية في السوق الإسلامية ما يأتي:

أ. الصدق في الدعاية والإعلان. وهنا يجب ألا يبالغ البائع في مزايا سلعته لتضليل المشترين لتفضيل سلعته علي غيره، أو لحثهم علي شراء ما لا يحتاجون إليه منها.

ب. معاينة السلعة وتحديد المواصفات حتي يكون التعامل علي أساس سليم يطابق حقيقة السلعة ويمنع الضرر من البائع أو المشتري. فقد قال رسول الله صلي الله عليه وسلم ((من باع عيباً لم يبينه لم يزل في مقت الله ولم تزل الملائكة تلعنه)) (رواه إبن ماجة).

ت. إلغاء التدخل غير المشروع وبعض أنواع الوساطة في التبادل. فالبنسبة للتدخل غير المشروع في التبادل فان رسول الله (ص) قال:((لا يبيع أحدكم علي بيع أخيه)) (رواه أحمد) . أما أنواع الواسطة المنهي عنها، فقد قال رسول الله (ص) ((لا تلقوا فمن تلقاه فاشتري منه فإذا أتي سيده السوق فهو بالخيار)) (رواه مسلم) . أي لا يتلقي أحد القوافل التجارية في إطراف المدينة ويكذب عليها ويشتري منها بأقل من سعر السوق وإن حدث ذلك وعلم صاحب البضاعة أنه خدع فله الحق في إسترداد بضاعته. وكذلك نهي عن النجش أو التصنع في الشراء في المزاد أو غيره بغرض رفع السعر. ((فعن إبن عمر، قال نهي رسول الله صلي الله عليه وسلم عن النجش)) (رواه مسلم).

ث. منع الغرر والربا والغبن . والغرر هو الخداع والغرور ويطلق علي بيع الأشياء التي لا يمكن تسليمها أو تجهل عاقبتها وعلي وصف السلع بغير صفاتها الحقيقية أو ذكر سعر غير سعرها الفعلي في السوق علي أنه السعر السائد لتغرير المشتري ليشتري بسعر أعلي. ((قال علي بن أبي طالب نهي رسول الله صلي الله عليه وسلم عن بيع المضطر وبيع الغرر وبيع الثمرة حتي تدرك)) (رواه أبو داود) . أما الغبن الممنوع هو الغبن الفاحش وهو بيع السلعة ومبادلتها بأكثر من قيمتها بمقادير تتفاوت بين السلع تبعاً لمدي التصرف في هذه السلع فما كان التصرف فيها كثيراً قل مقدار ما يعد غبناً بالنسبه لها والعكس

بالعكس، ويعد مقدار الغبن نصف العشر من قيمة النقود أو المكيلات والموزونات وكافة السلع عدا الحيوانات والعقارات. ويقدر هذا المقدار لدي بعض الفقهاء بالعشر في حالة الحيوانات والخمس في حالة العقارات. ولا يؤدي الغبن الفاحش إلي نقض البيع إلا إذا إقترن بتغرير. أما ما قل عن ذلك في كل حالة من الأحوال المذكورة فيعد غبناً يسيراً يصح معه البيع.

ج. منع الاحتكار . ويحدث الاحتكار إما من قبل البائعين أو المشترين، ويكون تاماً أو بدرجات . وإحتكار البائعين هو الأكثر شيوعاً ويؤدي إلي عدة مساوئ إقتصادية لدي المجتمع لذا فقد نهي الاسلام عن الاحتكار ((فقد قال رسول الله صلي الله عليه وسلم لا يحتكر إلا خاطئ)) (رواه أحمد) .

ح. قيام الدولة بمراقبة التعامل . وفي هذا المنحي شرع الاسلام نظام الحسبة. ومن وظائف المحتسب أو المراقب في مجال التعامل مراقبة الغش في أصناف السلع والأسعار والغش في الكيل والميزان، والإحتكار، والوفاء بالعهود، وتوصيل الحقوق لأصحابها.

خ. تحقيق المستويات المرغوبة والمناسبة من الأسعار. والأصل ترك الأسعار لقوي العرض والطلب مع وضع الضمانات منعاً لانحراف الأسعار بمنع الغش والاحتكار والتدخل غير المشروع في عمليات التبادل. وتتدخل الدولة لضمان حرية التفاعل بين العرض والطلب وضمان الحقوق العادلة لكل من البائعين أو المشترين.

ثالثاً: السوق في السـودان

(١) **أهمية السوق السوداني**

تنبع أهمية السوق السوداني من أهمية السودان كدولة مهمة وإستراتيجية في المنطقة الأفريقية والعربية ومنطقة الشرق الأوسط. وتظهر أهمية السوق السوداني بوضوح من خلال الموقع الجغرافي للسودان وتمتعه بموارد طبيعية وفيرة وغير مستغلة فضلاً على إمكانياته على تحقيق الأمن الغذائي والمائي في المنطقة. ويمكن أن نوضح ذلك على النحو التالي:

(أ) الموقع الجغرافي للسودان

يحتل السودان الجزء الشمالي الشرقي للقارة الأفريقية وتحده دول مهمة في المنطقة الأفريقية والعربية وهي مصر، ليبيا، شاد، أفريقيا الوسطى، جنوب السودان، إثيوبيا، إرتريا. ويعتبر السودان من الدول المهمة في المنطقة لقربه من دول الخليج وبعض دول الشرق الأوسط وبعض الدول في شمال وغرب ووسط أفريقيا. والسوق السوداني قريب من بعض المعابر المائية المهمة كالبحر الأحمر وقناة السويس وخليج عدن وبالتالي فهو مؤهل بأن يكون من الاسواق المهمة في التجارة الدولية. وعليه فان البعد المكاني للسودان يرفع من قدراته التجارية كما يؤهله بأن يكون من الأسواق العالمية الكبرى.

(ب) تحقيق الأمن الغذائي

ترجع أهمية السوق السوداني في العالم إلى إمكانياته في تحقيق الأمن الغذائي خاصة في بعض السلع الغذائية المهمة. والسوق السوداني قادر علي تحقيق فوائض في السلع التالية:

- اللحوم الحمراء والبيضاء والألبان.
- الذرة.
- الخضروات والفواكه.
- السمسم والفول.

وفضلاً على ذلك فإن السوق السوداني مؤهل لإنتاج سلع أخرى غير غذائية لتمتع السودان بموارد طبيعية متنوعة يمكن أن يخلق منها منتجات متنوعة في كافة المجالات.

(ت) الأمـن المائي

تعتبر أمكانية السوق السوداني في توفير الأمن المائي في المنطقة ميزة فريدة لهذا السوق خاصة وأن هناك فجوة مائية في كثير من دول المنطقة. وترجع إمكانية السوق السوداني في توفير المياه إلى كثرة وتعدد مصادر المياه في السودان والذي ينعم بنهر النيل والنيل الأبيض والنيل الأزرق فضلاً على وجود الأنهار الموسمية كنهر عطبرة ونهر القاش وغيرها من المجاري المائية الموسمية الصغيرة. ويذخر السودان بمياه مطرية كثيرة لارتفاع

المعدل السنوي لهطول الأمطار. وهناك ضرورة لتعظيم المنفعة من مياه الامطار من خلال توسيع مواعين التخزين وبناء السدود الصغيرة والكبيرة حتى يتم السيطرة على الفاقد الكبير من مياه الأمطار. ويذخر السودان بموارد مائية جوفية كبيرة في معظم أقاليمه وأهم هذه الموارد بحيرة دارفور الجوفية والتي تحتوى على كميات وفيرة من المياه. وهذه البحيرة يمكن أن تستغل في الزراعة في شمال دارفور ومنطقة التداخل بين مصر والسودان وليبيا.

وعموماً يمكن القول بأن السوق السوداني مؤهل بأن يلعب دور محوري ومهم في التجارة الإقليمية والدولية ولكننا نحتاج إلى ترتيبات مهمة لتطوير الاقتصاد السوداني كما نحتاج إلى رفع درجة إستغلال مواردنا الطبيعية إلي مستوي أعلي مما هو عليه الآن. ولكي يأخذ السوق في السودان دوره الريادي فان هناك ضرورة لإجراء ترتيبات وإصلاحات مهمة في هيكله الحالي حتى يكون أكثر إستقراراً في الأسعار وأكثر كفاءة في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. وفي إطار تأهيل السوق في السودان نحتاج إلي نموذج سوقي يكون أكثر ملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وأكثر ملائمة لتحفيز النمو الاقتصادي.

ويعتبر السوق السوداني أكثر تشوهاً وأقل تنظيماً مقارنة بالدول العظمى كما تعتبر أسعار السلع والخدمات أقل إستقراراً ويرجع ذلك إلى بعض الثغرات في نموذج السوق الحالي و إلي عدم عمل قانون العرض والطلب بالسلاسة المطلوبة بسبب تكون بعض الاحتكارات في بعض المجموعات من السلع والخدمات .

وفيما يتعلق بالاتجاه الدولي نود أن نشير إلى أن السوق العالمي الآن يسير نحو حرية السوق وحرية التجارة بين الدول وهذا يتطلب بأن ترفع كل دولة وخاصة الدول النامية من قدراتها التنافسية وذلك لإنتاج سلع وخدمات تكون أكثر رضاً للمستهلك المحلي والدولي.

ومما سبق يمكن أن نقول بأن هناك أهمية للسوق بالنسبة للفرد والمنشأة والدولة. فالفرد يجد كل ما يطلبه من سلع وخدمات في السوق والمنشأة الإنتاجية تقدم محصلتها النهائية

من السلع والخدمات إلي السوق وكذلك تطلب إحتياجاتها من المواد الأولية من السوق. وللسوق أهمية إستراتيجية قصوى للدولة فهو المؤشر الحقيقي الذي من خلاله تتعرف على مدى نجاح سياساتها الاقتصادية والتجارية وكذلك فان الحكومة (كمكون أساسي من مكونات الدولة) تشتري إحتياجاتها من السوق المحلية أو الدولية كما يتم عرض منتجات القطاع العام في السوق. وتهدف أي حكومة إلى تحقيق رضا المستهلك النهائي لذلك تحاول وضع سياسات جيدة في كافة المناحي لتحقيق هذا الهدف.

وفيما يتعلق بالكتابة عن السوق بصورة عامة والسوق السوداني بصورة خاصة اعتقد أنه تقل الكتابات العلمية في هذا المجال. وأود أن أشير إلى أننا في حاجة ماسة إلى الكتابة والتحليل العلمي للسوق السوداني في كافة المجالات خاصة وأننا نشهد تصاعد مستمر وغير مبرر لاسعار عدد من السلع والخدمات في الفترة الأخيرة وخاصة بعد إقرار سياسة التحرير الاقتصادي. وكذلك أعتقد أننا في حاجة ماسة إلي الاتفاق حول نموذج للسوق السوداني نحاول من خلاله تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار والمنافسة الشريفة بين المنتجين.

(٢) تطور السوق السوداني

تطورت السوق في السودان وإختلفت شكلها وهيكلها منذ الاستقلال وحتى الآن تبعاً لتباين الأنظمة التي حكمت السودان وإختلاف فلسفاتها الفكرية. وفي أغلب الأحيان أدير الاقتصاد السوداني بطريقة النظام الاقتصادي المختلط والذي تتواجد فيه مؤسسات القطاع العام مع مؤسسات القطاع الخاص بالإضافة إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

ويمكن أن نعطي لمحة مختصرة عن تطور السوق في السودان والنظام الاقتصادي في محوري القطاع الخاص والقطاع العام وتدخل الدولة في الأسعار على النحو التالي:

(أ) الفترة ١٩٥٦-١٩٧٠م

خلال فترة الخمسينيات و السبعينيات من القرن الماضي تدخلت الدولة في إدارة كثير من الأنشطة الاقتصادية والخدمية المهمة كالسكة حديد والنقل الميكانيكي والنقل الجوي والكهرباء والمياه. وخلال هذا الفترة تلاحظ وجود عدد من مؤسسات القطاع العام الإنتاجية في الزراعة والصناعة وغيرها.

وخلال فترة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي لعب القطاع الخاص دوراً مهماً في بعض الأنشطة مثل تسويق المحاصيل وتصدير الحبوب الزيتية والنقل البري بالإضافة إلي تجارة التجزئة والجملة وغيرها من الأنشطة الصغيرة.

وفيما يختص بالأسعار كان هنالك قانون للأسعار وجهاز للأسعار تم تقويته في عام ١٩٦٧م بغرض تقديم الذين يخالفون الأسعار للمحاكمات.

(ب) الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠م

شهدت هذه الفترة نظام الحكم المايوي وكانت فلسفة هذا الحكم في بداياته إشتراكية وبالتالي بروز دور القطاع العام خاصة في السنوات الأولي حيث تم تأميم العديد من مؤسسات القطاع الخاص وعدد من الأنشطة التجارية والقطاع المصرفي كما ظهر الصبغة العامة لعدد من الصناعات والأنشطة الإستراتيجية كصناعة السكر وتجارة القطن.

وإتجه النظام المايوي إلى التحول نحو الرأسمالية منذ عام ١٩٧٨م وبالرغم من ذلك لم يتلقي القطاع الخاص دفعات قوية لانطلاقته تزامناً مع هذا التحول وإنحصر دوره في تجارة الجملة وتجارة التجزئة والنقل البري وبعض الصناعات الاستهلاكية وصناعة السجائر بالإضافة إلى بعض الأعمال الحرفية الصغيرة. ولم تكن الأسعار أبان فترة النظام المايوي تتم وفقاً لآليات السوق أي قوى العرض والطلب بل كانت الحكومة تتحكم في الأسعار ومستويات الإنتاج والتوزيع والاستيراد كما سنت الحكومة قوانين الأسعار وأنشأت جهاز للرقابة وأقامت المحاكم لمتجاوزي للأسعار.

(ت) الفترة ١٩٨١ – ١٩٩٠م

وتميزت هذه الفترة بتعدد الأنظمة حيث شهدت أواخر أيام مايو والفترة الانتقالية وفترة الديمقراطية الثالثة وبداية نظام الإنقاذ. وفيما يتعلق بالسوق وسيادة القطاع العام والقطاع الخاص فانه لم يحدث تحول يذكر في هذه الفترة عما كان عليه في الفترة ١٩٧٠-١٩٨٠م. وفي الفترة ١٩٨١ – ١٩٩٠م وخاصة في فترة الديمقراطية الثالثة وضعت عدد من الإجراءات (في أول موازنة لهذا العهد) بغرض رفع الكفاءة الاقتصادية للقطاع العام . وبالرغم من أن الحرية الاقتصادية تعتبر أساس الفكر الاقتصادي الرأسمالي إلا أنه في فترة الديمقراطية الثالثة لم تكن هناك مرجعية فكرية واضحة للتعامل مع القطاع العام كما لم يتم تحرير الأسعار توافقاً مع الإطار العام للفكر الرأسمالي بل إستمرت سياسة التحكم في الأسعار وتدخل الدولة في آلياتها .

(ث) الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٤م

حدثت في هذه الفترة عدد من التحولات الجذرية في المرجعية الفكرية لإدارة الاقتصاد. وخلال هذه الفترة كانت المرجعية الإسلامية هي الأساس لإدارة الدولة والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية. وفي هذا المنحي حدثت تحولات مهمة في السياسات الاقتصادية وفي دور القطاعين الخاص والعام والأسعار.

وإعتبر المؤتمر الوطني للإنقاذ (الذي إنعقد في الخرطوم عام ١٩٨٩م) عجز القطاع العام عن تحقيق أهداف المجتمع والدولة من ضمن أسباب التدهور الاقتصادي والاجتماعي التي سادت قبل عام ١٩٨٩م. وكان الاتجاه نحو التحرير الاقتصادي إشارة إلي التحول من سيادة القطاع العام إلي تعزيز دور القطاع الخاص وتحرير الاسعار. ولقد كان تحجيم القطاع العام وفك إحتكاراته من ضمن سياسات إعادة هيكلة الاقتصاد السوداني في البرنامج الثلاثي للإنقاذ في مطلع التسعينيات من القرن الماضي. ونتيجة لذلك تلاحظ إنحسار منتجات القطاع العام السوداني في السوق خلال الفترة ١٩٩٠ – ٢٠١٤م خاصة في مجال المنسوجات وبعض الصناعات.

وأُقرت سياسة التحرير الاقتصادي في عام ١٩٩٢م وتعتبر بمثابة الدفعة القوية لتحريك جمود النشاط الاقتصادي بصورة عامة والقطاع الخاص بصورة خاصة. وبعد إقرار سياسة التحرير الاقتصادي تلاحظ دخول القطاع الخاص في مجالات جديدة مثل صناعة الأدوية والصناعات الهندسية والاستثمار في التعليم العام والعالي والصحة وغيرها. وبالرغم من إقرار سياسة التحرير الاقتصادي كحافز مهم لإنطلاقة القطاع الخاص إلا أن الاستثمار الخاص السنوي خلال الفترة ٢٠٠١ – ٢٠٠٤م لا يتعدى ١٥,٦٪ (في المتوسط) من الناتج المحلي الإجمالي وفي نفس الوقت تزايد الاستثمار الحكومي حتي وصل إلي ٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٤م[١].

وفيما يختص بالأسعار خلال الفترة ١٩٨٩ – ٢٠١٤م فانه يمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين على النحو التالي:

- المرحلة الأولى (من ٣٠ يونيو ١٩٨٩ إلى فبراير ١٩٩١م)

وخلال هذه الفترة إمتد نفس النهج الذي كان متبع قبل ثورة الإنقاذ الوطني حيث إستمرت نفس السياسة الخاصة بتحديد الأسعار والرقابة عليها وإقامة المحاكم الإيجازية للمخالفين لقوانين الرقابة على الأسعار.

- المرحلة الثانية (فترة سياسة التحرير الاقتصادي ١٩٩٢ – ٢٠١٤م)

خُطط لسياسة التحرير الاقتصادي في السودان في المؤتمر الوطني للإنقاذ الاقتصادي عام ١٩٨٩م. وخرج هذا المؤتمر بمقررات خاصة بقوى السوق الحر ودور الدولة علي النحو التالي[٢]:

أولاً: المقررات الخاصة بقوى السوق

و تمثل أهمها في الآتي:

---

[١] لمزيد من النسب حول الاستثمار العام والخاص أنظر: د. مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي الاقتصاد السوداني، مرجع سبق ذكره، ص١٤٢ -١٤٣.

[٢] المرجع السابق، ص٣٦ -٣٧.

١. الأصل في النشاط الاقتصادي عامة هو قوى السوق التي تقيدها أهداف وموجهات فلسفة المجتمع والظروف العملية.
٢. إعتماد مؤشرات قوى السوق في إنتاج وتبادل السلع والخدمات ذات الوفرة وفي تبادل سلع الصادر.
٣. إعتماد مؤشرات قوى السوق في تخصيص الموارد لإنتاج السلع والخدمات عامة في خطة الإصلاح والتنمية.

ثانياً: المقررات الخاصة بدور الدولة

وتمثل أهمها في الآتي:

١. وضع السياسات الاقتصادية المتسقة.
٢. إعداد واعتماد خطط وبرامج الإصلاح والتنمية وتنفيذ ما يليها بكفاءة وإقتدار.
٣. منع الاحتكار إلا للضرورة القصوى.
٤. محاربة الفساد والتسيب وتبديد الموارد والاكتناز والممارسات الخاطئة.
٥. تتدخل الدولة لضبط تبادل السلع الضرورية ذات الندرة أو المحتكرة أو المدعومة.
٦. تقوم الدولة بتحديد هوامش الأرباح والحد الأدنى للأجور.
٧. إخضاع بعض الممارسات الخاطئة الاقتصادية للمساءلة الجنائية.

وأود أن أشير إلى أن المؤتمر للإنقاذ الاقتصادي في عام ١٩٨٩م قد وضع إطار نظري جيد لسياسة التحرير الاقتصادي وتدخل الدولة وأعتقد أن مقررات هذا المؤتمر تعتبر مرجعية نظرية مهمة لمفهوم سياسة التحرير الاقتصادي وتدخل الدولة. وإذا نظرنا إلى ملامح الواقع الحالي لاقتصاد السوق في السودان يمكن أن نخرج بالآتي:

أ. عدم الفهم الصحيح لسياسة التحرير الإقتصادي

أود أن أشير إلى أن المشكلة الأساسية التي تعتبر عائق أساسي لمسألة التطبيق السلس لسياسة التحرير الاقتصادي هي عدم الفهم الصحيح للمعني الحقيقي لهذه السياسة سواء من الناحية الأكاديمية أو من ناحية تعريفها في المؤتمر الوطني للإنقاذ الاقتصادي في عام

١٩٨٩م. فقطاع عريض من المجتمع وحتى في الدولة يري بأن سياسة التحرير الاقتصادي تعنى الحرية المطلقة ويظهر ذلك في واقع السوق الذي يبتعد كثيراً عن المفهوم الصحيح لهذه السياسة. وأشير إلي أن الحرية المطلقة لقوى السوق إنتهت في عام ١٩٢٩م عند حدوث الكساد العالمي الكبير. وأكد هذا الكساد عجز قوى السوق عن تحقيق التوازن التلقائي والتشغيل الكامل لموارد المجتمع وبالتالي ظهرت النظرية الكنزية والتي أدخلت تعديلات مهمة أخذت في الاعتبار تأثير الدولة في الطلب الكلي الفعال. أي يمكن القول أن مسألة العفوية التامة في السوق إذا لم تحقق الأهداف الاقتصادية للدولة الرأسمالية فإن الدولة تتدخل لإزالة أي تشوهات تعيق قوانين السوق كقوى محركة للنشاط الاقتصادي.

ونحن في السودان نحتاج إلى تعريف جديد لسياسة التحرير الاقتصادي يأخذ في الاعتبار الآتي:

١. إمكانية تطبيقها بسلاسة.

٢. المرجعية الإسلامية للتحرير الاقتصادي.

٣. ما ورد حول مفهوم سياسة التحرير الاقتصادي في المؤتمر الوطني للإنقاذ عام ١٩٨٩م.

ب. تشوه هيكل السوق

يعتبر السوق حلقة نهائية ومكملة لعملية النشاط الاقتصادي. ويجب أن يعمل السوق بسلاسة حتى يتكامل مع الإنتاج في المصانع والمزارع. وأود أن أشير إلى وجود تشوهات في هيكل السوق لا تتوافق مع الإطار النظري للتحرير الاقتصادي. وهذا الملمح سنتعرض له تفصيلاً لاحقاً.

ت. التصاعد في الأسعار

أهم ملمح من ملامح الاقتصاد السوداني خلال الفترات الحالية هي التصاعد الكبير والمستمر في أسعار كثير من السلع والخدمات والمواد الأولية والأراضي والعقارات.

وأود أن أشير إلى أن الارتفاع الكبير في الأسعار والغير مبرر في كثير من الأحيان قد أضر كثيراً بالاقتصاد السوداني وقد يلتهم هذا الارتفاع معظم جهود التنمية التي تقوم بها

الدولة فضلاً على ذلك فإن تصاعد الأسعار الغير مبرر قد يخلق سمعة سلبية عن الاقتصاد ويضعف الحافز علي جذب المستثمرين المحليين والأجانب وهذه البيئة قد تربك المستثمر في مرحلة تنفيذ المشروع الذي يقوم علي دراسة جدوى فنية وإقتصادية معينة. وسوف نناقش لاحقاً أسباب إرتفاع الأسعار في السودان.

ث. تراجع دور الدولة

تقوم الحكومة بأدوار معينة في النشاط الاقتصادي والتنمية وفقاً لما هو محدد لها في الموازنات العامة والخطط والبرامج. والمقصود بتراجع دور الدولة هنا تدخلها لإزالة المعوقات التي تحول دون عمل قوى السوق وآليات العرض ولطلب.

وأود أن أشير إلى أن الدولة الرأسمالية لعبت دوراً مقدراً في البناء الاقتصادي والتحول الصناعي في المراحل الأولى للتنمية وكذلك تتدخل في حالات الكساد والانكماش التي تصاحب الاقتصاديات الرأسمالية. وفي الأزمة العالمية الأخيرة تدخلت الحكومات لإنقاذ البنوك التي أفلست كما تدخلت في عمل المعالجات الأخرى للأزمة. وفي دولة كالسودان ولكي يعمل قانون الطلب والعرض بسلاسة فلا بد من زيادة الجهود نحو رفع الطاقات الإنتاجية حتى يكون العرض الكلي قادر للاستجابة لأي زيادات وتطورات في الطلب الكلي. وتتطلب زيادة العرض الكلي مضاعفة الجهود من الحكومة والقطاع الخاص خاصة وأن نسبة الاستغلال للموارد الطبيعية في السودان تعتبر ضعيفة.

(٣) أسباب تصاعد الأسعار في السوق السودانية

ويمكن أن نتناولها من خلال الآتي:

(أ) إرتفاع نسبة الاستهلاك الكلي

بلغت نسبة الاستهلاك الكلي في عام ٢٠١٠م حوالي ٨٠,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي وكانت نسبة الاستهلاك الكلي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م حوالي ٨٣,٤٪ في المتوسط من الناتج المحلي الإجمالي. وهناك تزايد في الاستهلاك الحكومي والاستهلاك الخاص خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م حيث تلاحظ إزدياد الاستهلاك الحكومي من

١٨٤٥,١ مليون جنيه عام ٢٠٠٠م إلى ١٣٥٣٢,٤ مليون جنيه عام ٢٠١٠م وكذلك إزداد الاستهلاك الخاص من ٢٩٠٥٤,٢ مليون جنيه عام ٢٠٠٠ إلى ١١٥١٥٢,٤ مليون جنيه عام ٢٠١٠م[١]. وعند تحليلنا لأسباب إرتفاع نسب الاستهلاك الكلي فانه يمكن القول بأن الإرتفاع في الاستهلاك الحكومي يرجع إلي إرتفاع الإنفاق العام الموجه لمقابلة المتطلبات السياسية والأمنية حسب متطلبات المرحلة. ويرجع الإرتفاع في الاستهلاك الخاص إلى الزيادة في عدد السكان والتحول في أنماط المستهلكين والتقليد ونقص الوعي الادخاري وغيرها.

وعموماً يمكن القول بأن زيادة معدلات الاستهلاك الكلي تعنى زيادة الطلب الكلي على السلع والخدمات ومع ضعف نسب الادخار والاستثمار فإن العرض الكلي يكون غير قادر للاستجابة لتلك الزيادة وبالتالي ترتفع الأسعار.

(ب) إنخفاض الإنتاج والإنتاجية

بالرغم من تزايد المساحات المزروعة في القطاع الزراعي في السودان إلا أنه توجد فرص كبيرة غير مستغلة في هذا القطاع وكذلك هناك إمكانية كبيرة لزيادة الإنتاج في القطاع الصناعي والخدمي والتعدين.

وعموماً يمكن القول بأن الزيادات في الإنتاج الكلي في السودان ليس بالقدر الذي يمكن العرض الكلي من إستيعاب الزيادة الكبيرة في الطلب الكلي. وكذلك فإن الإنتاجية في السودان ضعيفة خاصة في القطاع الزراعي وفي عدد من المحاصيل. ويعتبر ضعف الإنتاجية من الأسباب الأساسية وراء إرتفاع الأسعار.

(ت) إرتفاع تكاليف الإنتاج

ويعتبر إرتفاع تكاليف الإنتاج من الاسباب الأساسية لارتفاع الاسعار. وهناك عدة أسباب لارتفاع التكاليف في السودان وهي:

---

[١] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاقتصاد السوداني في أرقام ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م، مرجع سبق ذكره. ص٩.

١. إرتفاع الرسوم والضرائب لبعض السلع والخدمات.
٢. عدم المواكبة والتجديد التكنولوجي لوسائل الانتاج.
٣. ضعف البحث العلمي المختص بالتكاليف.
٤. ضعف الكفاءة الإدارية في بعض الأحيان.
٥. إرتفاع أسعار المواد الأولية.
٦. التضخم المستورد.
٧. إرتفاع سعر الصرف في السوق الموازي.

(ث) تشوه هيكل السوق

يعتبر تشوه هيكل السوق أهم تحدى يواجه الاقتصاد السوداني خلال هذه الفترة وهو سبب أساسي وراء إرتفاع أسعار السلع والخدمات. وأهم مظاهر تشوه هيكل السوق تتمثل في الآتي:

١. ظهور النماذج الاحتكارية في السوق

ونسبة لإقرار سياسة التحرير الاقتصادي فإنه يجب أن تكون آليات السوق هي المحدد الرئيسي للأسعار أي أن الأسعار تحدد وفقاً لقوى العرض والطلب. وما نلاحظه الآن في الواقع العملي هو أن الأسعار السائدة في عدد من السلع الهامة والضرورية هي أسعار إحتكارية وفيها يتفق تجار ووسطاء المنتجات المتشابهة على سعر معين لبيع الوحدة من السلعة ويمكن أن يكون السعر المتفق عليه فيه مغالاة.

٢. إنتفاء ظاهرة المنافسة

والسبب الاساسي وراء ظاهرة إنتفاء المنافسة هو وجود التكوينات والنماذج الاحتكارية، وهذه النماذج تهزم فكرة التحرير الاقتصادي مثل الإنتاج بجودة عالية وإبتكار وسائل حديثة لتخفيض التكاليف والبيع بأسعار تنافسية. والمنافسة تضيف ميزات تفضيلية للسلعة والخدمة وبالتالي تتمكن المنشأة من جذب أكبر قدر من الزبائن. ومن خلال النماذج الاحتكارية يحقق التاجر أو الوسيط أو المنتج أرباح عالية بسبب الأسعار

الاحتكارية وتقل قابليتهم للإبداع والابتكار. أضف إلى ذلك فإن إحساس المنتج أو الوسيط بتراجع دور الدولة بسبب إقرار سياسة التحرير وعدم فهمه الصحيح لهذه السياسة قد يقود إلي مزيد من الإرتفاع في الأسعار بدلاً من تقديم السلعة بأسعار تنافسية وبجودة عالية. ونود أن نشير إلى أنه في فترات ما قبل إقرار سياسة التحرير الاقتصادي حيث كانت الدولة تتدخل بغزارة من خلال قوانين الأسعار كانت هناك تجاوزات وإنحرافات تطلبت وجود مثل هذه القوانين. وهذا لا يعنى الرجوع إلى تحديد الأسعار من قبل الدولة.

ويمكن معالجة تصاعد الأسعا في السوق السودانية من خلال المحاور الآنية:

(أ) محور الاستهلاك الكلي

١. تخفيض الاستهلاك الحكومي على المدى المتوسط والطويل.
٢. توعية المواطنين بضرورة تخفيض الاستهلاك وتشجيع الادخار.
٣. محاربة العادات الاستهلاكية الضارة.

(ب) محور الإنتاج والإنتاجية

١. دعم البحث العلمي المتصل بالإنتاج وتشجيع الاختراع والابتكار.
٢. تهيئة المناخ الاقتصادي لجذب المستثمرين الوطنيين والأجانب.
٣. إزالة معوقات القطاع الزراعي والصناعي.
٤. تأهيل البنيات الأساسية كالطرق والكهرباء والقنوات وغيرها.
٥. إزالة مشكلات ومعوقات الاستثمار.
٦. دعم التدريب.

(ت) محور تكاليف الإنتاج

١. دعم البحوث العلمية التي تختص بتخفيض تكاليف الإنتاج.
٢. تطوير التكنولوجيا مع إستخدام الأساليب العلمية في عروض التوريد للآلات والمعدات.

٣. أن تكون الرسوم والضرائب بصياغات مناسبة لا تؤثر على تكاليف الإنتاج.

(ث) هيكل السوق

١. تتدخل الدولة لمنع الاحتكارات والغش والانحرافات والممارسات التي تعيق عمل قانون العرض والطلب.

٢. الاستفادة من نماذج السوق الإسلامية.

٣. تعزيز مبدأ المنافسة بين المنتجين والتجار والوسطاء.

٤. تدريب التجار والوسطاء على أساليب الإدارة والتسويق الحديث ومنح الرخص التجارية بناءاً على الدورات التدريبية مع تعزيز الإستمرارية في التدريب.

وأخيراً (وفي إطار معالجات إرتفاع الأسعار) يشار إلي أن هناك عدد من المؤشرات الإقتصادية الكلية لها صلة بالطلب الكلي وإرتفاع الأسعار وهذه المؤشرات يجب أن تكون في حالة تسمح بالإستقرار الإقتصادي العام وإستقرار الأسعار.

الفصل الثالث
المتطلبات العلمية للاقتصاد السوداني

أولا: البحث العلمي

(١) أهمية البحث العلمي

تواجه الدول النامية ومنها السودان تحديات إقتصادية وإجتماعية وسياسية كبيرة. ولم تعد المشكلات تحل باجتهادات الأفراد ومهاراتهم الشخصية ولم يعد القرار يتخذ دون أن يُصنع علمياً. وعالم اليوم يسير نحو العولمة والمنافسة الدولية فالسلع والخدمات أصبحت تنتج للمجتمع المحلي والدولي وبالتالي فإن هذه المعطيات تتطلب التعامل مع الحالة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من المنطلقات العلمية والبحث العلمي. وفي يوم من الأيام كانت الأمراض والوبائيات تحصد الإنسان بدرجة كبيرة ولكن بفضل البحث العلمي في المجال الطبي وجد علاج للوبائيات كما وجدت حلول للمشكلات الصحية ولا يزال الإنسان يبحث في المعامل والحقول الطبية لإيجاد الحلول لأمراض العصر الحالي. وفي المجال الاقتصادي ساهم البحث العلمي الاقتصادي في إيجاد الحلول لمشكلات التنمية الاقتصادية والأزمات العالمية. فالأزمة الاقتصادية التي ضربت العالم خلال الفترة ١٩٢٩ – ١٩٣٢م أدت إلى قصور الطلب العالمي وتدني الإنتاج دون الطاقات والقدرات الإنتاجية المتاحة وأدى هذا الوضع إلى كساد عالمي كبير وإنخفاض في دخول الرأسماليين . وحتى الدول النامية عانت من هذا الكساد وذلك لارتباطاتها بالاقتصاديات الرأسمالية، وبسبب تدنى الإنتاج وتدنى الدخول في الدول الرأسمالية قل

الطلب على المواد الخام والمواد الغذائية من الدول النامية وأحدثت هذه الحالة نوع من الكساد العكسي على إقتصاديات الدول النامية. وبفضل الجهود العلمية والاجتهادات التحليلية لحالة الكساد العالمي (١٩٢٩ – ١٩٣٢م) من قبل عالم الاقتصاد المعروف (كنز) تخطي العالم حالة الكساد وحولت أفكار (كنز) النظرية الاقتصادية إلى منهج جديد لإدارة الاقتصاد الكلي.

وفي منحى آخر ومتصل يمكن أن نقول بأن البحث العلمي أصبح بالغ الأهمية للإدارة لأهمية الإدارة في حياة الإنسان. فلم تعد القرارات تتخذ وفق تقديرات قيادات المجتمع وقيادات الخدمة المدنية أو القيادات السياسية. فهذه الطرق التقليدية ساهمت كثيراً في تباطؤ النمو الاقتصادي في عدد من الدول. والقرارات أصبحت تخصصية بحتة ويعتمد إتخاذها على الدراسات العلمية. فمثلاً القرار الاقتصادي لإنشاء مشروع في دولة أو منطقة ما يعتمد على دراسة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروع. ولم تعد دراسة الجدوى عبارة عن ورقة يكتبها صاحب المشروع ويوضح فيها التكاليف اللازمة لإنشاء المشروع بل تطورت المسألة وأصبحت دراسة الجدوى الفنية الاقتصادية لها معايير دولية وتحتوى على محددات ونقاط ودراسات مهمة مثل دراسة الطلب ودراسة البيئة المحيطة بالمشروع وتحليل التكاليف والعائدات وفق أسس علمية. وعموماً نقول بأن دراسة جدوى عبارة عن خطوة علمية مهمة لاتخاذ القرار الاقتصادي لإنشاء المشروع. وأيضاً نقول بأن قرارات الاقتصاد الكلي وإدارته يجب أن تعتمد على الأسس والمبادئ العلمية للاقتصاد الكلي ومتخذ القرار الاقتصادي الكلي يجب أن يكون على علم ودراية كاملة بمبادئ الاقتصاد والاقتصاد الكلي وإقتصاديات المالية العامة فهذه الخلفيات تقلل من نسبة الخطأ في القرار وتجعله أكثر علمية وأكثر ملائمة نحو تحقيق الأهداف.

ونقول بأن البحث العلمي أصبح يدخل بعمق في الإدارة. ففي المراحل الأخيرة أصبحنا نسمع بمصطلح التخطيط الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية والتسويق والترويج الإستراتيجي. وعادة تسعى الدول النامية وتهدف إلى بلوغ مستويات مقدرة من النمو

الاقتصادي ولا يتحقق هذا الهدف إلا عبر الإدارة العلمية الحديثة. والإدارة العلمية مهمة لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فالتحولات التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية كانت بفعل إستخدام الإدارة الحديثة. ولا زال تخلف النظم الإدارية في الدول النامية من المعوقات الأساسية للتنمية. وتعتبر الإدارة عنصر أساسي من عناصر الإنتاج الخدمي والسلعي وبالتالي فإن كفاءة النظام الإداري في الدول لا تتحقق إلا بالتطبيق العلمي لمفاهيم الكفاءة الإدارية وبتصميم أنظمة وهياكل إدارية وفقاً للأسس العلمية السليمة هذا فضلاً على ربط التخصص بالمهمة الإدارية. ومما سبق يمكن أن نلخص أهمية البحث العلمي في الآتي:

أ. تحديد المشكلات وتحليلها بدقة.

ب. تنظيم البيانات والمعلومات الخاصة بالمشكلات وتوظيفها لحل المشكلات.

ت. يساعد في إيجاد البدائل المتعددة لحلول المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

ث. يساعد في إتخاذ القرار الإداري والسياسي والاقتصادي السليم وبالتالي تتجه الدولة نحو تحقيق أهدافها دون انحرافات تذكر.

ج. يعجل النمو الاقتصادي.

ح. يقود الإنسان نحو الرفاهية.

وأخيراً يمكن القول بأن البحث العلمي هو المخرج الحقيقي للدول النامية بما فيها السودان. وأهمية البحث العلمي لا تنحصر على ما أوردناه في النقاط الست السابقة ولكن البحث العلمي يدخل في كل نواحي الحياة وأهميته تمتد لكل المجالات والحقول. وإذا أرادت الدولة أن تهتم بالبحث العلمي فيجب عليها أن ترعاه وترفع من نسبة الإنفاق عليه كما يجب أن تشجع المبدعين والمخترعين والباحثين.

(٢) أهمية البحث العلمي في السودان

يعتبر السودان من الأقطار المهمة في الوطن العربي والعالم، وتكمن أهميته في موقعه الجغرافي المتميز وإمتلاكه للأراضي والموارد الطبيعية التي تؤهله بأن يكون سلة غذاء العالم. ويواجه السودان عدد من التحديات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويحتاج إلى فرص جديدة وممكنة لعبور هذه التحديات. وأهم التحديات الاقتصادية التي تواجه السودان هي:

أ. العجز الموازنة العامة.

ب. إنخفاض قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار الأمريكي.

ت. العجز في ميزان المدفوعات.

ث. تدني معدلات النمو الاقتصادي.

ج. إنحسار تدفقات العون الخارجي.

ح. إرتفاع ديوان السودان.

خ. إنخفاض نسبة الادخار وإرتفاع معدلات الاستهلاك.

د. إنخفاض الانتاجية في قطاعي الزراعة والصناعة.

ذ. تدهور دخل الفرد.

ويواجه السودان مشكلات أخري إجتماعية وإدارية وسياسية تتمثل في الآتي:

أ. عدم الاستقرار السياسي.

ب. الكوارث الطبيعية.

ت. الحروب.

ث. عدم مواكبة الأنظمة الإدارية للتطورات العالمية.

ج. ضعف فاعلية طرق وأنظمة التسويق لصادرات السودان.

ح. التداخل في الصلاحيات بين المركز والولايات.

خ. السلوك غير الرشيد للمستهلك السوداني في كثير من الأحيان.

وعموماً يمكن أن نقول بأن المشاكل والتحديات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في السودان كثيرة. وإعتقد بأن السودان نال إستقلاله منذ عام ١٩٥٦م وعمر الحكومات الوطنية حتى كتابة هذه السطور حوالي ٥٧ عام ولا زال السودان مثقل بمشكلات وتحديات إنعكست على الرفاه الاقتصادي للمواطن السوداني.

ولا ننكر بأن جهود كثيرة بذلت من الحكومات من أجل تطوير الاقتصاد وهناك تقدم في بعض محاور البنيات الأساسية ولكن ما يلقاه السودان من تطور يعتبر دون الطموح حتي للحكومات. والسودان دولة مؤهلة بأن تكون في مقدمة الدول الناهضة إقتصادياً وأعتقد أن التحول في الاقتصاد يمكن أن يحدث إذا تم تطبيق المتطلبات العلمية في الاقتصاد الكلي والزراعة والصناعة والخدمات والخدمة المدنية. ويعد البحث العلمي من محاور المتطلبات العلمية اللازمة لتطوير وبناء الاقتصاد السوداني. وهناك ضعف في تطبيق البحث العلمي والاستفادة منه كوسيلة مهمة في حل المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويؤكد كلامي هذا ضعف الإنفاق على البحث العلمي في السودان. وتشير بعض من التقارير الدولية بأن الانفاق علي البحث العلمي في السودان يقل عن ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي حتي عام ٢٠٠٩م[١] مع العلم بأن دولة كالولايات المتحدة الأمريكية أنفقت حوالي ٢,٦٪ من الناتج المحلي الإجمالي على البحث العلمي في عام ٢٠٠٩م[٢] وهذه النسبة تقدر بمليارات الدولارات خاصة وأن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية يعد بمئات المليارات من الدولارات. والاهتمام بالبحث العلمي يجب أن يكون بالرعاية والإنفاق عليه بسخاء خاصة وأن البحث العلمي يمكن الاستفادة منه الآتي:

أ. كيفية حصر التحديات والمشكلات الاقتصادية.

---

[١] لمزيد من الإحصاءات حول البحث العلمي في السودان أنظر: د. من السيد علي حسين، نحو إقتصاد المعرفة – واقع البحث العلمي في السودان وآفاق ريادة التحول، مجلة التنوير، العدد١٢، مركز التنوير المعرفي، الخرطوم، ٢٠١٢م، ص٧٣.

[٢] د.مهدي عثمان الركابي، مدخل لإقتصاد المعرفة في الدول النامية، ورقة علمية غير منشورة ، ٢٠١٣م، ص١٦ .

ب. كيفية التعامل المنهجي مع المشاكل والتحديات.

ت. كيفية الاستغلال الأمثل للموارد.

ث. كيفية تسريع النمو الاقتصادي.

ج. كيفية زيادة الإنتاج والإنتاجية.

ح. كيف إحداث تحولات إيجابية في سلوك المجتمع.

(٣) نشأة البحث العلمي

يرتبط البحث العلمي في تاريخه العتيق بمحاولات الإنسان الدائمة للمعرفة وفهم الكون الذي يعيش فيه، ولقد ظلت الرغبة في المعرفة ملازمة للإنسان منذ المراحل الأولى لتطور الحضارة. وعندما حمل المسلمون العرب شعلة الحضارة الفكرية للإنسان، ووضوعها في مكانها السليم، كان إيذاناً ببدء العصر العلمي القائم على المنهج السليم في البحث. فقد تجاوز الفكر الإسلامي الحدود التقليدية للتفكير اليوناني، وأضاف العلماء العرب المسلمون إلى الفكر الإنساني منهج البحث العلمي القائم على الملاحظة والتجريب، بجانب التكامل العقلي، كما إهتموا بالتحليل الكمي واستعانوا بالأدوات العلمية في القياس. وفي العصور الوسطى وبينما كانت أوروبا غارقة في ظلام الجهل كان الفكر الإسلامي العربي يفجر في نقلة تاريخية كبرى ينابيع المعرفة. ثم نقل الغرب التراث الإسلامي، وأضاف إليه إضافات جديدة حتى اكتملت الصورة وظهرت معالم الأسلوب العلمي السليم في إطار عام يشمل مناهج البحث المختلفة وطرائقه في مختلف العلوم التطبيقية والإنسانية.

وبما أن موضوعنا الأساسي في هذا الكتاب هو عن الاقتصاد فلا بد من إستعراض تطور علم الاقتصاد والاجتهادات العلمية البحثية التي حدثت له حتى وصل إلى المرحلة الحالية.

ويعتبر علم الاقتصاد من العلوم الحديثة. وتكامل علم الاتصاد مع العلوم الأخرى كان من الأسباب الأساسية لتقدم وتطور الأمم الأوروبية والأمريكية. فقبل القرن السابع

عشر لم يكن هناك شيء أسمه علم الاقتصاد. ففي الوقت الذي تجد فيه الغالبية العظمي من المؤرخين يعتبرون أن (آدم سميث) Adam Smith هو أبو علم الاقتصاد الحديث ويعتبروا كتابه (بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم) المنشور عام ١٧٧٦م بأنه أساس علم الاقتصاد يرى آخرون أنه بدأ مع كتاب (بحث في طبيعة التجارة بصفة عامة) لكانتليون١٧٣٠م تقريباً. ويري فريق ثالث أنه بدأ مع المدرسة الطبيعية التي ظهرت في فرنسا في منتصف القرن الثامن عشر. ويعتبر فريق رابع أن علم الاقتصاد نشأ بطريقة تدريجية إستغرقت حقبة طويلة من الزمن ، كما ساهم في نشأته أجيال متعاقبة من المفكرين الاقتصاديين. وعموماً يمكن أن نقول بأن علم الاقتصاد والبحث العلمي الاقتصادي قد تطور وفق المراحل الآتية:

أ. مرحلة الاقتصاد السياسي

كان المصطلح الشائع لعلم الاقتصاد قبل القرنين الثامن عشر والتاسع عشر هو (الاقتصاد السياسي) وسبب شيوع هذا المصطلح يرجع إلى إهتمام الاقتصاديين بالعوامل السياسية والاجتماعية عند بحثهم للمشاكل الاقتصادية. وتميزت هذه الفترة بثلاثة مذاهب فكرية هي:

-مدرسة الاقتصاد المسخر (المدرسة التجارية)

وظهرت هذه المدرسة بعد الاكتشافات الجغرافية وتوسع التجارة. وأهم ما نادت به تدخل الدولة وإعتبرت الذهب وحده أساس الثروة.

-مذهب الاقتصاد الحر (المدرسة الفيزوقراطية والكلاسيكية)

أرست المدرسة الطبيعية أو الفيزوقراطية الأساس الفكري الاقتصادي العلمي. وترى هذه المدرسة بأن هناك نظام طبيعي واضح، سماته الملكية الخاصة والحريات الفردية والسلطة السيادية كحقوق طبيعية. والنشاط الزراعي هو دعامة النشاط الاقتصادي. وترى هذه المدرسة ضرورة إنحسار دور الدولة وقصره على فرض الضرائب. وجاءت المدرسة الكلاسيكية التقليدية في هذه المرحلة حيث ركزت على دور القطاع الخاص

وترى أن الإنسان في سعيه لتحقيق المصلحة الخاصة يقوم في نفس الوقت في تحقيق الصالح العام. وبالتالي فإن وظيفة الدولة تنحصر في الدفاع والأمن والعدالة وتقديم بعض الخدمات العامة. ونادت هذه المدرسة بالحد من الضرائب وعدم التوسع فيها وحيادية الميزانية.

-الاقتصاد الموجه أو التدخلي

وهو فكر خاص بالمدرسة الاشتراكية ومهندسوه (جون ستيوارت ميل وكارل ماركس). ويرى هذا الفكر ضرورة توسيع دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى أقصى حد ممكن وخاصة في مجال التوزيع وتوجيه المشاريع الاقتصادية.

ب. مرحلة الاقتصاد البحت

ظهرت المدرسة النيوكلاسيكية أو الكلاسيكية الحديثة في أواخر القرن التاسع عشر بقيادة كل من مارشال وبيجو. ونجحت هذه المدرسة في فصل الأفكار الاقتصادية عن السياسية كما أعطت دفعة قوية لما يسمي بالاقتصاد البحت ومن هنا إختفى تدريجياً مفهوم الاقتصاد السياسي. وكان أهم ما يميز المدرسة النيوكلاسيكية هو أن هو قانون (ساى) الذي يقوم على فرضية (العرض يخلق الطلب) والتوازن التلقائي للإقتصاد وأن دور الدولة يجب أن يكون في الحدود الضيقة. وبعد حدوث الكساد العالمي عام ١٩٢٩م برزت المدرسة الكنزية ولعبت هذه المدرسة دوراً مقدراً في تصحيح مسار النظام الرأسمالي.

ت. مرحلة الاقتصاد القياسي

وتعتبر مرحلة الاقتصاد القياسي مرحلة مهمة في تطور علم الاقتصاد. وإستفادت الدول المتقدمة من الاقتصاد القياسي لمعالجة كثير من المشكلات الاقتصادية. وبما أننا في هذا الجزء من الكتاب نتحدث عن نشأة وتطور علم الاقتصاد فلا بد من التطرق أيضاً إلى نشأة وتطور ومفهوم علم الاقتصاد القياسي لأهميته كمطلب علمي للاقتصاديات النامية بصورة عامة والاقتصاد السوداني بصورة خاصة.

وأهم مصدر من مصادر التطور في الاقتصاد هو ما صدر من كتابات في مجلة (Economic Extra) التي كانت تصدرها جمعية الاقتصاديين البريطانيين. ومنذ عام ١٩٣٣م أوضح محررها راكنز فريش (R. Frich) الطرق التي تستخدم في الاقتصاد القياسي وقد ذكر بأن النظرية الاقتصادية، والطرق الإحصائية والأساليب الرياضية هي شروط أساسية لفهم الاقتصاد القياسي ولكنها ليست بالضرورة كافية لاستيعاب الطريقة الكمية لاحتساب أثر المتغيرات الاقتصادية.

وقبل عام ١٩٣٣م كانت هناك محاولات عديدة لإيجاد قيم عددية لبعض المتغيرات في النظرية الاقتصادية أهمها محاولات الاقتصادي باريتو (V. pareto) (١٨٤٨ – ١٩٢٣م) في توزيع الدخول في ضوء البيانات الدولية. وكذلك آرنست إنجل (Ernst Engel) في إيجاد العلاقة بين الدخل والاستهلاك في ضوء تحليل ميزانية الأسرة ١٨٢١م. وفي بداية القرن التاسع عشر حاول الاقتصادي هنري مورا (H. Morra) تحديد قيم عددية لبعض العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية.

وقد طور كل من كوب – دوكلاس (Cob - Doglas) معادلتهما المشهورة عام ١٩٢٨م والتي عرفت باسم دالة كوب دوكلاس. وبعد الثلاثينيات من القرن الماضي بدأ الاقتصاديون في تقدير العلاقات الاقتصادية التي تتكون من مجموعة من المتغيرات. وبدأت الصورة تكتمل في تكوين علم الاقتصاد القياسي الذي بدأ بكتاب واضح لأسس هذا العلم وهو كتاب (طرق الاقتصاد القياسي) للبروفيسور ج . جونستن ثم كتاب (النظرية القياسية) للبروفيسور كوستيانس وبعدها توالت الكتب.

وعموماً يمكن أن نقول بأن الاقتصاد القياسي يعد تطور مهم لعلم الاقتصاد وهو يستفيد من علم الإحصاء وعلم الرياضيات في صياغة النظرية الاقتصادية حتي تكون أكثر دقة. ومن خلال الاقتصاد القياسي نتعرف بدقة على معالم المشكلات الاقتصادية كما نتعرف بدقة على مستوى المشكلة خاصة وأن الاقتصاد القياسي يهتم بالتوصيف الرقمي بدرجة أكبر من الصياغة النظرية. والاقتصاد القياسي يبين بدقة العوامل المسببة للمشكلة

الاقتصادية كما يبين وزن كل عامل من هذه العوامل ودرجة تسببه في المشكلة. والتحليل القياسي هو وصف دقيق للمشكلة الاقتصادية وهو بمثابة الفحص المعلمي للمشكلات الاقتصادية. وهذا التحليل الدقيق يسهل عملية تقديم العلاج والوصفات العلاجية الدقيقة كما يُمكن متخذ القرار الاقتصادي والسياسي من إعادة ترتيب نفسه وأولوياته وتصميم خططه وبرامجه لمواجهة التحديات الاقتصادية.

(٤) تعريف البحث العلمي

يعتبر البحث العلمي مرتكز أساسي لاقتصاد المعرفة. ومن خلاله يتم تشخيص كثير من المشكلات التي تواجه الدول في كافة النواحي. ويتعامل البحث العلمي مع التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بطريقة منهجية مرتبة. ولأهمية البحث العلمي لاقتصاد المعرفة كان لا بد من فهمه وشرحه. وعليه يمكن تعريف البحث العلمي من خلال الآتي[١]:

-تعريف كوهين ولويس مانيوين (البحث العلمي هو عملية الوصول إلي حلول للمشكلات وذلك من خلال تجميع البيانات بطريقة مخططة ومنظمة، ثم تحليل تلك البيانات وتفسيرها).

-تعريف عاقل فاخر (البحث العلمي هو البحث المنظم والخبرة في المقولات الإفتراضية عن العلاقات المتصورة بين الحوادث الطبيعية أو النفسية).

-تعريف السر أحمد (البحث العلمي هو المنهج الموضوعي المخطط للتحقق من الإفتراضات والتساؤلات عن العلاقات بين الظواهر الطبيعية أو الإجتماعية أو النفسية بهدف التنمية).

---

[١] **د. داود بن درويش حلس ، دليل الباحث في تنظيم وتوضيح البحث العلمي في العلوم السلوكية، غزة، ٢٠٠٦م، ص٣ .**

site.iugaza.edu.ps/dhelles/files/ ٢٠١٠/٠٢/search.pdf

وعليه يتبين أن تعريف البحث العلمي يدور حول النقاط الآتية:

- البحث العلمي عمل فكري منظم.
- البحث العلمي يتم فيه جمع للمعلومات وتحليلها وتفسيرها.
- البحث العلمي يهدف إلى حل مشكلة أو إضافة معرفة أو الاثنين معاً.
- البحث العلمي يقوم به باحث أو فريق من الباحثين.

(٥) واقع البحث العلمي

قطعت الدول المتقدمة شوطاً بعيداً في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإدارية. ولم يأت ذلك من فراغ بل بفضل الجهود المتراكمة والجادة والمنهجية في حل مشكلاتها. ويعود الفضل الكبير لنهضة وتقدم هذه الدول للبحث العلمي. ولا زالت الاقتصاديات المتقدمة تنفق على جميع أنواع البحث العلمي وتهتم بكل عناصره وجوانبه من حيث كمية وعدد الباحثين والجامعات والمراكز البحثية وغيرها. ولا تتضع الدول المتقدمة مخرجات البحث العلمي في الأدراج، بل تعتبرها موجه لخطط التنمية المختلفة وتستفيد منها في إتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية والإدارية وغيرها. وبذلك تكون مراكز البحوث والجامعات بهذه الدول عبارة عن مراجع لاتخاذ القرار.

وتعتبر الدول المتقدمة جادة في الاهتمام بالبحث العلمي، ويؤكد ذلك الحجم الكبير لإنفاق الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وبريطانيا على البحث العلمي. فهذه الدول أنفقت على البحث العلمي حوالي ٢,٩٪، ٣,٣٪، ٢,٨٪، ٢,٢٪، ١,٨٪ من ناتجها المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩م على الترتيب وفي نفس العام كانت نسبة الانفاق علي البحث العلمي في الصين هي١,٧٪[1]. ووفقاً لحقائق البحث العلمي تعتبر هذه الدول من المستوى الجيد بالنسبة للبحث العلمي في خدمة التنمية.

---

[1] الامم المتحدة، مؤتر الامم المتحدة للتجارة والتنمية، الاستثمار في الابتكار من أجل التنمية ، ورقة أعدتها أمانة الاونتكاد، ٢٠١٣م، ص١٦

unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/ciid٢١_ar.pdf

ولا زالت الدول النامية بصورة عامة ضعيفة الإنفاق على البحث العلمي، حيث تبين أن معظمها تستثمر أقل من ١٪ من ناتجها المحلي الإجمالي علي البحث والتطوير[١]. وهناك ضعف في عدد الباحثين ومعدل إنتاجية الباحث والتي تعتبر أقل بكثير عن مثيلتها في الدول المتقدمة. ولا زالت الدول العربية تعاني من عدم وجود منظومة للنشر وإرتفاع تكاليفه وغيرها من المشاكل التي تؤثر على الإنتاج البحثي.

ومما سبق يتضح أن هناك فجوة كبيرة بين الدول النامية عموماً والدول المتقدمة في البحث العلمي من حيث مستوى معدل الإنفاق، عدد الباحثين، إنتاجية الباحث وغيرها. وعليه فأن هناك ضرورة للاهتمام بالبحث العلمي في الدول النامية من خلال المحاور الآتية:

أ. رفع معدل الإنفاق على البحث العلمي بحيث لا يقل عن ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي للدولة.

ب. زيادة عدد الباحثين بالمراكز البحثية.

ت. تأهيل مراكز البحث العلمي.

ث. تشجيع دور النشر وحل مشاكلها.

ج. تفعيل دور القطاع الخاص في البحث العلمي.

ح. ربط مشكلات التنمية بالبحث العلمي والاستفادة من مخرجاته.

ثانياً: التكنولوجيا

(١) أهمية التكنولوجيا

تنبع أهمية التكنولوجيا من كونها تعتبر العامل الحاسم للتطور وحل المعضلات الإقتصادية. وكذلك باتت التكنولوجيا تدخل فى جميع مناحى الحياة فلم تعد التكنولوجيا تستخدم كأداة أو وسيلة لزيادة الإنتاج وتحديثة بل أصبحت تستخدم فى تسهيل

---

[١] المرجع السابق، ص١٤

الخدمات الإنسانية كالصحة والتعليم والمواصلات والإتصالات ومعظم الخدمات الآخرى المتصلة بالانسان .

وفيما يتعلق بالمشكلات الإقتصادية يستفاد من التكنولوجيا فى نواحى عدة أهمها إستخدام الأساليب والوسائل والمعارف الحديثة فى تحديد هذه المشكلات ثم تحليلها بأحدث الطرق والتقانات للتوصل إلى أفضل الحلول ولا أدل من ذلك إلا ما نشاهده فى هذه المرحلة من تطور فى تكنولوجيا إنتاج النفط العالمى ومايحدثه هذا التطور من تغير فى خارطة العرض والطلب العالمى للنفط.

وبالرغم من أن الدول الغربية تحاول منذ فترة طويلة إيجاد بدائل للنفط التقليدى الحالى وبالرغم من الخطوات التكنولوجيه التى حققتها فى بدائل الطاقة مثل: الغاز والطاقة المائية والطاقة الشمسية والكتلة العضوية وطاقة الإندماج النووى وغيرها إلا أن الدول الغربية وخاصة الولايات المتحدة الأمريكة نجحت تكنولوجياً فى إنتاج النفط الصخرى كبديل إقتصادى مؤثر للنفط الحالى . ونجاح الولايات المتحدة الأمريكية فى تحقيق هذا الهدف لم يأت من فراغ وإنما كان بفضل تسخير التكنولوجيا نحو إنتاج النفط الصخرى حتى يصبح سلعة إقتصادية منافسة النفط للتقليدى الحالى .

ودخلت التكنولوجيا بغزارة فى حل المشكلات الإنسانية القديمة والمعاصرة .

وأهم ملح حديث للتكنولوجيا فى العصر الحالي هو سهولة عبورها للقارات وتقريها للمسافات ويعود ذلك الى التطور التكنولوجى فى مجال الإلكترونيات . وفى مجال المواصلات والإتصالات سبقت التكنولوجيا حتى تنبؤات كثير من حكماء العصور القريبة . وعندما قال الحكيم السودانى المعروف فرح ود تكتوك (فيما معناه) أنه فى آخر الزمان سيكون السفر بالبيوت والكلام بالخيوط (يعنى إنه سياتى زمن سيكون فيه السفر بالسيارات بدلا من الدواب وكذلك الحديث بين الناس سيكون بالتلفونات التى تحمل الكلام عبر الخيوط) لم يكن في مخيلته أن التقدم التكنولوجى سيفوق تصوراته، فالسفر لم يعد بالبيوت التى تمشى على الأرض بل فاق ذلك فأصبحت البيوت تطير فى الجو

وتذهب من قارة إلى قارة، وكذلك الإتصال لم يعد عبر التلفونات القديمة الموصلة بالخيوط بل أصبحت تستخدم الأجهزة الهوائية الذكية والتى تؤدى أكثر من مهمة فى آن واحد .

وإذا نظرنا إلى خارطة التكنولوجيا فى العالم وربطنا ذلك بالتقدم الإقتصادى نلاحظ أن الدول المتقدمة هى الأكثر تقدماً فى إنتاج وتطوير التكنولوجيا بل أصبح يطلق عليها الدول الصناعية . وتعد التكنولوجيا العامل الحاسم في التنافس الإقتصادى والتجارى فى السوق العالمى اليوم خاصة وأنها لم تعد تدخل فى السلع الصناعية فقط بل طالت السلع الزراعية والخدمات . ولم يأت التطور التكنولوجى للدول الصناعية من فراغ بل جاء نتيجة لإهتمام هذه الدول بالتكنولوجيا ويؤكد ذلك إرتفاع نسبة إنفاقها على البحث العلمى بصورة عامة والبحث العلمي التكنولوجى بصورة خاصة .

وأعتقد بأن الدول النامية ومنها السودان إذا أرادت أن تخطو خطوة جادة وفعالة نحو تطوير إقتصادياتها فإنه لابد من الإنتباه للتكنولوجيا وإعتبارها عامل حاسم للتقدم والإزدهار .

(٢) تعريف التكنولوجيا

من أكثر الألفاظ استخداماً في يومنا هذا – حتى من قبل المواطن العادي – لفظ (التكنولوجيا). ويبدو أنه بقدر ما يزداد شيوع استخدام اللفظ المذكور بقدر ما يزداد الغموض واللبس اللذان تكتنفانه. فقد إكتسب لفظ التكنولوجيا الكثير من المطاطية وأصبح شيء يعني أشياء مختلفة – بل في أحيان كثيرة – متناقضة. حسب مستخدم اللفظ المذكور، كما إكتسبت كلمة التكنولوجيا قوة ميتافيزيقية وسحرية متزايدة.

ومهما يكن تعريف التكنولوجيا الذي سنأخذ به، فإنه من الواضح أن الآثار التي تخلفها التكنولوجيا تصل في يومنا هذا شتى مجالات الحياة، بما في ذلك قيمنا وحياتنا الخاصة الحميمة، سواء أتت هذه الآثار بشكل مباشر أو غير مباشر.

وفي حين يرى البعض في التكنولوجيا الحديثة تقدماً باهراً لنجاح العقل البشري في السيطرة على الطبيعة وتطويعها لمصلحة الإنسان والبشرية، نجد أن البعض الآخر يرى في نفس التكنولوجيا شبحاً مخيفاً يهدد البيئة بالتلوث والخراب، والإنسانية بالدمار مثل الحرب الذرية، الحرب الكيميائية وغيرها. ونقول أن التكنولوجيا تجمع بين وجهتي النظر فهي لا تخلوا من الجانب الضار للإنسان وفي نفس الوقت قدمت كثير من التسهيلات للإنسان كما حلت له كثير من المشكلات.

ويبدو أن هذه الحالة من القدسية التي يرسمها البعض حول التكنولوجيا الحديثة، وهذا الشبح المرعب الذي يعزوه البعض الآخر إليها يرجعان إلى حد كبير إلى عدم إدراك كاف بطبيعة وحقيقة التكنولوجيا، وإلى إساءة الاستخدام الذي خصصت له كثير من الأحيان.

وللتكنولوجيا عدة تعريفات نورد منها الآتي:

-(إن أصل كلمة التكنولوجيا هو يوناني، يتركب من عنصرين: Techne ويعنى الفن والصناعة، و Logos ويعنى الدراسة أو العلم، وهذا ما يعنى أن التكنولوجيا مفادها صناعة العلم أو فن الدراسة [١]).

-(هي الجهد المنظم الرامي لاستخدام نتائج البحث العلمي في تطوير أساليب العمليات الإنتاجية بالمعنى الواسع الذي يشمل الخدمات والأنشطة الإدارية والتنظيمية والاجتماعية، وذلك بهدف التوصل إلى أساليب جديدة يفترض أنها أجدى للمجتمع [٢]).

---

[١] **وليد عوده الهمشري، عقود نقل التكنولوجيا، ط١، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ٢٠٠٩م، ص ٢٢.**

[٢] **جمال أبو شنب، العلم والتكنولوجيا والمجتمع منذ البداية وحتى الآن، دار المعرفة الجامعية، مصر، ١٩٩٣م، ص ٨١**

-(هي مختلف العمليات والأساليب التي تقوم بها المؤسسات بقصد تحويل مدخلاتها بمختلف أنواعها مواد، معارف، بيانات، رؤوس أموال... الخ، إلى مخرجات جاهزة للاستهلاك كالسلع والخدمات)[١].

-التكنولوجيا كما وردت في معجم ويبستر هي (علم تطبيق المعرفة لأغراض معينة)، أي العلم التطبيقي. أما الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فتعرف التكنولوجيا بأنها (مجموع المعارف والأساليب العملية التطبيقية التي تتيح تحقيق هدف محدد على أساس التمكن من المعارف العلمية الأساسية) وبصيغة أخرى (مجموع المعارف المقرونة بالأساليب العلمية التطبيقية التي تجعل من الممكن إنجاز هدف محدد على أساس إتقان المعرفة المختصة) [٢]).

ومما سبق يمكن أن نقول بأن مفهوم التكنولوجيا يحوم حول النقاط التالية:

أ. رأس المال المادي والذي يتمثل في الاجهزة والمعدات.

ب. التقنيات وتعني أسلوب التعامل مع الآلة وتسلسل العمليات وترابط التقنيات مع بعضها.

ت. المعلومات فيما يخص الخبرات والمعارف والدراية الفنية ذات الصلة بالتقنية إضافة إلى المعلومات حول الحاجة والتكاليف والاقتصاد.

ث. إستخدام نتائج البحث العلمي في الحياة العملية.

---

[١] **محمد الصيرفي، إدارة تكنولوجيا المعلومات، ط١، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ٢٠٠٩م، ص ١٤.**

[٢] **د. صفاء محمد علي ، التطور التكنولوجي في الصنعة ، ورقة مقدمة للندوة العالمية الثامنة لتاريخ العلوم عندالعرب ، المركز العراقي الدولي للعلوم والصناعة IICSI، العراق، ٢٠٠٤م، ص١٥**

manuscriptcenter.org/history/Researches/fedaa.doc

(٣) تطور التكنولوجيا والعلم

إذا كانت التكنولوجيا منذ أن وجد الإنسان، فالعلم لم يظهر إلا منذ فترة حديثة نسبياً، والإنسان – ومنذ أن وجد في هذا الكون – هو في حرب مستمرة مع الطبيعة للسيطرة عليها ولإخضاعها، تثيره في ذلك غريزة البقاء وإدراكه العقلي لضرورة وإمكانية تحسين وضعه المعيشي والفكري وخلق درجة من الاستقرار والأمان في نمط عيشه. وفي حين أن بعض الحيوانات ملكت بالغريزة أساليب تكنولوجية تستخدمها في حياتها اليومية كأساليب النحل في بناء الخلية والنمل في غذائها وتخزينه لفصل الشتاء. والتكنولوجيا لا تأخذ إطارها الكامل إلا مع الإنسان لأنه الوحيد من كل المخلوقات الذي يمكن أن يكون مخترعاً ومبدعاً، وليس الحيوان. وقدرة الإنسان إلى العيش في المجتمع تصل إلى أعلى درجة مقارنة بكل المخلوقات وهذا يضمن للإنسان السيطرة على المكان والزمان. فالمجتمع لكونه يمثل الذاكرة الجماعية التي تتراكم فيها المعارف والتجارب البشرية السابقة يمنح الذكاء البشري بعده الحقيقي. وهذا يمكن القول أن تاريخ الحضارة يتكون إلى حد بعيد من تفاعل متبادل بين قوتين تدعمان وتهيئان الإنسان في آن واحد: التكنولوجيا التي توسع أفق عمله إلى ما لا نهاية، والمجتمع الذي يهدد حياتها إلى ما لا نهاية.

وفي البداية لم تكن محاولة الإنسان تسخير الطبيعة وإختراع الوسائل والأدوات التي تساعده في ذلك ترفاً ذهنياً، أو حتى لإشباع فضولية عنده، وإنما جاء إنطلاقاً من مبدأ: الحاجة أم الاختراع فقد كان على الإنسان الأول أن يضمن بقاءه في عالم غريب وعدواني.

وتاريخ التكنولوجيا يبين أن التدرج في هذا المجال. فسيطرة الإنسان على الطبيعة وتطوير التكنولوجيا المساعدة على ذلك تحققت بشكل تدريجي ومتعرج وهكذا يبدو أن الإنسانية صعدت سلم الحضارة درجة درجة.

وكان الإنسان الأول واقعياً وبراغماتياً، وفي معركته من أجل البقاء والارتقاء وأخذ يستخدم الموارد المتاحة لصنع الأدوات التي تزيده قوة وإنتاجية، فاستخدم الحجارة والعظام والخشب ليكون رصيده الأولى من التكنولوجيا.

وإكتشاف الإنسان للنار (قبل أكثر من نصف مليون سنة) يبرهن بشكل ساطع على موهبته الفريدة في إستغلال الفرص التي تبرز أمامه. فالإنسان لم يخترع النار بل إكتشفها، وهذا الاكتشاف كان متاحاً لغيره من المخلوقات، إلا أنه تفرد في هذا الاكتشاف .

وقد مثل إكتشاف النار وسيطرة الإنسان على إستخدامها أحد قمم الملحمة التكنولوجية التي سطرها الإنسان على مر الزمن في معركته للسيطرة على الطبيعة ولإخضاعها. ولكن إكتشاف النار لم يكن وحده كافياً لخلق حياة إجتماعية متطورة ومستقرة، بل إن غياب مثل هذه الحياة لكونها تمثل، بين أمور أخرى، الذاكرة الجماعية جعل الإنسان في أكثر من مناسبة، يضيع ما كان قد إكتشفه في السابق، ليعود بعد مدة تقصر أو تطول لإعادة إكتشاف الشيء نفسه من جديد.

وإن إستطاع الإنسان قبل حوالي عشرين ألف عام أن يمتلك وسائل وأدوات تكنولوجية متواضعة، وبعد أن أصبحت الظروف المناخية مواتية بعد إنحسار الجليد تدريجياً، برزت مجتمعات بشرية، وكان إقتصادها قائماً على الصيد الجماعي، وأبرز أدواتها التكنولوجية: النار والأبره (المصنوعة من العظم) والفأس (المصنوعة من الصوان والخشب) والجاروف.

وبالرغم من هذه التحسينات التكنولوجية الهامة والتي إعتبر بعضها كالنار والإبرة بمثابة ثورة تكنولوجية من الطراز الأول فقد كانت هذه التحسينات تأتي بشكل متقطع يفصل بين الواحدة والأخرى مئات وآلاف السنين وعشراتها. وكان علينا أن ننتظر ظهور العصر الحجري الجديد (١٠٠٠٠ – ٢٥٠٠ عام قبل الميلاد) لنشهد إرساء الأسس التكنولوجية للحضارات الكبرى التي تلت والتي تمتد إلى حضارة اليوم. إلا أن المرحلة

التي سبقت العصر الحجري الجديد بقليل بدأت تشهد وعي الإنسان يتدعم وعقله يبتعد عن جسده.

وشهد العصر الحجري الجديد أهم الإنجازات التكنولوجية في كل الصور: إكتشاف الزراعة وتدجين وتربية بعض الحيوانات مثل (الكلب، الثور، الخنزير، والخروف، والماعز... الخ) ومع هذا الاكتشاف تحول الإنسان لأول مرة من العيش الطفيلي على حساب الطبيعة إلى إنسان منتج لغذائه. وهذا التحول يشكل تحولاً تاريخياً في الاقتصاد ومصير الإنسان والبشرية. ومع هذا التحول بدأ صعود الإنسان السريع والمتواصل. ومع ظهور الزراعة كنشاط إنساني من الدرجة الأولى برز التحسن في الأدوات التكنولوجية التي تطلبها طبيعة النشاط، فقد ظهرت الأدوات الحجرية المصقولة كالفأس والجاروف والمنجل والإبره والمنشار والفخار والرحى اليدوية والمحراث وغيرها. كما ظهرت طريقة جر الحمولة الثقيلة بواسطة بعض الحيوانات.

ولقد إنتهت حقبة ما قبل العصر الحجري الجديد بأزمة طاحنة لأن التحسينات التكنولوجية وتنظيم المجتمع البدائي أدى إلى إرتفاع في عدد السكان مقارنة بالموارد الطبيعية والاقتصادية الجاهزة آنذاك وترتب على ذلك إنخفاض في مستوى معيشة الإنسان البدائي الذي كان يعيش في إقتصاد مغلق لا يضمن له الكفاف البيولوجي إلا بصعوبة.

ومع نهاية العصر الحجري الجديد برزت أزمة الغذاء والأرض الزراعية نسبياً وبدأت المنافسة بين الرعاة والفلاحين. ونتيجة لهذه الأزمة والزيادة المضطردة في السكان تحولت الفأس من حصاد الأشجار إلى حصاد البشر وبدأت الحروب. وأتى بعد ذلك إكتشاف البرونز وصنع منه السيف وأصبح الإنسان عدو الإنسان.

ومن الواضح أن تطور التكنولوجيا إرتبط بشكل وثيق بظهور الزراعة والحضارات الزراعية الآسيوية والأفريقية الكبرى في بلاد النهرين ومصر والهند والصين. وتطورت حاجات هذه الحضارات الكبرى المتعاظمة في أوقات السلم وخلقت الحرب الحوافز الكافية لتطوير الأدوات التكنولوجية التي تتلاءم مع مستويات التقدم التي حققتها هذه

الحضارات. وتطور التكنولوجيا فتح أمام هذه الحضارات آفاقاً جديدة وحدوداً جديدة. وهكذا إستطاعت هذه الحضارات وبالأخص حضارة ما بين النهرين ووادي النيل أن تكون السباقة في إبتكار التكنولوجيا المتعلقة بالنشاط التعديني (النحاس، البرونز، الفضة، الرصاص، الحديد... الخ)، والعربات ذات الدواليب المعدنية واللوالب الفخارية السريعة والمحراث المعدني وصناعة القرميد والمركب الشراعي وإستخدام ورق البردي والميزان العادي والمنفاخ وصهر الزجاج، وكان ذلك قبل حوالي (١٢٠٠ – ٤٠٠٠) سنة قبل الميلاد.

وهكذا فإن يمكن القول بأن الحضارات الشرق أوسطية والآسيوية الكبرى كانت مهداً لأولى التكنولوجيات المتقدمة في العالم. وإستفاد اليونانيين من إحتكاكهم بالحضارات الشرقية سواء كان ذلك عن طريق السلم (التجارة) أو عن طريق الحروب وإندهش اليونانيين بتقدم هذه الحضارات في مجال الزراعة والعمران. ويمكن القول بأن التفكير العلمي المنظم على المستوى النظري والتجريدي بدأ مع الإغريق فهم الذين ابتدعوا علم المنطق وكانت عندهم قدرة على التخيل والتجريد والتعميم لا تعرفه الإنسانية من قبل. وهذا ما أدى بالكثيرين إلى إطلاق صفة (المعجزة) على ما حققه اليونانيين من إنجازات خارقة في العلوم الصرفية. ولكن هذه الإنجازات على مستوى التفكير النظري لم تقابلها إنجازات مماثلة على مستوى التطبيقات العملية للعلوم التي إبتدعوها، أي على مستوى التكنولوجيا ويرجع ذلك أسباب عدة أهمها ميل اليونانيين للعلوم البحتة وإلى التركيب الطبقي للمجتمع الإغريقي آنذاك والذي كان قائماً على الرق، الأمر الذي ساهم في خلق نخبة من المفكرين الارستقراطيي العقلية التي دفعتهم إلى إحتقار الأعمال اليدوية والنشاطات المهنية المختلفة وبالأخص ما يتعلق منها بالتكنولوجيا.

وإذا كانت التطورات التكنولوجية الأولى من نصيب الحضارات الآسيوية (بما فيها حضارة وادي النيل) وإذا كان التفكير العلمي المنظم قد إبتدعه الإغريق، فقد كان على العرب في المرحلة التالية أن يستفيدوا من إنجازات الشرق العلمية وإنجازات الإغريق

النظرية ليتوصلوا لأول زواج بين العلم والتكنولوجيا. وجمع العرب العظام بين التأملات النظرية والتطبيقات المختبرية وقسموا ساعات عملهم بين هذين النشاطين.

وكما لاحظ الكاتب (ر. ج. فوربس) فإن (العرب حتى عندما لم يكونوا الرواد لبعض الاختراعات (كالبوصلة، البارود) فقد كانوا يملكون عيناً مدركة لأهمية هذه الاختراعات، ولم يترددوا في تبنيها).

وجسد عدد من العلماء العرب مسألة الجمع بين الجهد النظري والتطبيق القائم على المنهجية التجريبية كجابر بن حيان في الكيمياء والكندي في البصريات وفي دراسة طرق إنتاج الفولاذ والأسلحة النارية، والرازي في الطب وإبن الهيثم في البصريات والفيزياء وإبن سيناء في الطب وغيرهم من العلماء. كما ساهموا في تطوير طرق الري وفي إستخدام الطاقة المائية وطاقة الريح والطاحونة الهوائية، والتي تبنتها أوروبا في مرحلة لاحقة كما أبدع العرب في صناعة الخزف والزجاج الملون وكانوا أول من إكتشف طريقة لتكرير السكر، كما كانوا أول من إخترع المنجنيق والأبراج المتحركة.

ولكن العصر الذهبي نحو العلوم والتكنولوجيا عند العرب أخذ يميل نحو الانحسار والانحطاط في نفس إتجاه الحضارة العربية برمتها. وكان ذلك بسبب التفكك الداخلي والحروب الأهلية وهجمات التتار والمغول والأتراك والصليبيين. ومنذ الحروب الصليبية بدأ الاتجاه في أوروبا نحو تعظيم العقل عند الإنسان كما بدأ الإبداع يفرض نفسه بشكل متزايد ومن جهة أخرى فإن الكوارث التي جلبتها العصور الوسطى على الإنسان الأوروبي جعلته يتخلص تدريجياً من الخرافات والأوهام، ويتجه نحو العقلانية في معالجة مشاكله اليومية، فقد إستطاعت الأزمات السياسية والدينية والنزوات وتفشي الأمراض أن تلحق أضراراً كبيرة بسكان أوروبا في نهاية القرن الرابع عشر والقرن الخامس عشر.

وكان هبوط سكان أوروبا وإنخفاض الأيدي العاملة المتاحة ساهمت في تسريع بروز عصر الآلة والاتجاه نحو (التكنيك) والآلة الذي بقى خلال القرون الوسطى وكان قائماً على التقليد والاستعارات من الحضارات الأخرى، وبالأخص من الحضارة العربية

والحضارة الصينية. وقد أدت المنهجية التجريبية التي بدأت تسود منذ أواخر القرن الخامس عشر إلى الإسهام في بروز القرن السابع عشر كعصر الأنظمة العقلية الكبيرة القادرة على تمثيل قوانين الكون وحركته بنظام معادلات رياضية ساهم في التوصل إليها علماء عظام أمثال جاليليو وكابلر وليبنيتز وويغنز، وإن كان نيوتن هو الذي رفع هذه المساهمات إلى مستوى النظام المتكامل أو النظرية العامة للكون. ولم يهتم علماء القرن السابع عشر بالتكنولوجيا ولكنهم إخترعوا بأنفسهم أو أشرفوا على إختراع الأجهزة والآلات والمعدات التي كانوا يحتاجونها في مختبراتهم.

وإذا كان تطور التجارة الداخلية والخارجية قد ساهم في تحريك الإصلاح الديني، وهذه الأخيرة قد أعطت دعماً للأولى عن طريق كسر الكثير من القيود التي كانت تحد من حركتها وتوسعها، فإن تفاعل الاثنين معاً فتح الباب على مصراعيه أمام ثورة الأولى في القرن السابع عشر. كما أن هذه الثورة بدورها، وتراكم الأرباح التي حققتها الرأسمالية التجارية من نشاطها في الداخل والخارج، عملا معاً على تمهيد الطريق أمام نظام إقتصادي وإجتماعي جديد وهو نظام الرأسمالية الصناعية الذي بدأ منذ القرن الثامن عشر. وهذا النظام الجديد بدأ يقرن العلم بالتكنولوجيا ليجعل كل منهما في خدمة الآخر، وكليهما في خدمة تعظيم أرباح الفئات الرأسمالية.

ومنذ البداية إكتشف الرأسماليون بأن الآلة هي حليفهم الطبيعي في تعظيم أرباحهم، وأنه ليس من الصعب كسب العلماء وجمعياتهم إلى هذه المهمة إذا توفر لهم الحد الأدنى من الحوافز. وهكذا أخذت الجمعيات العلمية التي برزت في فرنسا وبريطانيا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر تنشر عقيدة العمل والإيمان العميق بالعلوم الميكانيكية وأن خلاص البشر يكمن في الاعتماد على الآلة.

وفي حين أن تطور التكنولوجيا كان حتى منتصف القرن الثامن عشر راجعاً إلى إكتشافات الحرفيين والفنيين والعمال المهرة أكثر بكثير مما كان راجعاً إلى تقدم العلم، وقد أخذ الأمر ينقلب بعد ظهور الثورة الصناعية بحيث أصبح العمال الأميين يواجهون صعوبات

متزايدة في متابعة التطورات المتعلقة بمهنهم. وعلى كل حال يمكن القول بأنه إبداءً من القرن التاسع عشر إن العلم و(التكنيك) أصبحا غير قابلين للفصل.

وأتت ثورة العلم والتكنولوجيا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ليس فقط لربط العلم والتكنولوجيا على أوثق ما يكون وإنما لتحدث تغييرات جذرية في البيئة الطبيعية والاجتماعية، تغيرات لم يعرفها المجتمع البشري منذ نشأته والتي أدت إلى إهتزاز الأسس التي كانت تتشكل عليها ثروات الأمم ودور الفرد في المجتمع، كما بدأت تختل القوانين الطبيعية للبيئة. وهنا نشير إلى التطورات في مجال الطاقة، وفي مجال الثورة الخضراء، وكذلك الثورة البيولوجية التي أدت إلى التلاعب بأنواع وسلالات الحبوب والحيوانات والبشر. ونشير إلى ثورة المعلومات في الفترة الأخيرة والتي جسدها إختراع الحاسب الآلي.

وفي مثل هذا الجو المشحون بالتطورات السريعة والثورات العلمية والتكنولوجيا تحاول الدول النامية أن تجد طريقها للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتتعثر في لحاقها بقطار العلم والتكنولوجيا الذي يسير بسرعة جنونية. والسودان ليست حالة شاذة لما يحدث في الدول النامية فيما يتعلق بالعلم والتكنولوجيا.

(٤) التكنولوجيا في السودان

وإذا نظرنا لتطور التكنولوجيا في السودان نلاحظ أنها لا تختلف كثيراً عن تلك التطورات الكبيرة التي حدثت للتكنولوجيا على مستوى العالم منذ العصر الحجري ومروراً باستخدام الآلة ثم الثروات التكنولوجية الحديثة. ولكن نلاحظ أن التكنولوجيا في السودان في مرحلة من المراحل كانت تعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية الزراعية والغابية والحيوانية والتعدينية. وحتى اليوم فإن المباني والأثاثات المنزلية على نطاق واسع في الريف تعتمد على المواد الخام الزراعية والغابية. وأيضاً تستخدم كثير من المدخلات الحيوانية في احتياجات الإنسان الريفي. وحتى اليوم لا يحدث تحول تكنولوجي كبير في مسألة المباني الريفية والأثاثات المنزلية. أما فيما يتعلق بالمدن -حتى وقت قريب- فإنه

من الملاحظ أن المباني والأثاثات المنزلية تعتمد بدرجة كبيرة على المواد الخام المحلية ومعظم التطورات التكنولوجية التي حدثت في هذا المجال إعتمدت على التكنولوجيا المستوردة.

ويعتبر القطاع الزراعي قطاع مهم ورائد في الاقتصاد السوداني ويعول عليه كثيراً في إحداث التحول الاقتصادي والاجتماعي. والقطاع الزراعي يواجه عدد من المشكلات التي تحد من إنطلاقته أهمها المشكلات التقنية. ومن أهم المشكلات التقنية في القطاع الزراعي مشكلة الميكنة الزراعية. وإذا حاولنا أن نعطى لمحة مختصرة عن واقع التكنولوجيا الزراعية في السودان يمكن أن نقول بأن هناك قطاعين في الزراعة هما القطاع التقليدي والقطاع الحديث والقطاع التقليدي لا زال يستخدم الأدوات التكنولوجيا البدائية في معظم مراحل العمليات الزراعية. ويرى بعض خبراء الاقتصاد بأن التخلف في التكنولوجيا يعد سبب أساسي من أسباب تدنى الإنتاج والإنتاجية في القطاع الزراعي ولا زلنا نشاهد في القطاع الزراعي التقليدي (الطوريه، المنجل، السلوكة... الخ) وهذه الأدوات لا تتماشي مع التكنولوجيا الحديثة أضف إلي ذلك يلاحظ وجود فجوة بين مخرجات البحث العلمي الزراعي وماهو موجود في الحقل ويظهر ذلك بوضوح من خلال الجدول(٣-١).

إستخدام التقانة ومخرجات البحث العلمي في الانتاج الزراعي

المحصول	الانتاجية في مراكز البحوث(كجم/فدان)	الانتاجية في حقول المزارع (كجم/فدان)	نسبة الإنتاجية في المزارع إلي إنتاجية الابحاث
الذرة	٥٤٠	٤٢	٨٪
الفول السوداني	٥٤٦	١٨٦	٣٤٪
السمسم	١٨٠	١٧	٩٪

(د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان،٢٠١٢م)

ولا ننكر أن مساحات كبيرة من القطاع الزراعي التقليدي قد أدخلت فيها بعض الأدوات التكنولوجية الحديثة. وفيما يتعلق بالقطاع الحديث أو القطاع المروي نلاحظ بأنه أكثر تقدماً في مسألة إستخدام الأدوات التكنولوجية الحديثة في العمليات الزراعية ولكن نلاحظ أن الأدوات التكنولوجية المستخدمة في هذا القطاع معظمها مستوردة وفي هذا المنحى يمكن أن نشير إلى دخول السودان مرحلة إنتاج بعض الأدوات الزراعية الحديثة ولكنها لم تصل بعد مرحلة الاكتفاء الذاتي.

وفيما يتعلق بالقطاع الصناعي نلاحظ أن الصناعات الحرفية موجودة في السودان منذ قديم الزمان والقطاع الحرفي ينتج عدد من الأدوات المنزلية والأثاثات والأدوات الزراعية البدائية وبعض قطع الغيار للقطاع الصناعي وغيرها. ونلاحظ أن التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الحرفي تقليدية في كثير من الأحيان ولم تدخل عليها تحولات تنافس التقدم التكنولوجي العالمي.

وفيما يتعلق بالصناعة الحديثة في السودان نلاحظ أن معظم الآلات والمعدات الخاصة بالصناعة في السودان مستوردة ويشار إلي أن أهم مشكلة تواجه الصناعة الحديثة في السودان هي مشكلة التقادم التكنولوجي وذلك لأن كثير من المصانع العاملة الآن قد أنشئت في فترة الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي. ومع التطور العالمي الكبير في مجالات التكنولوجيا حدث تقادم تكنولوجي للآلات والمعدات المستخدمة في هذه الصناعات. ويعتبر قطاع النسيج خير مثال لمسألة التقادم التكنولوجي في السودان. ويفسر التقادم التكنولوجي إرتفاع تكاليف الانتاج لبعض السلع الصناعية (مع بعض الاسباب الأخري) كما هو موضح في الجدول(٣-٢). وهذه الوضعية تؤثر سلباً علي المنافسة لمنتجات هذا القطاع كما قد تقود إلي تراجعه.

وبالرغم مما ذكرناه عن التقادم التكنولوجي وانعكاساته السالبة على الصناعة في السودان إلا أنه قد توجد إشراقات في بعض الصناعات وكان السبب الرئيس وراء هذه الاشراقات هو استخدام التكنولوجيا الحديثة، وفي هذا المنحى يمكن أن نشير إلي التطور

التكنولوجي في مصانع جياد و في صناعة الدقيق وفي صناعة تكرير البترول وهذا على سبيل المثال وليس الحصر.

وتتأثر الخدمات بدرجة كبيرة بمستوى التكنولوجيا فهي تؤثر في سرعة تقديم الخدمة ونوعيتها ودرجة تقدمها. وحتى وقت قريب كانت تستخدم الآلات الكاتبة العادية في المكاتب الحكومية والشركات وفي الفترة الأخيرة لاحظنا دخول بعض الآلات والمعدات الحديثة.وشهد السودان ثورة في الاتصالات وكانت تكنولوجيا الاتصالات حتى وقت قريب تقليدية. ودخلت مؤخراً الهواتف المحمولة والهواتف الذكية والحواسيب بأعداد كبيرة في السودان.

جدول(٣- ٢)

مقارنة كلفة المنتجات الصناعية بين الانتاج المحلي والمستورد

المنتج	كلفة الانتاج المحلي	كلفة الانتاج المستورد	نسبة كلفة المنتجات المستوردة إلي المنتج محلياً
السكر	١,٠٨	٠,٤٦	٪٥٧
الدقيق	٠,٧٦	٠,٥٢	٪٣١
الزيوت	٣,٤٧	١,٩٦	٪٤٤
البسكويت	٠,٦٧	٠,٥٢	٪٢٢
المربي	٣,٤٨	١,٨٥	٪٤٧
الكبريت	٢,٩٧	١,٣١	٪٥٦
العصائر	٠,٠٦	٠,٠٥	٪١٧
الأسمنت	٠,١٧	٠,١٣	٪٢٤
البوهيات	٤,٢	٣,٦١	٪١٤

(د. من السيد علي حسين وآخرون، واقع البحث العلمي في السودان وآفاق ريادة التحول ، دورية التنوير، العدد١٢، مركز التنوير المعرفي،٢٠١٢م)

وعموماً يمكن أن نقول بأن السودان تأثر بالثورات التكنولوجية الحديثة التي حدثت في العالم وهذه الثروات كان لها أثر موجب كبير وبعض الآثار السالبة التي

يمكن معالجتها. وعموماً يمكن أن نشير إلي عدد من النقاط حول التكنولوجيا في السودان علي النحو التالي:

أ. هناك أهمية قصوى للتكنولوجيا بصورة عامة كمطلب علمي من متطلبات الاقتصاد السوداني.

ب. هناك ضرورة لتطوير التكنولوجيا السودانية وهذا يتطلب تشجيع إستخدام الآلات والمعدات التكنولوجية وتقديم التسهيلات اللازمة لهذا الاستخدام.

ت. هناك ضرورة لتوطين التكنولوجيا في السودان بعد دراسة الثروات التكنولوجية العالمية الماثلة الآن.

ث. إستيراد التكنولوجيا للسودان يجب أن يكون وفقاً للمعايير الاقتصادية.

ج. ضرورة عدم إستيراد مواد الكهرباء والسباكة والبناء وغيرها من المواد ذات المواصفات التكنولوجية الرديئة.

ح. نشر ثقافة الاختراع والإبداع والتطوير التكنولوجي بين المواطنين في السودان.

خ. تكثيف التدريب للمهنيين والفنيين والعمال الذين لديهم صلة بالعمل التكنولوجي.

د. لا زالت هناك قطاعات إنتاجية في السودان تستخدم التكنولوجيا البدائية ولا بد من تحديث تكنولوجيا الإنتاج لهذه القطاعات.

ثالثاً: إقتصاد المعرفة

(١) مفهوم إقتصاد المعرفة

أطلقت تسميات كثيرة لتدل علي إقتصاد المعرفة مثل إقتصاد المعلومات، إقتصاد الانترنيت، الاقتصاد الرقمي، الاقتصاد الإلكتروني، الاقتصاد الشبكي. وكل هذه

التسميات تشير إلي إقتصاد المعرفة وغالباً تستخدم بطريقة متبادلة . وهناك عدة تعريفات لإقتصاد المعرفة نورد منها الآتي[1]:

-إقتصاد المعرفة هو: (دراسة وفهم تراكم المعرفة وحوافز الأفراد، لأكتشاف وتعلم المعرفة والحصول علي ما يتعلمه الآخرون).

-إقتصاد المعرفة هو (إحداث مجموعة من التغييرات الإستراتيجية في المحيط الإقتصادي وتنظيمه ليصبح أكثر إنسجاماً مع تحديات العولمة وتكنولوجيا الإتصالات والمعلومات وعالمية المعرفة، والتنمية المستدامة بمفهومها الشامل والتكاملي، والمجتمع القائم علي إمتلاك زمام المعرفة وعلي المساهمة في خلقها وتعميقها وتطوير فروعها يكون أكثر من غيره في ركب التقدم ودخول عالم العولمة في كافة الاصعدة الاقتصادية والعلمية والثقافية ...إلخ) .

وعموماً يمكن القول أن إقتصاد المعرفة:

أ. يتعلق بإنتاج المعرفة وإستخدامها وتوظيفها بكفاءة.

ب. فيه تكون المعرفة المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

ت. يهدف إلى تطوير الإنسان و بناء قدراته وتوظيفها لتعظيم رفاهيته.

(٢) أهمية إقتصاد المعرفة للسودان

بالرغم أهمية إقتصاد المعرفة للاقتصاد السوداني في كافة المجالات بصورة عامة إلا أننا سنورد أهميته للإستثمار والإنتاجية والإستهلاك كمحاور ونقاط مهمة للإقتصاد السوداني في هذه المرحلة علي النحو التالي:

أولاً: أهمية إقتصاد المعرفة للإستثمار

وتكمن في الآتي:

---

[1] **د. محمد سيد أبو السعود جمعة، تطوير التعليم ودوره في بناء إقتصاد المعرفة، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الأول للتعلم الألكتروني والتعلم عن بعد: صناعة التعلم للمستقبل، الرياض، ٢٠٠٩م، ص٦.**
abocolloque ٥.voila.net/ ٥٠hamidiabderrezak.pdf

أ. يوفر إقتصاد المعرفة دراسات جدوى فنية وإقتصادية على أسس علمية وعالمية لقطاع الإستثمار ويؤدي ذلك إلي التعرف علي الفرص الاستثمارية علي أسس إقتصادية وبالتالي جذب كثير من المستثمرين داخلياً وخارجياً .

ب. يؤدي إقتصاد المعرفة إلى تبسيط إجراءات الاستثمار للمستثمرين وبالتالي الخروج من دائرة الإدارة البيروقراطية للإستثمار.

ت. يخلق إقتصاد المعرفة بنية تكنولوجية جيدة للسودان.

ث. يوفر إقتصاد المعرفة الإدارة المؤهلة والعمالة المدربة ويقود ذلك إلي تحقيق الكفاءة الاقتصادية في المشروعات الاستثمارية.

ج. يمكن إقتصاد المعرفة من الاستفادة من التكنولوجيا الحديثة في التسويق والترويج الحديث للاستثمار في السودان.

ح. يوفر إقتصاد المعرفة شراكات ذكية بين السودان و الدول النامية.

خ. يعمل إقتصاد المعرفة على خلق بيئة إقتصادية تمكن من قيام مشروعات تكامل كبيرة بين السودان والدول النامية.

د. يستفاد من إقتصاد المعرفة في التحليل الحديث لقضايا وتحديات الاستثمار كما يستفاد منه في إيجاد الحلول الممكنة لهذه التحديات.

ثانياً: أهمية إقتصاد المعرفة للإنتاجية

وبالرغم من الجهود المبذولة للخروج من نفق ضعف الإنتاجية في السودن إلا أنه حتى الآن لم تحدد وسيلة حاسمة لحل هذه المشكلة . ويمكن لاقتصاد المعرفة أن يساهم في زيادة الإنتاجية على النحو التالي:

أ. يعمل إقتصاد المعرفة على حل كثير من مشكلات القطاع الصناعي والزراعي والخدمي عن طريق البحوث العلمية وبالتالي زيادة الإنتاجية.

ب. يعمل إقتصاد المعرفة إلي خلق سلالات جديدة ذات إنتاجية عالية ومقاومة للآفات والأمراض.

ت. يوفر إقتصاد المعرفة الإدارة المؤهلة والعمالة المدربة ويؤدي ذلك إلى رفع الكفاءة الإدارية والانتاجية للمشروعات.

ث. تساهم التكنولوجيا الحديثة المستخدمة في إقتصاد المعرفة في تخفيض تكاليف الإنتاج وبالتالي الاستفادة من قانون إقتصاديات الحجم.

ج. يؤدي إقتصاد المعرفة إلى خلق سمعة طيبة لمنتجات للسودان وبالتالي زيادة الطلب عليها.

ثالثاً: أهمية إقتصاد المعرفة للإستهلاك

تعاني الدول النامية ومنها السودان بصورة عامة من مشكلة الحلقة المفرغة ومن خلالها يظهر ضعف التكوين الرأسمالي اللازم لعملية التنمية الاقتصادية والإجتماعية. وضعف التكوين الرأسمالي يكون نتيجة لانخفاض الإنتاجية وإنخفاض الدخول وبالتالي انخفاض المدخرات . والحلقة المفرغة من المواضيع الهامة التي لا يعلمها المواطن العادي وقد لا تكون معروفة حتى بين الاوساط المثقفة عدا المتخصصة في مجالات الاقتصاد والإدارة والعلوم السياسية. وينعكس عدم الوعي بالحلقات المفرغة على سلوك المواطن وحتى القيادات العاملة في الخدمة المدنية. ويقود ذلك إلى إرتفاع معدلات الاستهلاك الخاص والحكومي .

وأهم سبب وراء ظاهرة تفاقم معدلات الاستهلاك في الدول النامية والسودان يكمن في عادة الاسراف والانفاق الترفي على مستوى الافراد والحكومات. فقد تلاحظ أن معظم دول العالم النامي تبدد مواردها وتضيع أوقاتها في مناسبات غير إنتاجية كثيرة يخصص لها جزء كبير من الدخل ويظهر ذلك بوضوح من خلال إحتفالات الأعراس وإقامة المآتم وغيرها. وهناك ظاهرة تقليد السلوك الاستهلاكي للمجتمعات الغنية في الدول المتقدمة.

وهذه الظاهرة متفشية بصورة كبيرة في المجتمعات النامية حتى وسط الفقراء. وعموماً يمكن أن يشار إلي أن الاستهلاك البذخي غير مرغوب فيه في المراحل الأولي للتنمية لأنه يؤدي إلى إفقار كثير من الافراد والمجتمعات وفقدان كثير من الموارد اللازمة لعملية التنمية والاستثمار.

ويمكن إستخدام كثير من وسائل إقتصاد المعرفة لمحاربة ظاهرة الاستهلاك الترفي والبذخي فعن طريق التعليم يمكن رفع الوعي والتدريب علي التصرفات الاقتصادية الرشيدة . وكذلك يمكن الاستفادة من تكنولوجيا الإعلام في رفع الوعي الجماهيري ومحاربة السلوك الاستهلاكي البذخي . وعن طريق إقتصاد المعرفة يمكن تدريب قيادات الخدمة المدنية علي السلوك الاستهلاكي الرشيد وبالتالي تتوفر مبالغ مقدرة يمكن أن توجه للاستثمار والتنمية بدلاً الاستهلاك . ويمكن الاستفادة من الوسائل الحديثة لاقتصاد المعرفة في توعية القطاعات الحية في السودان خاصة المرأة. وتدريب وتوعية المرأة يعني الاستخدام الأمثل لدخل الأسرة وبالتالي يتجه القطاع الأسري بأكمله نحو الاستهلاك الرشيد وزيادة معدلات الإدخار. وكذلك عن طريق إقتصاد المعرفة يمكن تدريب قطاع كبير من رجال الاعمال والتجار علي الطرق المثالية في الادارة ووضع الموزانات وكيفية الاستخدام للموارد.

(٣) **متطلبات إقتصاد المعرفة** :مما سبق يتضح أن العالم المتقدم يتجه بخطوات سريعة نحو إقتصاد المعرفة. وأن الدول الاكثر تقدماً توفر كل إحتياجات المعرفة، ولا زالت الدول النامية ومنها السودان تستخدم الطرق التقليدية والمكررة في حل مشكلاتها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولكي تعمل هذه الدول علي تسريع النمو الاقتصادي فلا بد أن تستخدم مناهج جديدة في إدارة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية . ويعتبر إقتصاد المعرفة من المناهج العلمية الحديثة التي يمكن أن تستخدم في تسربع النمو الإقتصادي . ولبناء إقتصاد معرفة قوي في الدول النامية بصورة عامة والسودان بصورة خاصة فإنه لا بد من توفير المتطلبات الآتية:

أ. توفر الإرادة السياسية

وهي ضرورية ومحرك هام وأساسي لإستخدام إقتصاد المعرفة . والإتجاه العالمي الحديث الآن ليس فقط تطبيق إقتصاد المعرفة بل تطبيق وتعزيز خدمات الحكومة الألكترونية خاصة وأن الإتجاه نحو الحكومة الإلكترونية يقلل الجهد ويعظم المنفعة لكل من المواطن والحكومة.

ب. تطوير التعليم

يعتبر السودان من الدول التي لها تاريخ وإرث في كافة مجالات التعليم. ومدارس السودان وحتي جامعاته أصبحت منتشرة في كل بقاع الوطن. ونحن في حاجة إلي تطوير التعليم وتأهيل بنيايه الأسياسية بصورة عامة وكذلك نحتاج إلي أكمال البنيات الأساسية للجامعات وبخاصة الولائية حتي تطلع بدورها كاملاً في القيام بالبحث العلمي المرتبط بالتنمية والخدمات وكذلك لكي تلعب دوراً مهماً في النهوض بالاقتصاد الريفي.

ت. تطوير مراكز البحوث العلمية : تعتبر مراكز البحوث العلمية من الجسور المهمة نحو العبور إلي إقتصاد المعرفة لذلك فهناك ضرورة للاهتمام بها مادياً ومعنوياً.

ث. الاهتمام بالتكنولوجيا وإستخداماتها المنتجة :بالرغم من التطور الكبير الذي شهده السودان في الاتصالات والحواسيب والأنترنيت إلا أن العلاقة بينها وإقتصاد المعرفة لا زالت ضعيفة ويؤكد ذلك ضعف مؤشر دليل إقتصاد المعرفة في السودان والذي بلغ حوالي ١,٧٨ في عام ٢٠١٠م . وكذلك نود أن نشير إلي ضعف العلاقة بين النمو الإقتصادي ودليل إقتصاد المعرفة في الدول العربية والسودان حتي عام ٢٠١٠م وتؤكد هذه المعطيات ضعف الاستفادة من المعرفة ومخرجاتها في التنمية [١]. وأعتقد أن الإستفادة من الأساليب التكنولوجية وإقتصاد المعرفة يجب أن تقف جنباً إلي جنب مع الوسائل الأخري في تطوير الإقتصاد السوداني.

---

[١] د. مهدي عثمان الركابي، مدخل لاقتصاد المعرفة في الدول النامية، مرجع سبق ذكره، الخرطوم، ٢٠١٤م، ص٩.

الفصل الرابع

العلاقات الخارجية الإقتصادية للسودان

أولاً: مقدمـة

لم يعد بمقدور أي دولة أو مجتمع العيش بمفرده في عالم اليوم. ولقد انتهي في العصر الحالي ما يسمي بالاقتصاد المغلق. والمرحلة الحالية والتي يمكن أن نطلق عليها مرحلة الاقتصاديات المفتوحة لم تأت من فراغ وإنما أتت بعد تطورات عديدة للمجتمعات والدول. ونود أن نشير إلى أن المجتمعات البدائية في مرحلة من المراحل كانت تعيش في وضع أشبه بالمغلق حيث كانت الحياة بسيطة وبدائية تعتمد على الصيد والحياة التقليدية. وبعد التطور التدريجي للإنسان ووصوله المرحلة الحديثة الحالية أصبح من المستحيل إعتماد أي مجتمع على نفسه بدرجة كاملة. وحتى الدول التي تتمتع بقدر وافر من الموارد الطبيعية لا تستطيع أن تعتمد على نفسها لأنها تحتاج للدول الأخرى في مجال التكنولوجيا ورأس المال لتحويل مواردها الطبيعية إلى سلع ذات قيمة إقتصادية. وقطعاً فإن أي دولة في العالم لها سلع وخدمات وموارد فائضة عن حاجتها كما لها نقص في سلع وخدمات أخرى وبالتالي تحتاج إلى العالم الخارجي والتجارة الخارجية لمبادلة فوائضها وسد فجوتها الداخلية من السلع والخدمات.

ونقول أن العصر الحديث شهد متغيرات كبيرة في مجال العلاقات الاقتصادية الدولية فالدول أصبحت تعيش في شكل تكتلات إقتصادية تحاول من خلالها تحقيق أكبر قدر من المنافع، والتكتلات الاقتصادية أصبحت سمة بارزة في العلاقات الاقتصادية

الدولية وتكاد تصل إلى مرحلة قد تتوه فيها الدولة التي لم تدخل في تكتل إقتصادي وقد تجد صعوبات في التعاملات الاقتصادية الدولية.

وتحاول القوى العظمى مركزة النظام العالمي سياسياً وإقتصادياً وقطعت شوطاً مقدراً في هذا المجال وذلك من خلال محاولتها لخلق آليات فعالة لتحقيق هذا الهدف ومثال لهذه الآليات مجلس الأمن الدولي ومحكمة العدل الدولية ومنظمة التجارية العالمية وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي وغيرها من المؤسسات. ولم تقف القوى العظمى عند حد تكوين مؤسسات دولية لمركزه العالم بل إستخدمت أساليب أخرى حاولت من خلالها ربط مجتمعات الدول النامية بالدول المتقدمة، ومن هذه الأساليب وسائل الاتصال الحديثة وبرامج الإنترنت وإنتاج سلع وخدمات أكثر جاذبية. ومن خلال هذه الأساليب تحاول القوى العظمى إحداث تحولات في سلوكيات المجتمعات النامية حتى تكون أكثر إرتباطاً وأكثر تبعية. ونقول أن الدول النامية في حاجة إلى الدول المتقدمة ولكن هذه الحاجة يجب أن تكون في شكل علاقات تبادلية للسلع والخدمات ويجب على الدول النامية أن تفطن لذلك وتحاول أن تثبت علاقاتها الدولية في مستوى تبادل المنافع وليس التبعية. ولتحقيق هذا الهدف فانه يجب على الدول النامية أن تصمم برامج تحاول من خلاله المحافظة على مجتمعاتها مع ضرورة التعامل مع العالم الخارجي في حدود تبادل المنافع. والعلاقات الاقتصادية السودانية مع العالم قديمة قدم دولة السودان. فدولة السودان كانت ولا زالت لافتة للعالم الخارجي لتمتعه بموارد وثروات طبيعية عظمى وفي يوم من الأيام أطلق عليه (سلة غذاء العالم) وهذا اللفظ يؤكد مدى وفرة الثروات والموارد في السودان ومدى إمكانية الاستفادة منها على مستوى العالم وفي شتى المجالات. ومعظم الغزوات التاريخية للسودان كانت بغرض الحصول على موارده والاستعمار الإنجليزي حاول أن يربط هيكل الاقتصاد السوداني من حيث الإنتاج والخدمات بحيث يكون أكثر خدمة للاقتصاد الإنجليزي فقام بزراعة القطن وإنشاء السكة حديد حتى يصل القطن السوداني لمصانع لانكشير الإنجليزية بسهولة.

والسودان ومنذ الاستقلال له علاقات سياسية وإقتصادية مع معظم دول العالم وقوة العلاقة إختلفت باختلاف الأنظمة السياسية في السودان فتارة قويت العلاقات مع دول المعسكر الشرقي ودولة الاتحاد السوفيتي السابقة وتارة أخرى قويت مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبا والفترة الأخيرة تطورت العلاقة مع الصين ودول شرق آسيا.

وعموماً يمكن أن نقول بأن علاقات السودان الخارجية الاقتصادية تعتبر تحدى في حد ذاتها. وهذا التحدي يتضمن عدد من التحديات التفصيلية مثل تحدي تجاوز المديونية الخارجية وتحدى دخول السودان في علاقات اقتصادية ثنائية فضلاً على إنضمامه إلى التكتلات الإقليمية والدولية المهمة. وكذلك نشير إلى أن المنافسة الخارجية والإغراق تعتبران من التحديات البارزة أمام الاقتصاد السوداني وسنحاول مناقشة هذا الفصل من خلال تسليط الضوء على بعض هذه التحديات مع إضافة بعض الأطر النظرية المتعلقة بها.

ثانياً: أهمية العلاقات الإقتصادية الدولية

لا تستطيع الأمم العيش بمفردها مثلها في ذلك مثل الأفراد الذين لا يستطيعون العيش بمعزل عن غيرهم، فالفرد يمكنه أن يعيش حياة بدائية إذا ما إنعزل وإكتفي ذاتياً، ولكن هناك حدود لقدرته على توفير إحتياجاته. وترتبط هذه الحدود بالتخصص وتقسيم العمل. فمع التقدم والتكنولوجي الذي سمح باكتشاف النار وإكتشاف الذرة واقتحام الفضاء الخارجي زاد نطاق التخصص ومن ثم زاد عدد السلع والخدمات التي يمكن أن تشبع حاجات الإنسان فأصبح الإنتاج في أحيان كثيرة يفيض عن الحاجات الفردية ومن ثم كان لا بد من تبادل الفوائض مع الغير الذي له سلع وخدمات أيضاً فائضة عن حاجته نتيجة لتخصصه، إذن فالتخصص استلزم التجارة.

وجزء كبير من التجارة يتم بين أفراد الدولة الواحدة ففي القرون الوسطى عندما كان تسعة أعشار سكان العالم يعيشون ويعملون في المزارع، وعندما كانت وسائل الإنتاج

وأساليبه على درجة كبيرة من البساطة والبدائية وعندما كانت الدخول منخفضة، كان حجم السلع التي يتم الاتجار فيها يتم حملها لمسافات بعيدة للغاية. وفي عصرنا الحالي لا تزيد التجارة بين أفراد دول متعددة عن خمسة أو ستة بالمائة عن إجمالي التبادلات على مجرى على مختلف السلع والخدمات. ولكن نشير إلى أن هذه النسبة الضئيلة تزيد قيمتها عن مئات المليارات من الدولارات سنوياً.

ولقد أصبحت التجارة الدولية مسألة حياة أو موت للعديد من الدول في العصر الحالي. فعندما كان سكان العالم حوالي ٣٠ مليون نسمة ربما كان في إستطاعتهم توفير مستلزمات الحياة لأنفسهم ولكن عندما يتضاعف هذا الرقم مع عدم زيادة الموارد المتاحة لدى مجموعة كبيرة من الدول فلا بد من التعاون الدولي لتوفير مستلزمات الحياة البشرية.

وفي منحى ذى صلة يمكن أن نقول بأنه في العصر الحالي ومع نمو التجارة الدولية وظاهرة العولمة والمنافسة بين الدول تحاول كل دولة أن تجد لها مكانة مميزة بين دول العالم. وهذه المكانة لا تأتي من فراغ وإنما بتطوير إقتصادها وتوسيع حجمه وإنتاج سلع وخدمات تكون أكثر تنافسية. وعليه فإن الدول تحاول أن تتخصص في إنتاج السلع والخدمات لعدد من الأسباب يمكن أن نذكرها من الآتي:

(أ) الظروف الطبيعية

لقد تؤدى الظروف الطبيعية السائدة في دولة ما إلى أن تتخصص في إنتاج بعض المواد الأولية أو في النشاط الزراعي أو الصناعي. فبعض الدول قد تنفرد بتوفر المواد الخام في باطن أراضيها كالبترول في بعض الدول العربية والحديد في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا، ومن ثم تزداد أهمية هذه الدول باعتبارها منتجة لهذه المواد الخام. وقد تمتاز بعض الدول بتربة خصبة ومناخ ملائم وكمية من المياه ملائمة للري مثل السودان والبرازيل ومن ثم تخصص هذه الدول في إنتاج بعض المنتجات الزراعية.

(ب) التفاوت في عرض العمل ورأس المال

تحاول بعض الدول أن تنتج خدمات لها وللعالم الخارجي ليس فقط لما يتوفر لها من موارد طبيعية وإنما أيضاً لما يتوافر لها من موارد بشرية ورأس مال.

وبعض الدول لها وفرة في الأيدي العاملة، مثل الدول النامية المزدحمة بالسكان في حين ليس لديها رأس المال اللازم للصناعة. وفي هذه الحالة تتجه هذه الدول إلى إنتاج السلع ذات الكثافة العمالية العالية مثل صناعة الغزل والنسيج والصناعات الزراعية. وفي اتجاه آخر يقل عرض العمل في بعض الدول في حين يزيد رأس المال وفي هذه الحالة تتجه هذه الدول إلى إنتاج السلع والخدمات التي تتميز بالكثافة الرأسمالية. وهذه الحالات نجدها في الدول الصناعية الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

(ت) توافر التكنولوجيا الحديثة

المقصود هنا هو تلك الدول التي توفر لها السبق في إنتاج التكنولوجيا (سواء عن طريق الاختراع أو الابتكار). وفي هذه الحالة تصبح الدولة في وضع يسمح لها بإنتاج سلع ومعدات إنتاجية غالية الثمن وعلى جانب كبير من التعقيد الإنتاجي ومثل هذه السلع لا تكون موجودة في الدول الأخرى على الأقل في فترة ظهورها. ومثل هذا الوضع يسمح للدولة المنتجة للتكنولوجيا بأن تكون في وضع تنافسي قوي ونتيجة لحوجة الدول الأخرى لهذه التكنولوجيا فانها تجد شروط قاسية لتملكها. لذلك تحاول كثير من الدول الصناعية وبعض الدول الأخرى أن تتخصص في أنواع معينة من التكنولوجيا لتحقيق عوائد كبيرة من تجارتها العالمية.

ومما سبق يمكن أن نقول بأن الأهمية والحاجة للعلاقات الاقتصادية الدولية تكون للأسباب الآتية:

١. الزيادة في أعداد سكان العالم.

٢. التفاوت في توفر الموارد الطبيعية.

٣. التفاوت في رأس المال.

٤. التفاوت في الأيدي العاملة في التقدم التكنولوجي.
٥. الحصول على النقد الأجنبي.
٦. سد النقص في الاحتياجات الغذائية والاحتياجات الأخرى.

وعليه فإن معظم الدول تحتاج إلي التجارة الخارجية لتكوين رصيد كبير من النقد الأجنبي ينعكس على إستقرارها الاقتصادي. وحتى تصل الدول أو الدولة إلى مكانة مرموقة في التجارة الخارجية فلا بد من دراسة أوضاعها ومقوماتها الداخلية حتى تتمكن من تقديم سلع وخدمات تتوافق مع مقدراتها وتكون أكثر تنافسية في العالم الخارجي.

ثالثاً: أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية للسودان

تعتبر التجارة الخارجية أو العلاقات الاقتصادية الدولية مهمة للسودان للأسباب الآتية:

أ. تساعدة في إستغلال أكبر قدر من موارده الطبيعية الكامنة.

ب. تؤدى إلى تحسين الأوضاع في مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل إستقرار سعر الصرف وتوازن ميزان المدفوعات وزيادة الطلب على المنتجات الوطنية وسد النقص في الخامات والآلات والمعدات وبعض السلع الغذائية.

ت. موضوع المديونية الخارجية.

ث. الحوجة لرأس المال الأجنبي.

ج. الحوجة للتكنولوجيا.

سوف نناقش أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية للسودان في محوري مؤشرات الاقتصاد الكلي والمديونية لاحقاً أما بقية المحاور سنناقشها أكثر تفصيلاً على النحو التالي[1]:

(أ) العلاقات الدولية ومدي الاستفادة منها في إستغلال الموارد الطبيعية

يعتبر السودان من الدول ذات الوفرة في الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ويمكن أن نفصل ذلك على النحو التالي:

---

[1] د. سليمان سيد أحمد السيد، الزراعة وتحديات العولمة، مركز الدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولي ، مطبعة جامعة الخرطوم، الخرطوم،١٩٩٩م، ص٢٥ -٢٧.

(١) المناخ

كان مناخ السودان قبل إنفصال الجنوب يقسم إلى خمسة أقاليم وبعد الانفصال يمكن أن نقسم مناخ السودان على النحو التالي:

(أ) المنطقة الصحراوية

تغطي ١٧١مليون فدان بنسبة ٣٠,١٪ من مساحة السودان (قبل إنفصال الجنوب) وتتميز بضعف هطول الأمطار والتي تتراوح بين صفر و٧٥ مم/ سنة كما تتميز بضعف الغطاء النباتي باستثناء مناطق الأودية.

(ب) المنطقة شبه الصحراوية

وتقدر المساحة الإجمالية لشبه الصحراء بنحو١١٥,٧ مليون فدان وتغطي حوالي ١٩,٣٪ من المساحة الكلية للسودان (قبل الإنفصال) وتتفاوت كمية الأمطار فيها بين ٧٥ – ٣٠٠مم/ سنة. وتتميز بضعف الغطاء النباتي.

(ت) منطقة السافنا الخفيفة الأمطار في الأراضي الرملية

وتقدر المساحة الاجمالية لها بنحو ٧٧ مليون فدان بنسبة ١٣٪ من المساحة الكلية للسودان (قبل إنفصال الجنوب). وتتفاوت فيها كمية الأمطار بين ٣٠٠ – ٤٠٠مم/ سنة. وهي منطقة رئيسية للزراعة التقليدية.

(ث) منطقة السافنا الخفيفة الأمطار في السهول الطينية الوسطي

وتقدر مساحتها الإجمالية بحوالي ٨٥,٥ مليون فدان وتغطي حوالي ١٤٪ من المساحة الكلية للسودان (قبل إنفصال الجنوب). وتتراوح الأمطار فيها بين ٤٠٠-٨٠٠مم/ سنة وتتركز فيها مشاريع الزراعة الآلية.

وكذلك توجد مناطق الفيضانات والمناطق الجبلية وتقدر مساحتها بحوالي ٩,٦٪ ، ١,٥٪ علي الترتيب من المساحة الكلية للسودان قبل الإنفصال.

وعموماً يمكن أن نقول بأن المناخ المداري هو السائد في السودان ويتميز بارتفاع درجات الحرارة في معظم أيام السنة ويتدرج هذا المناخ بين الجفاف والرطوبة حسب الإقليم المداري.

(٢) الموارد المائية

ويعتبر السودان من الدول الغنية بالمياه علي مستوي العالم كما يتميز بتعدد المصادر المائية في مختلف أقاليمه. ويحتضن السودان أكبر وأعذب الأنهار ألا وهو نهر النيل ورافده النيل الأبيض والأزرق ونهر عطبرة. وبالإضافة إلي ذلك ينتشر في السودان عدد من الأنهار الموسمية الصغيرة والخيران وغيرها . وتقدر موارد المياه في السودان بنحو ٣٤,٧٥ مليار متر مكعب قبل إنفصال الجنوب وأغلبها من المياه النيلية . وتعتبر الأمطار من المصادر الأساسية للمياه في السودان وتقدر كميتها السنوية بحوالي ١٠٩٤,٢ مليار متر مكعب قبل الانفصال . وبالإضافة إلي الأنهار والأمطار توجد في السودان المياه الجوفية في مناطق متعددة[١] .

(٣) الأراضي

لا زال السودان يعد من الدول الأكبر مساحة على مستوى العالم وهو من أكبر البلدان العربية والأفريقية مساحة. وأغلب مساحة السودان عبارة عن أرض منخفضة يتراوح إرتفاعها بين ٥٠٠ إلي ١٥٠٠ متر وهذه الأراضي تحفها عدد من المرتفعات مثل مرتفعات البحر الأحمر ومرتفعات دارفور ومرتفعات جبال النوبة وتلال الأنقسنا والتلال الضخرية قليلة الإرتفاع في سهول البطانة والجزيرة [٢]. وتتكون سهول السودان من أنواع مختلفة من التربة يمكن تفصيلها على النحو التالي:

أ. التربة الرملية في إقليم الصحراء وشبه الصحراء في شمال وغرب السودان.

---

[١] لمزيد من الأرقام حول المياه أنظر: المرجع السابق، ص٣٠ -٣٥.

[٢] د. زينب الزبير الطيب، دراسات سودانية، الخرطوم، ٢٠١٠م. ص ٣١.
edu.uofk.edu/multisites/UofK_edu/images/stories/.../a-sudanese.pdf

ب. التربة الطينية في أواسط وشرق السودان.
ت. مجموعة التربات السلتية على ضفاف الأنهار.
ث. التربة البركانية الخصبة في جبل مرة.

وتمثل الأراضي الصالحة للزراعة ٢٠٠ مليون فدان والمستغل منها قد يصل إلي ٢٥٪ في أحسن الحالات.

إضافة إلى المناخ المناسب والأراضي والمياه نلاحظ أن السودان يمتلك ثروات طبيعية أخرى كالغابات والثروة الحيوانية والبترول والذهب والمعادن الأخرى. وهذه الموارد على سبيل المثال وليس الحصر.

وعموماً نشير إلي أن السودان يتمتع بموارد طبيعية متنوعة وكبيرة تؤهله بأن يكون من أكبر الدول العربية والأفريقية بل وقد تؤهله بأن يلعب أساسياً في التجارة الدولية. ونشير إلى أن المشكلة الأساسية التي تواجه السودان في محور الموارد هي كيفية تسخير هذه الموارد وتحويلها إلى منافع إقتصادية. ومن هنا تنبع أهمية العلاقات الاقتصادية الدولية بالنسبة للسودان في محور الموارد فهذه العلاقات تتيح للسودان فرص أكبر للاستفادة من موارده الطبيعية وذلك عن طريق عدة وسائل أهمها توفير التمويل اللازم وتوفير التكنولوجيا.

(ب) العلاقات الدولية ومدي الاستفادة منها في نقل التكنولوجيا الحديثة

تعتبر التكنولوجيا الحديثة عنصر مهم من عناصر تطوير الاقتصاد السوداني بصورة عامة. وبعض الأدبيات الاقتصادية ترى بأنه حتى ينمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١٪ يجب أن تكون الأصول المنتجة بنسبة ٣٪ إلي ٤٪ وهذا الأمر يتطلب رصيد مقدر من التكنولوجيا المتمثلة في العدد والآلات والمعدات والحواسيب... الخ. ونشير إلى أن السودان حتى الآن لم يتمكن من الاعتماد على ذاته في مجال إنتاج التكنولوجيا الحديثة كما لم يتمكن من توطين التكنولوجيا المستوردة بدرجة كبيرة. وعليه فإن هناك ضرورة لتطوير التكنولوجيا في السودان وهناك ضرورة لاستيراد التكنولوجيا الحديثة من الخارج وتوطينها وهذا الأمر يتطلب علاقات إقتصادية دولية. وفي هذا السياق يجب أن نتعامل مع مسألة إستيراد

التكنولوجيا الحديثة للسودان بالاعتبارات العلمية حتي نتجنب سرعة التلف للأجهزة والمعدات وخاصة المعدات الكهربائية والمعدات الخاصة بمياه الشرب (أدوات السباكة). والسياق العلمي لإستيراد التكنولوجيا الحديثة (الآلات، المعدات، الأجهزة، الأدوات الكهربائية... الخ) يجب أن يكون وفقاً للطريقة العلمية لعروض التوريد. وأعتقد أن التعامل العلمي لعروض التوريد للمعدات الإنتاجية والاستهلاكية يعتبر مطلب علمي مهم من متطلبات الاقتصاد السوداني وذلك للأسباب الآتية:

١. يصب في خانة الجدوى الفنية والاقتصادية للمشروعات.

٢. يقلل من نسب الإهلاك للمعدات.

٣. يصب في خانة التوظيف الأمثل للاقتصاد.

٤. يرفع من القدرات الانتاجية للاقتصاد (معدات وآلات ذات مواصفات عالية).

وهذه المحاور تصب في خانة تجويد الإنتاج المحلي من السلع والخدمات وتمكين الاقتصاد السوداني. وعليه يجب أن يبنى القرار الخاص باستيراد التكنولوجيا الحديثة سواء لأغراض الإنتاج أو الاستهلاك على المسائل العلمية.

(ت) العلاقات الدولية وضرورتها لتوفير لرأس المال

لم تعد التنمية الاقتصادية عبارة عن خطط وبرامج وإذا لم تجد الخطط والبرامج التمويل الكافي فإنها تصبح (حبر على ورق). وتميزت كثير من برامج التنمية الاقتصادية في السودان بضعف نسب التنفيذ بسبب ضعف التمويل. ولم يعد التمويل من المصادر المحلية في السودان يغطي كل حاجة التنمية الاقتصادية والاجتماعية من رأس المال لذلك تأتي أهمية المصادر الخارجية كمحور مهم للتدفقات الرأسمالية اللازمة لعمليات التنمية.

والمصادر الخارجية للتمويل تتطلب علاقات إقتصادية دولية قوية مع الدول والبنوك والصناديق الإقليمية والدولية. وعليه فإن العلاقات الاقتصادية في محور التمويل تتطلب بناء علاقات جيدة مع الجهات الآتية:

١. صندوق النقد الدولي.

٢. مؤسسات التمويل الإقليمية والعربية.

٣. الدول المانحة.

٤. رجال الأعمال والشركات الأجنبية.

وعموماً يمكن القول بأن السودان في حاجة كبيرة لرأس المال الأجنبي لتمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وهذه المسألة تحتاج إلى خلق علاقات قوية مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية. وكذلك تحتاج إلى برامج ترويجية حديثة لجذب المستثمرين الأجانب كما تحتاج إلى مجهودات أخرى فيما يتعلق بالاستثمار خاصة في محددات الاستثمار غير التقليدية كالمخاطرة والكفاءة الإدارية والتقدم التقني والخدمات المصاحبة للاستثمار.

رابعاً: تطور التنظيم الدولي سياسياً واقتصادياً

يهدف التنظيم الدولي إلى دعم الروابط الاقتصادية بين أسرة المجتمع الدولي من أجل الرخاء. وقد كان تطور الثورة الصناعية وما أدت إليه من تطور هائل في وسائل الإنتاج والنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية أبعد الأثر في التقارب بين الدول في النواحي الاقتصادية فقد أحست الدول بتداخل مصالحها مع مصالح غيرها، وأن السلام الدائم لا يتحقق إلا بالقضاء على الحواجز الاقتصادية بينها. وتدرجت العلاقات السياسية والاقتصادية بين الدول حتى وصلنا إلى الوضع الحالي للتنظيم الدولي. ويمكن أن نتناول هذا التدرج على النحو التالي[1]:

أولاً : نجد أنه قبل نشأة عصبة الأمم ظهرت نماذج عملية للتنظيم الدولي تمثلت في صورة مؤتمرات دولية ولجان دولية وإتحادات دولية ومن أهم هذه المؤتمرات التحالف المقدس الذي وقعت معاهدته في مؤتمر فيينا عام ١٨١٥م الدول الأربع الكبرى آنذاك (روسيا،

---

[1] د. عادل عبد الرازق، دور منظمة الوحدة الأفريقية في مواجهة المشكلات الاقتصادية في أفريقيا من ١٩٦٣-٢٠٠٢م، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢م، ص ٢٥-٣٢

بروسيا، النمسا، بريطانيا العظمى)، بغرض تنظيم أوربا بعد الفوضى التي خلقتها حروب نابليون وبحث المصالح المشتركة بين الدول الكبرى.

ومن هذه المؤتمرات أيضاً الوفاق الأوروبي الذي نشأ خلال القرن التاسع عشر عن إيمان من دول أوروبا بأن مصالحها العليا المشتركة تحتم عليها وجود مؤتمر لا لتحقيق الوحدة، ويشبه الوفاق للتحالف المقدس من حيث أسس تنظيمه. كما عقدت مؤتمرات أوروبية أخرى كان أهمها مؤتمرات لاهاي في أعوام ١٨٩٩ – ١٩٠٧م الخاصة بقواعد الحرب والحياد ووسائل فض النزاعات بالطرق السلمية وتنظيم المصالح المشتركة. وقد دفعت هذه المؤتمرات الدول الأمريكية إلى المزيد من التقارب فيما بينها خوفاً من أن يؤدى التكتل الأوروبي إلى التدخل في شؤون أمريكا. وقد تمثل تقارب الدول الأمريكية في صورة مؤتمرات دورية إنتهت بتكوين الاتحاد الأمريكي إلى أن قررت معاهدة (ريودبوجوتا) في عامي ١٩٤٧ ، ١٩٤٨م إنشاء منظمة الدول الأمريكية.

ومع تطور العلاقات الدولية ونموها في أوائل القرن التاسع عشر ظهرت أجهزة دولية فنية تركزت مهمتها في زيادة التعاون الدولي في غير المجالات السياسية، وقد تمثلت في شكل لجان متخصصة تضم مندوبين من الدول المعنيين ومن أمثلتها اللجان النهرية الدولية. فقد قررت معاهدة باريس الموقعة عام ١٨١٤م ومعاهدة فيينا الموقعة عام ١٨١٥م إنشاء هيئات خاصة تتولى الإشراف على حرية الملاحة في الأنهار الدولية التي تمر بأكثر من دولة مثل لجنة نهر الراين وقد كانت هذه اللجان تتولى الإشراف على تطبيق هذه المعاهدات الخاصة بالملاحة في الأنهار الأوروبية الدولية وصدر في سبيل ذلك قرارات تتولى الدول المعنية عن طريق تشريعاتها الوطنية وقد كانت لجنة نهر الدانوب تتمتع باختصاصات تنفيذية ولائحة كما كانت لجنة نهر الراين تتمتع باختصاصات قضائية لمنازعات الأفراد.

وأنشأت الدول الأوروبية لجان على الأحوال الصحية في مستعمراتها الأفريقية والآسيوية في الشرق الأوسط وأنشأت كذلك اللجان المالية الدولية لتنظيم الأحوال المالية في مستعمراتها ولتحصيل الديون من الدول المدينة مثل لجنة اليونان عام ١٨٩٧م ومجلس

إدارة الدين العثماني عام ١٨٩٥م ولجنتي الدين الصيني والمراكشي. وظهرت أيضاً الاتحادات الدولية الإدارية وهي عبارة عن هيئات أنشئت لتنظيم بعض المرافق العامة الدولية بهدف رعاية المصالح المشتركة الناتجة عن إتساع التجارة والاتصالات الدولية وتميزت بوجود هيكل إداري مشترك وقد إقتصرت بعض هذه الاتحادات على تنظيم علاقات فنية بين دول منطقة معينة في حين تتمتع البعض الآخر بالصفة العالمية وكان يضم دولاً غير أوروبية ومن أمثلة هذه الاتحادات ما نشأ في مجال النقل والمواصلات مثل إتحاد التلغراف الدولي وإتحاد البريد العالمي ومكتب النقل الدولي وهيئة الطيران الدولي التي أنشئت عام ١٩١٩م وحلت محلها هيئة الطيران المدني الدولية منذ عام ١٩٤٢م. ومنها ما نشأ لتحديد أهداف إقتصادية مباشرة مثل الاتحاد الدولي لنشر التعريفات الجمركية وإتحاد صناعة السكر. ومنها ما نشأ في المجال العلمي والاجتماعي مثل المكتب الدولي للموازين والمقاييس وإتحاد حماية الملكية الأدبية ومكتب العمل الدولي. ولا يزال عدد من هذه الاتحادات تباشر عملها حتى الآن بعد أن شهدت تطورات بما يتلاءم وصورة التنظيم الدولي الحديث.

هذا ولم تكن الصور السابقة من المؤتمرات واللجان المتخصصة والاتحادات الدولية منظمات دولية بالمعنى الفني لهذا الاصطلاح إذا لم تتمتع بالشخصية القانونية المستقلة ولم تمس سيادة الدول الأعضاء بل كانت مجرد أداة تنسيق بينها، إلا أنه يمكن القول أنها مهدت لقيام المنظمات الدولية في القرن العشرين، فضلاً عما حققته من تقارب بين أعضاء الجماعة الدولية الخاصة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ومن ثم كانت الدعوة صريحة لضرورة الاتحاد والتنظيم بين دول العالم وساد العالم كله أفكار تدعوا إلى التعاون بين الدول والمجتمعات.

ثانياً : منذ القرن العشرين ونتيجة للصراع الاستعماري بين الدول الأوروبية وما أدت إليه من حروب بينها ترتب عليها إزدياد التخلف الاقتصادي والاجتماعي لعدد كبير من الدول المستعمرة في آسيا وأفريقيا، كما أصبح السلام الدولي مدلولاً جديداً واسع لا

يكتفي بمجرد تحريم القوة فقط وإنما يستند أيضاً إلى التعاون الدولي، في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولذلك جعلت المنظمات السياسية من دعم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وظيفة هامة من وظائفها، كما أقامت صلات وثيقة مع المنظمات الفنية المتخصصة، ولذا فقد جاء عهد عصبة الأمم ليقر بضرورة التعاون الدولي في المسائل الاقتصادية.

ويمكن القول أنه رغم عوامل الضعف في تجربة عصبة الأمم وفشلها في تجميع دول العالم تحت رايتها وأيضاً تكون أداة فعالة للحفاظ على السلام الدولي إلا أنها قد حققت بعض النجاحات في مجال النشاط الاقتصادي والاجتماعي فقد كانت من الناحية العملية في حكم المركز الرئيسي للهيئات الدولية الفنية وسعت إلى التنسيق معها دون ضمها إليها بل أن وجود العصبة نفسه قد أتاح خلق عدد من هذه الهيئات ومع ذلك فقد عجزت عصبة الأمم في مواجهة الأزمة الاقتصادية العالمية من ١٩٢٩م وحتى ١٩٣١م.

ويمكن الإشارة أيضاً إلى أنه بجانب عصبة الأمم فقد نشأت في قارات أوروبا وآسيا وأمريكا بعض المنظمات الإقليمية التي تضم مجموعة محددة من الدول تجمعها روابط ومصالح مشتركة خاصة في الفترة السابقة لقيام الحرب العالمية الثانية ومن هذه المنظمات: الاتحاد الأمريكي والكومنولث والتحالف الصغير من تشيكوسلوفاكيا ويوغسلافيا ورومانيا عام ١٩٢٣م وكذلك الحلف البلقاني بين تركيا واليونان ويوغسلافيا عام ١٩٢٤م.

وأستمرت المنظمات واللجان الدولية المتخصصة التي نشأت قبل عصبة الأمم عام ١٩١٩م في القيام بدورها في مجالات التعاون الدولي المختلفة، كما نشأت منظمات جديدة في مجال التعاون الاقتصادي والتجاري مثل منظمة المواصلات والترانزيت ومنظمة الصحة العالمية والمنظمات الاقتصادية والمالية. وفي المجال القضائي المحكمة الدائمة للعدل الدولي. ونظراً لكون هذه المنظمات تلعب دوراً هاماً في تنسيق أوجه التعاون الدولي فضلاً عن حاجتها إلى الدعم والتمويل المالي فكان لا بد من الربط بينها وبين

عصبة الأمم ولذا نصت المادة ٢٤ من عهد عصبة الأمم على أن توضع اللجان والمنظمات الموجودة قبل قيام العصبة وكذلك التي تنشأ مستقبلاً تحت إشرافها وهو ما تم بالنسبة لمنظمة العمل الدولية ومنظمة الصحة العالمية وغيرها.

ثالثاً : ثم جاء ميثاق الأمم المتحدة ليمنح عناية أكثر تنظيماً وأشمل لصور التعاون الاقتصادي والاجتماعي والثقافي فنص في الديباجة على إستخدام الأداة الدولية في ترقية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعاً وفضلاً على ذلك فقد أولى التنظيم الدولي عناية متخصصة بصور التخلف الاقتصادي وما يترتب عليه من إضطرابات في مختلف المجالات وقد جعلت هذه المنظمات من التعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية حقيقة واقعة وهي تمثل اليوم بنشاطها المتزايد وما حققته من نجاح سمة مميزة من سمات التنظيم الدولي في الوقت الحاضر.

وقد قامت الأمم المتحدة لتعنى بجانب تحقيق الأمن الجماعي بتنظيم التعاون الدولي في المسائل الاقتصادية والاجتماعية فقد نصت ديباجة الميثاق على تعهد شعوب الأمم المتحدة بأن تطلع بالرقي الاجتماعي وأن ترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح وأن تستخدم الأداة الدولية في تنمية الشئون الاقتصادية والاجتماعية للشعوب جميعاً. وخصص الميثاق الفصل التاسع كله لتناول التعاون الاقتصادي والاجتماعي. ولتحقيق هذا الهدف أنشأت الأمم المتحدة المجلس الاقتصادي والاجتماعي كفرع من فروع الهيئة.

ويمكن القول أن الاعتبارات الاقتصادية والاجتماعية قد أصبحت اليوم تمثل مكانة متقدمة في أولويات العلاقات الدولية وقد ساعد على ذلك عاملان إحداهما تمثل في إختفاء الاتحاد السوفيتي ومعه كل الدول التي كانت تسمى بالكتلة الشرقية وتتمثل العامل الثاني في طبيعة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية في الدول عامة حيث أصبحت هذه المشكلات تفوق قدرة الدول فرادى على مواجهتها الأمر الذي حتم ضرورة العمل الجماعي من أجل التصدي لهذه المشكلات. وإتساقاً مع هذه التطورات فقد اتجهت الآراء إلى وجوب العمل من أجل زيادة الآليات ذات الصلة كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي

ومؤسسات التمويل الدولية وكذلك الاتجاه إلى الدعوة إلى وضع إطار قانوني متكامل للعلاقات الاقتصادية الدولية وما تحقق بالفعل في إطار اتفاقية الجات وما إرتبط بها من إنشاء منظمة دولية خاصة عرفت بمنظمة التجارة العالمية.

خامساً: التنظيمات والمنظمات الاقتصادية الدولية

يحتوى الاقتصاد العالمي في الوقت الحالي على مجموعة من التنظيمات والمنظمات الاقتصادية الدولية التي تساعد في مجال التعاون الاقتصادي والتجارة الدولية. ولعل أهم ما إرتضاه المجتمع الدولي حتى الآن من منظمات يرتكز على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. كما أن أهم إتفاقية اتفقا على وجودها تتمثل في الاتفاقية العامة للتجارة الجمركية (الجات) وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية والمعروف بالانتكاد. وأخيراً برزت منظمة التجارة العالمية كأهم منظمة عالمية لتنظيم التجارة الدولية. وفي هذا الجزء من الكتاب سنسلط الضوء على هذه المنظمات والتنظيمات لأهميتها في واقع النظام الدولي الحالي وأهميتها للسودان كدولة تحاول أن تنهض باقتصادها وتحاول أن ترفع من وجودها ومكانتها في مضمار التجارة الدولية.

أولاً : صندوق النقد الدولي

حتى عام ٢٠١٤م بلغ صندوق النقد الدولي حوالي (٦٩) عام من عمره. وعند توقيع إتفاقية صندوق النقد الدولي في منتصف الأربعينيات من القرن الماضي كان الاتفاق بين (٣٩) مؤسسة على قيام الصندوق. وقبل إنشاء صندوق النقد الدولي لم تكن المؤسسات العالمية والدول تدرى كيف تعمل على إدارة الاقتصاد العالمي. والآن وبعد هذه الفترة يعتبر الصندوق من أكثر المنظمات الدولية تأثيراً في الاقتصاد العالمي. وحتى عام ٢٠١٣م بلغت الدول الأعضاء في الصندوق حوالي ١٨٨ دولة. وتطورت أنشطة الصندوق عبر العهود المختلفة وجاءت أهم أنشطته في الوقت الحالي علي النحو التالي[١]:

---

[١] **صندوق النقد الدولي، تقرير عام ٢٠١٣م**

www.imf.org/external/arabic/pubs/ft/ar/٢٠١٣/pdf/ar١٣_ara.pdf

أ. تقديم المشورة للبلدان الأعضاء حول إعتماد السياسات التي يمكن أن تساعدها على منع وقوع الأزمات المالية أو حلها عند وقوعها بالإضافة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وتعجيل النمو الاقتصادي وتخفيف حدة الفقر.

ب. إتاحة التمويل بصفة مؤقتة للبلدان الأعضاء لمساعدتها في معالجة المشكلات المتعلقة بميزان المدفوعات. أي عندما لا تجد لديها ما يكفي من النقد الأجنبي لأن مدفوعاتها إلى البلدان الأخرى تتجاوز إيراداتها من النقد الأجنبي.

ت. تقديم المساعدات الفنية والتدريب للبلدان بناءاً على طلبها لمساعدتها في بناء الخبرات والمؤسسات اللازمة لتنفيذ السياسات الاقتصادية السليمة.

والأغراض الواردة أعلاه جاءت في ديباجة تقرير الصندوق للعام ٢٠١٣م. أما أهداف الصندوق في اتفاقية تأسيسه فقد جاءت علي النحو الآتي[١]:

أ. تشجيع التعاون النقدي الدولي عن طريق هيئة دائمة تهيئ سبل التشاور والتعاون بشأن المشكلات النقدية الدولية.

ب. تيسير التوسع في النمو المتوازن في التجارة الدولية مما يسهم في زيادة فرص العمل ورفع مستوى الدخل الحقيقي بصفة مستمرة وتنمية الموارد الإنتاجية لجميع البلدان الأعضاء باعتبارها أهدافاً أساسية للسياسات الاقتصادية.

ت. العمل على تحقيق أسعار الصرف، والحفاظ على ترتيبات منظمة للصرف بين عملات البلدان الأعضاء، وتجنب التنافس في تخفيض قيم العملات.

ث. المساعدة على إقامة نظام مدفوعات متعدد الأطراف بالنسبة للمعاملات الجارية بين البلدان الأعضاء وإلغاء قيود الصرف الأجنبي التي تعيق نمو التجارة العالمية.

ج. توفير الثقة بين البلدان الأعضاء عن طريق إتاحة موارد الصندوق العامة لها بصورة مؤقتة وبضمانات كافية، ومن ثم إعطائها الفرصة الكافية لتصحيح الاختلالات التي

---

[١] **صندوق النقد الدولي، إتفاقية تأسيس صندوق النقد الدولي، الطبعة العربية، واشطن، ٢٠١١م، ص٢.**
https://www.imf.org/external/pubs/ft/aa/ara/index.pdf

تصيب موازين مدفوعاتها دون اللجوء إلى تدابير من شأنها الإضرار بالرخاء على المستوى الوطني أو الدولي.

ح. تقصير أمد الاختلال في موازين المدفوعات الدولية للبلدان الأعضاء وتخفيف حدته وفقاً لما ورد آنفاً.

وجاءت إتفاقية صندوق النقد الدولي في واحد وثلاثون مادة وفي هذا الكتاب نستعرض الآتي:

(١) الوضع القانوني للصندوق

يمنح الصندوق الوضع القانوني والامتيازات التي تنص عليها المادة التاسعة في أراضي كل بلد من بلدانه الأعضاء حتى يتمكن من القيام بالوظائف المنوطة به. وأقرت المادة التاسعة من إتفاقية تأسيس الصندوق على حق الصندوق في التعاقد وإكتساب الأموال الثابتة والمنقولة والتصرف فيها وكذلك حق التقاضي. وكذلك منحت هذه المادة ممتلكات الصندوق وأصوله الحصانة من التفتيش أو الاستيلاء أو المصادرة أو نزع الملكية وكذلك هناك بعض الحصانات منحت للمسئولين وموظفي الصندوق. وأعفت المادة التاسعة الصندوق وممتلكاته ودخله فضلاً على معاملاته وعملياته من جميع الضرائب والرسوم الجمركية وكذلك بعض من المسئولية القانونية المتعلقة بتحصيل أو دفع أي ضرائب أو رسوم[١].

(٢) التنظيم والإدارة

يتألف الهيكل التنظيمي للصندوق من الآتي[٢]:

خ. مجلس المحافظين (محافظ ومحافظ مناوب يعينه كل بلد).

د. المجلس التنفيذي (مسئولية تسيير الأعمال بتفويض من مجلس المحافظين).

ذ. المدير العام (يختاره المجلس التنفيذي من غير المحافظين ويتولى رئاسة المجلس).

---

[١] المرجع السابق، ص٢٦.

[٢] المرجع السابق، ص٢٩

ر. الموظفين (التنفيذي ولا يملك حق التصويت).

(٣) توزيع صافي الدخل والاحتياطات

تشير الاتفاقية إلى أن الصندوق يقرر سنوياً مقدار صافي دخله الذي يودع في الاحتياطي العام أو الخاص و ما يتم توزيعه إن وجد. وعند توزيع صافي الدخل لسنة معينة يتم التوزيع على جميع البلدان بالتناسب مع حصص عضويتها[١]. ويشمل محور التوزيع في اتفاقية الصندوق نقاط أخرى لا داعي لذكرها في هذا الكتاب.

(٤) العضـوية

تقسم العضوية إلى أعضاء أصليون وهم البلدان الممثلة في المؤتمر النقدي والمالي للأمم المتحدة والتي طلبت حكوماتها عضوية الصندوق قبل ٣١ ديسمبر ١٩٤٥م. والأعضاء الآخرون وهم يكونوا ضمن العضوية المتاحة لسائر البلدان وفق التوقيت والشروط التي يقررها مجلس المحافظين. وتستند هذه الشروط، ومنها المتعلق بالاشتراكات، إلى مبادئ متوافقة مع المبادئ المطبقة على البلدان الأخرى الأعضاء بالفعل في الصندوق[٢].

(٥) حقوق السحب الخاصة

وبين عام ١٩٦٣م حين إستشرت المشاكل التي يتعرض لها نظام النقد الدولي وعام ١٩٦٧م كانت هناك دراسة يقوم بها صندوق النقد الدولي حول السيولة الدولية، حيث إتضح أن النسبة من حجم الاحتياطات الدولية وبين حجم التجارية العالمية قد إنخفضت من ٥٧٪ عام ١٩٥٨م إلى ٣٦٪ عام ١٩٦٧م. وتركزت الآراء حول الحاجة إلى أصل جديد بحيث يصبح هذا الأصل كاحتياطي عام غير مشروط ومن هنا بدأ التفكير في نظام حقوق السحب الخاصة (Special Drowing Rights) لإضافة أصل جديد إلى الأصول المكونة للاحتياطيات الدولية وهي الذهب والعملات القابلة للتحويل.

---

[١] **المرجع السابق،ص٣٥**

[٢] **المرجع السابق، ص٣**

وقد قومت وحدة حقوق السحب الخاصة بالذهب والوحدة تساوى ٠,٨٨٨٦٧١ جرام من الذهب النقي، غير أن ذلك لا يعنى أنها كانت مغطاة بالذهب، ولكن كان ذلك بغرض إعتبارها وحدة للقياس. وأعيد تحديد قيمتها كسلة من العملات عقب إنهيار نظام بريتون وودز في عام ١٩٧٣م. وتتألف هذه السلة اليوم من اليورو والدولار الأمريكي والين الياباني والجنيه الأسترليني. وتحدد قيمتها يومياً في موقع صندوق النقد الدولي بالأنترنيت[١].

وأخيراً يمكن القول بأن صندوق النقد الدولي قام بعدد من الإسهامات لعدد من الدول ولكن لا زالت هناك فجوات إقتصادية بين الدول المتقدمة وعدد كبير من الدول النامية ولا زالت الدول النامية تعاني من الأزمات الاقتصادية والديون وغيرها من المشكلات الاقتصادية. ولا نريد أن نقول أن يحل صندوق النقد الدولي كل مشكلات الدول الأكثر فقراً ولكن يجب أن يكون هناك دور فاعل للصندوق في تطوير إقتصادياتها.

وتلاحظ توقف عون الصندوق المادي في الفترات الأخير لبعض الدول كالسودان لأسباب سياسية وليس لأسباب إقتصادية كما يرى عدد من المسئولين في السودان، ويري هؤلاء أن السودان طبق سياسات إقتصادية تؤهله بأن يحظى بدعم الصندوق. وأشارت عدد من الأوراق العلمية إلي ضرورة إصلاح صندوق النقد الدولي حتي يكون أكثر فاعلية وأكثر بعداً عن النواحي السياسية حتي يتمكن من تحقيق الأهداف السامية للاقتصاد العالمي.

ثانياً : منظمة التجارة العالمية World Trade Organization

(أ) فكرة عامة عن منظمة التجارة العالمية

بعد الحرب الثانية بدأت محادثات بين عدد من الدول في العالم بغرض تسهيل عملية التجارة الخارجة وتمخض عن هذه المحادثات إلى ما عرف بالاتفاقية العامة للتعريفات

[١] صندوق النقد الدولي، صحيفة وقائع، ص٢. *www.imf.org/external/arabic/np/exr/facts/pdf/sdra.pdf*

والتجارة (الجات) (GATT). وأصبحت إتفاقية الجات سارية المفعول منذ يناير ١٩٤٨م بعضوية ٢٣ دولة فقط ومقرها الرئيسي مدينة جنيف بسويسرا. وتهدف الجات إلى وضع ترتيبات لضمان حماية الامتيازات الجمركية وتضمن إتفاقية الجات نظاماً عاماً للقواعد التي تحكم العلاقات التجارية بين الدول الموقعة على الاتفاق.

وتعتبر جولة أورجواي (١٩٨٦ – ١٩٩٣م) من أهم جولات المفاوضات في تاريخ الجات حيث أدت إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية إعتباراً من يناير ١٩٩٥م لتحل محل الجات في تنظيم التجارة العالمية.

وعرفت منظمة التجارة العالمية في عدد من التعريفات يمكن أن نأخذ منها الآتي[١]:

- هي: (منظمة دولية تعمل علي حرية التجارة العالمية من خلال إنتقال السلع والخدمات والأشخاص بين الدول، وما يترتب علي ذلك من آثار إقتصادية وسياسية وإجتماعية وثقافية وبيئية وحماية الملكية الفكرية) .

- هي: (عبارة عن إطار مؤسسي واحد يجمع كل الإتفاقيات والوثائق القانونية التي تم التفاوض بشأنها في جولة أرجواي، وتغطي السلع والخدمات، وحماية حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلي إجراءات تسوية المنازعات، ومع الرصد المنظم للسياسات التي يطبقها أعضاء المنظمة بالاضافة إلي ذلك فان هناك عدداً من القرارات والاعلانات الوزارية التي تكمل الاتفاقيات التي تم التوصل إليها).

ولمنظمة التجارة العالمية هدفاً رئيسياً تسعي لتحقيقه وهو تحرير التجارة الدولية، أي تطبيق نظام حرية التجارة الدولية، وفي هذا الإطار تسعي المنظمة لتحقيق الأهداف الآتية[١]:

---

[١] بن عيسي شافيه، آثار وتحديات الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على القطاع المصرفي الجزائري، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، ٢٠١١م.

ص٢٠ -٢١ . *biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/ ١٦٣٥/.../BENAISSI_CHAFIA.PDF.pd...*

١. إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية.
٢. تحقيق التنمية.
٣. حل المنازعات بين الدول الأعضاء.
٤. إيجاد تواصل بين الدول الأعضاء.
٥. تقوية الاقتصاد العالمي.

وفيما يختص بمهام منظمة التجارة العالمية نود أن نشير إلي أنها تشمل الآتي[٢]:

١. الإشراف على تنفيذ الاتفاقيات التنظيمية للعلاقات التجارية بين الدول الأعضاء.
٢. تنظيم المفاوضات التي ستجرى بين الدول الأعضاء مستقبلاً حول بعض المسائل المعلقة وبعض الأمور الأخرى المتفق عليها في جولة أورغواي، فضلا على المفاوضات الرأسية التي تحقق المزيد من تحرير التجارة.
٣. الفصل في المنازعات التي تنشأ بين الدول الأعضاء حول تنفيذ الاتفاقيات التجارية الدولية طبقاً للتفاهم الذي تم التوصل إليه في هذا الشأن في جولة أورجواي.
٤. متابعة أو مراقبة السياسات التجارية للدول الأعضاء وفق الآلية المتفق عليها في هذا الصدد بما يضمن إتفاق هذه السياسات مع القواعد والضوابط والالتزامات المتفق عليها في إطار المنظمة.
٥. التعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك من أجل تأسيس المزيد من التناسق والترابط في مجال رسم السياسات الاقتصادية العالمية وإدارة الاقتصاد العالمي على أسس أكثر كفاءة.

ويتكون الهيكل التنظيمي لمنظمة التجارة العالمية من الهيئات التالية[١]:

---

[١] المرجع السابق، ص٢٧

[٢] المرجع السابق، ص٢٨

[١] ليث محمود حسن، قضايا منظمة التجارة العالمية وإنعكاساتها علي الأردن والدول العربية، ورقة بحثية مقدمة لبرنامج كرسي منظمة التجارة العالمية، الجامعة الأردنية،٢٠١١، ص٩ -١٠.

١. المؤتمر الوزاري

وهو المجلس الأعلى للمنظمة ويتكون من جميع الدول الأعضاء، وتتبع له الأجهزة الأخرى بالمنظمة.

٢. المجلس العام

ويتكون من ممثلي الدول الأعضاء ويجتمع حسب ما يكون ذلك مناسباً ويحل محل المجلس الوزاري في الفترات التي تفصل بين اجتماعاته.

٣. هيئة مراجعة السياسات التجارية:

وتقوم بتنفيذ القواعد والإجراءات التي يحددها المجلس العام، وهي تتعلق بالسياسات والممارسات التجارية وتأثيرها على سريان قواعد النظام التجاري الدولي.

٤. هيئة تسوية المنازعات

وتنظر في كافة المنازعات التي قد تتم بين الدول الأعضاء نتيجة لمخالفة إحداها لنصوص الاتفاقية.

٥. المجالس الفرعية

وتتضمن مجلس السلع، مجلس تجارة الخدمات، مجلس الجوانب التجارية المتعلقة بالملكية الفكرية. وهذه المجالس تقوم بالإشراف على سير الاتفاقيات المتعلقة بهذه المجالات الثلاثة السابقة. وعضوية هذه المجالس مفتوحة لجميع الدول الأعضاء.

٦. اللجان المنفصلة

وهي لجان منفصلة عن المجالس الأخرى ولكنها تتبع المجلس العام وهي لجنة التجارة والتنمية واللجنة المتعلقة بالقيود المفروضة على موازين المدفوعات واللجنة المتعلقة

---

wtochair.ju.edu.jo/Lists/NewsAndEvents/Attachments/١٠/paper.pdf

بالميزانية والمسائل الإدارية والمالية واللجنة المتعلقة بالتجارة والبيئة ويحدد مهام هذه اللجان المجلس العام بينما يختص المجلس الوزاري بإنشائها.

٧. أمانة المنظمة

ومهمتها القيام بجميع المسائل الإدارية للمنظمة. ويقوم المؤتمر الوزاري بتعيين المدير العام ويعاونه أربعة مساعدين. ويقوم المدير العام بتعيين الموظفين ويحدد واجباتهم ومدة خدمتهم.

وفيما يختص بآليات منظمة التجارة العالمية فانها تتمثل في الآتي[1]:

١. آلية صنع القرار داخل المنظمة.
٢. آلية فض النزاعات.
٣. آلية مراجعة السياسات التجارية.

وأما فيما يتعلق بالانضمام والانسحاب من منظمة التجارة العالمية فانه باستطاعة أي إقليم أو دولة الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وكافة الاتفاقات التابعة لها وفقاً للشروط المتفق عليها بين الدول الأعضاء. وتتمثل هذه الشروط في قبول نتائج أورجواي ككل وتقديم التزامات في مجال السلع والخدمات، ومن ناحية أخرى يتولى المؤتمر الوزاري الذي يعقد مرة كل سنتين على الأقل عملية البت في طلبات الانضمام بأغلبية ثلثي أصوات الدول الأعضاء والتي تلتزم بالتقدم بجداول التنازلات في السلع وعروض التعهدات في الخدمات وتتفاوض حولها مع مختلف الدول الأعضاء إلى أن يتم التوصل لاتفاق حول التزامات العضو الجديد. ويحق لأي عضو الانسحاب من المنظمة ويسرى هذا الانسحاب على جميع الاتفاقيات المتعددة الأطراف. ويبدأ مفعول الانسحاب بعد ستة أشهر من التاريخ الذي يتلقي فيه المدير العام للمنظمة إخطاراً كتابياً بذلك[1].

---

[1] المرجع السابق،ص٢٨ -٢٩

[1] المرجع السابق، ص٢٦

(ب) آثار منظمة التجارة العالمية على الدول النامية

أولاً : الآثار الإيجابية

(١) إنعكاس أثر إنتعاش الدول الصناعية على الدول النامية

وفي هذا السياق فإن تخفيف الحواجز الجمركية سيؤدى إلى زيادة حركة التبادل الدولي، وبالتالي زيادة وإنتعاش حركة وحجم الإنتاج القومي في معظم دول العالم خاصة في الدول الصناعية التي تعاني من الركود. فبعض التقديرات تشير إلى زيادة الناتج القومي العالمي بما يعادل ٣٠٠ مليار دولار نتيجة لزيادة حركة التجارة الدولية من خلال تنفيذ الاتفاقات، وإذا كانت هذه التقديرات صحيحة، فهذا يعنى تنشيط الاقتصاد العالمي وخروج الدول الصناعية من حالة الركود الذي تعاني منه منذ بداية التسعينيات وسيعود ذلك بالفائدة على الدول النامية عن طريق زيادة الطلب على صادراتها وبالتالي إنتعاش إقتصادياتها.

(٢) زيادة إمكانية نفاذ صادرات الدول النامية إلى أسواق الدول المتقدمة

ويتم هذا من خلال الإجراءات التي خرجت بها الاتفاقات التي تتيح إمكانيات أكبر لصادرات الدول النامية من السلع التي تتمتع فيها بميزة نسبية واضحة من خلال النفاذ إلى أسواق الدول المتقدمة تدريجياً مثل الإلغاء التدريجي للدعم المقدم من طرف الدول الصناعية المتقدمة إلى منتجيها الزراعيين المحليين والإلغاء التدريجي لحصص وارداتها من المنسوجات والملابس الجاهزة. ونجد أن الدول المتقدمة وبالرغم من تخفيض القيود الجمركية على وارداتها طبقاً لالتزاماتها في الجات لكنها عادت لاستخدام الحوافز غير التعريفية (الجمركية) مثل التقيد غير الاختياري للصادرات وإجراءات الإغراق والرسوم المكافئة وإنعكس ذلك سلباً على صادرات الدول النامية.

ومن النتائج التي توصلت إليها مفاوضات أوروجواي إتاحة فرص أفضل للدول النامية في النفاذ إلى الأسواق العالمية، إلا أن هذا الأمر يثير قلق الدول وهو عدم توصل الاتفاقية الأخيرة لآلية الحد من الإجراءات الرمادية التي كانت تستخدمها الدول المتقدمة الصناعية

خلال الثلاثينيات وأوائل التسعينيات لحماية إنتاجها المحلي والحد من صادرات الدول النامية وقد حصلت الدول النامية على التزام من طرف الدول المتقدمة الصناعية بالسعي نحو التحرير التدريجي بإلغاء حصص التصدير خلال فترة تتراوح بين ٦ إلى ١٠ سنوات، الأمر الذي يمكن الدول النامية من النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية المتقدمة.

(٣) إنتعاش بعض قطاعات الإنتاج في الدول النامية

وإتفاقيات منظمة التجارة العالمية قد ضمنت بعض البنود التي ستعمل على إنتعاش الإنتاج المحلي ومنها:

أ. تخفيض الرسوم الجمركية على إحتياجات الدول النامية من السلع الأساسية ومستلزمات الإنتاج المحلي وسيؤدى ذلك إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وتخفيض معدلات التضخم وليد التكلفة وبالتالي إستقرار الأسعار وزيادة الإنتاج.

ب. قد يكون إلغاء الدعم المقدم من الدول النامية للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية أثر إيجابي على إنتعاش بعض المنتجات الزراعية في الدول النامية التي تقوم باستيرادها الدولة المتقدمة خاصة الحبوب، اللحوم ومنتجات الألبان فارتفاع أسعار السلع المستوردة من الدول المتقدمة نتيجة إلغاء الدعم تدريجياً قد يؤدى إلى زيادة ربحية المنتجات المحلية في الدول النامية وبالتالي تحفيز المنتجين الزراعيين على إنتاجها.

ت. تحرير التجارة الدولية في مجال الخدمات سيمكن الدول النامية من الحصول على التقانات الحديثة في مجالات عديدة.

(٤) زيادة الكفاءة الإنتاجية في الدول النامية

ولا شك فإن إتفاقية الجات الأخيرة ستؤدى إلى المنافسة بين دول العالم، ويتطلب ذلك ضرورة زيادة الكفاءة الإنتاجية في أداء المشروعات في الدول النامية، وتحسين جودة الإنتاج حتى تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية، فزيادة الكفاءة لها أهمية بالغة بالنسبة للمشروعات في الدول النامية حتى تستطيع الاحتفاظ بسوقها المحلية والحصول على حصة من الأسواق الخارجية، وهو ما يفرض على الدول النامية تكييف إقتصادياتها على

أساس السوق الحر وفقاً لتوجهات التقدم الاقتصادي العالمي الجديد، وما زال أمام الجهات الاقتصادية في الدول النامية الكثير من الإجراءات والتدابير التي ينبغي أن تتخذها في سبيل جعل وحداتها الإنتاجية ذات كفاءة وقدرة على التنافس.

(٥) إستقدام الاستثمارات الأجنبية

ولا شك أن تحرير التجارة والاقتصاد العالمي يفتح آفاقاً أكبر نحو حركة رؤوس الأموال وفي هذا المنحي قد يكون رجال الاعمال أكثر بحثاً عن الفرص الاستثمارية وفقاً للاعتبارات الاقتصادية وقد يتيح ذلك إستقدام الاستثمارات للدول النامية في المجالات التي تتمتع فيها بميزات نسبية .

ثانياً :الآثار السلبية

وتتمثل الآثار السلبية لمنظمة التجارة العالمية علي الدول النامية في النقاط التالية:

١. الإلغاء التدريجي للدعم المقدم للمنتجين الزراعيين في الدول الصناعية، سيزيد من أسعار الواردات الغذائية وسيؤدى ذلك إلى آثار ضارة على موازين المدفوعات ومعدلات التضخم على الدول النامية التي تعتمد في غذائها بدرجة أكبر على الدول المتقدمة.

٢. تقلص المعاملة التفضيلية لمنتجات بعض الدول النامية مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تدريجياً، وهو ما يضعف تصريف هذه المنتجات في بيئة عالمية أكثر تنافسية.

٣. قد يؤدى الانخفاض التدريجي في الرسوم الجمركية إلى عجز الموازنات العامة في أغلب الدول النامية أو زيادة الضرائب وبالتالي زيادة تكاليف الإنتاج.

٤. تفرض الاتفاقية قيوداً على صادرات بعض الدول النامية من المنتجات التي تتمتع بميزة نسبية واضحة، مثل القيود الكمية المفروضة على صادرات الملابس والمنسوجات وبالتالي الحد من زيادة صادراتها بمعدلات عالية.

٥. الصعوبة الشديدة للدول النامية في المنافسة العالمية أمام الدول المتقدمة في مجال تجارة الخدمات والتي تتضمن الخدمات المصرفية، خدمات التأمين، الملاحة والطيران المدني، مما يؤدى إلى الإضرار بالصادرات الخدمية للدول النامية.

(ت) آثار الانضمام لمنظمة التجارة العالمية على الاقتصاد السوداني

وفي حالة إكتمال إنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية فإن ذلك سيؤدي سيؤدي إلي بعض الآثار الإيجابية والسلبية على الاقتصاد السوداني. ويمكن أن نناقش ذلك علي النحو التالي:

(١) لمحة عن الاقتصاد السوداني في إطار التجارة الدولية

يمكن أن نعطى لمحة على الاقتصاد السوداني في إطار التجارة العالمية على النحو التالي:

أ. أقر السودان سياسة التحرير الاقتصادي منذ عام ١٩٩٢م وهذا يتوافق مع الاتجاه العالمي لتحرير التجارة العالمية.

ب. هناك عدد من الميزات النسبية للصادرات السودانية في بعض السلع الزراعية.

ت. ليس السودان من الدول العربية التي تصنف كمستورده صافية للمنتجات الزراعية.

ث. باستخدام مقياس إتجاه التجارة في الزراعة بالاعتماد على مقياس الانفتاح مع الاتجاه (X – m)/ (X + m)، نجد أن هذا المؤشر موجب في السودان وسالب في معظم الدول العربية (حسب المعهد العربي للتخطيط).

ج. هناك سلع غذائية إستراتيجية لا يتمتع فيها السودان بميزة تنافسية في إنتاجها وأهم هذه السلع القمح.

ح. إمكانية السودان في تصنيع السلع التي تعتمد على المدخلات الزراعية (Agri-industry) بكفاءة مثل صناعة السكر وصناعة الزيوت والصناعات الجلدية وصناعة الدقيق ومنتجاته.

خ. إمكانية السودان في رفع القدرات التنافسية للسلع والخدمات المنتجة محلياً من خلال إستخدام التكنولوجيا الحديثة وتطوير البنيات الأساسية لاقتصاد المعرفة.

د. إمتلاك السودان لموارد طبيعية كبيرة ومتعددة تحتاج لاستثمارات ورؤوس أموال أجنبية لإدخالها في دورة الاقتصاد والتجارة العالمية.

(٢) الآثار الايجابية لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية

السودان لا يختلف كثيراً عن الدول النامية فيما يختص بمسألة إنضمامة لمنظمة التجارة العالمية . ودرجة التأثر السلبي والإيجابي بالإنضمام تتوقف علي طبيعة الاقتصاد السوداني ومدي حوجته للعالم الخارجي ورأس المال الأجنبي وغيرها من المحاور . وفيما يختص بالآثار الإيجابية يمكن أن نورد الآتي:

أ. زيادة درجة الإنفتاح الاقتصادي والتجاري للسودان في محور الصادرات والواردات وفي هذا المنحي يمكن للسودان أن يزيد من صادراته الزراعية والصناعية والتجارية والتي يتمتع فيها بميزة نسبية.

ب. أمكانية نفاذ السلع السودانية إلي العالم بدرجة أكبر بسبب تقلص الميزات التفضيلة لمجموعات دولية معينة في إطار منظمة التجارة العالمية.

ت. إرتفاع الكفاءة الإقتصادية للسلع والخدمات السودانية بسبب المنافسة الدولية .

ث. إزالة عدد من الشوهات في السوق السودانية مثل الاحتكارات في تجارة بعض السلع والخدمات.

ج. تعزيز آلية السوق وقانون العرض والطلب.

ح. تعزيز المنافسة بين المنتجين والتجار.

خ. رفع الكفاءة الانتاجية والاقتصادية والادارية.

د. إتاحة الفرصة للمنتج في الداخل في إستيراد مدخلاته من خلال خيارات تقوم علي المنافسة.

ذ. إستقدام رؤوس الأموال الأجنبية للإستثمار في السودان.

(٣) الآثار السلبية لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية

لا تختلف الآثار السلبية لإنضمام السودان لمنظمة التجارة العالمية كثيراً عن مثيلاتها في الدول النامة . فمعظم ما ذكرناه آنفاً من آثار سلبية للدول النامية في حالة إنضمامها لمنظمة التجارة العالمية قد تحدث للسودان وخاصة في محور المنافسة الشديدة من السلع المستوردة للسلع المحلية .

الفصل الخامس

الديون الخارجية

أولاً : مفهوم الديون الخارجية

تعد الديون الخارجية من المواضيع المهمة في العلاقات الاقتصادية الدولية والتجارة الخارجية. فهي تهم الدول الدائنة والدول المدينة بما في ذلك الدول النامية والدول المتقدمة كما تهم المنظمات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعميروغيرها.

والدين أو الاستدانة هي عملية يلجأ لها الشخص عندما يكون عاجزاً عن متطلبات الإنفاق إعتماداً على موارده المالية الخاصة. وقد تكون عملية الدين إضطرارية أو مؤقتة وقد تكون دائمة أو مستمرة ومسألة الاستدانة قد تكون خاصة بمؤسسة منظمة أو دولة (إضافة للأفراد).

ولا يوجد تعريف محدد دقيق للديون الخارجية ولكن قامت مجموعة عمل تضم (صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وبنك التسويات الدولية) بوضع تعريف موحد على النحو التالي:

(إن إجمالي الديون الخارجية في تاريخ معين يكون مساوياً إلى مبلغ الالتزامات التعاقدية الخارجية التي تؤدى إلى تسديدات مقيمي بلد ما، ويشمل حتمية تسديد أصل الدين مرفوقاً بالفوائد أو من دونها، أو دفع الفوائد مع أو بدون تسديد مبلغ الأصل) .

ومما سبق يمكن القول بأن الديون الخارجية هي:

١. التزامات مالية مستحقة في فترة معينة.

٢. التزامات تعاقدت عليها حكومة ما أو بضمان حكومة ما لحساب هيئة عامة.
٣. قد يكون الذي قام بالدين هيئة عامة أو قطاع خاص.
٤. عادة يكون الدين مصحوب بفوائد.

ثانياً : أسباب الديون الخارجية

هناك عدد من الأسباب وراء تفاقم الديون الخارجية يمكن تصنيفها إلى أسباب داخلية وأسباب خاصة وذلك على النحو التالي:

(أ) الأسباب الداخلية لتفاقم الديون

كانت ولا زالت الدول النامية في حاجة إلى التمويل الخارجي لبناء إقتصادياتها وتطوير البنيات الأساسية وتمويل برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية وغيرها. ويعتبر تحقيق الأهداف التنموية في الدول النامية أكبر من قدراتها التمويلية. وعليه فإن تفاقم مشكلة الديون الخارجية ترجع لعدة عوامل أو أسباب داخلية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

(١) الاعتماد المتزايد على التمويل الخارجي

وبالرغم من الحاجة المتزايدة للدول النامية للتمويل الخارجي لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلا أن كثير منها كان ينظر إلى الاقتراض الخارجي كبديل للادخار المحلي وهذه النظرة أدت إلى تباطؤ نمو المدخرات بسبب عدم القيام بدفعات قوية لتشجيع المدخرات المحلية. وكذلك فإن ظروف الاقتراض الخارجي الميسرة في السبعينيات من القرن الماضي وما قبلها وإنخفاض أسعار الفائدة آنذاك أدت إلى زيادة الاعتماد على الاقتراض الخارجي والتقاعس عن تعبئة الموارد والمدخرات المحلية. وفي فترة الثمانينيات من القرن الماضي أدى الكساد الذي خيم على إقتصاد الدول المتقدمة إلى تدهور أسعار صادرات الدول النامية والتردي في شروط التجارة الخارجية وكان ذلك عامل إضافي لاتساع فجوة الموارد في هذه الدول بالإضافة إلى نمو الاستهلاك المحلي بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي بسبب زيادة عدد السكان والإسراف في الإنفاق العام وشيوع أنماط إستهلاكية غير رشيدة.

(٢) قصور السياسات الاقتصادية

إن التجارب التنموية في البلدان النامية تناولت التنمية المنشودة وكأنها مرادفاً إلى الوصول إلى مستويات المعيشة المرتفعة التي ينعم بها سكان الدول الرأسمالية الصناعية، لذلك إنتهجت هذه البلدان بصفة عامة منهجاً خاصاً في التصنيع من غير مراعاة الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية السائدة فيها، وكذلك ركزت على زيادة معدلات الاستثمار دون أن تراعي الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية والسياسية الأهمية التي تستحقها، مما أدى إلى تحقيق إزدواجية الاقتصاد بين القطاع الحديث والقطاع التقليدي. وكذلك عملية إستيراد المشاريع الجاهزة أدى إلى تبعية دائمة مع تباطؤ عملية النمو الذاتي والمستقل وأسهم ذلك في تفاقم الضغوط على ميزان المدفوعات وساد أيضاً نمط آخر من التصنيع وهو ما يسمى بسياسة إحلال الواردات، وهو نمط عرفته البلدان النامية منذ السبعينيات من القرن الماضي. ولقد إتسمت الصناعات التي أقيمت وفق هذا النمط بعدد من الميزات كان لها علاقة بتفاقم مشكلة المديونية الخارجية للبلدان النامية، وذلك للأسباب الآتية:

- إحتياج هذا النوع من الصناعات إلى رساميل ضخمة لإنشائها وتشغيلها.
- تركزت هذه الصناعات على إنتاج السلع الكمالية والترفيهية، والتي يحتاج لها أصحاب الدخول المرتفعة، مما أدى إلى إشاعة أنماط استهلاكية مترفة تتجاوز مقدرة الاقتصاد الوطني.
- غياب العلاقات التشابكية بين هذه الصناعات.

(٣) سوء التسيير

أصبحت مشكلة التسيير في البلدان من المشكلات الرئيسية، فقد كشفت أزمة الديون الخارجية في هذه البلدان عن كون تفاقمها مقترن بمشكلة سوء التسيير أو الاستخدام الأمثل والاقتصادي للقروض. إذ أن جانباً معتبراً من هذه القروض والتي تم الحصول عليها من السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي تم توجيهها لأغراض غير

إنتاجية وأغراض أخرى وهذه الطريقة في إدارة القروض أدت إلى ضعف العائد الاقتصادي من القرض. وعلى الأقل فان إستخدام القروض كان يجب أن يوجه إلي أغراض إنتاجية تضيف إلي مبلغ القرض ما يعادل معدل الفائدة علي القرض. وبصورة عامة فإن طريقة إستخدام القروض لم تؤدى إلى رفع القدرات الإنتاجية في الدول النامية بدرجة كبيرة بل أدت إلى مزيداً في النمو في الاستهلاك وبالتالي تفاقم العجز في موازين المدفوعات ومزيداً من الاستدانة الخارجية.

(٤) هروب رؤوس الأموال من البلدان النامية

إنتشرت ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية في معظم البلدان النامية منذ السبعينيات وبداية الثمانينيات من القرن الماضي، أي مع نمو الطلب على القروض الخارجية في هذه البلدان. وبالطبع فقد إنعكست هذه الظاهرة على الأوضاع الاقتصادية في هذه البلدان. وترجع ظاهرة هروب رؤوس الأموال الوطنية في الدول النامية إلى عدة أسباب أهمها: عدم الاستقرار السياسي وعدم الاستقرار الاقتصادي وعدم توافر البيئة المواتية للاستثمار وغيرها من الأسباب. وفي حالة بقاء رأس المال الوطني في البلدان النامية (وعدم هروبه للخارج) فان ذلك يشكل تكامل مع القروض الخارجية لرفع القدرات الانتاجية في هذه البلدان .

(٥) التضخم المحلي وتدهور سعر الصرف

هناك علاقة وثيقة بين التضخم المحلي وتزايد الديون الخارجية في البلدان النامية، فالتضخم يؤثر سلباً في الموزنات العامة للدولة كما يؤدى إلى إرتفاع أسعار الواردات. ومن جهة أخري يتسبب التضخم في تدهور سعر صرف العملة المحلية، ويقود ذلك إلى خلق مزيداً من البيئة الغير مواتية لاقتصاديات الدول النامية وبالتالي هروب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية. وهذه المعطيات في مجملها تعمل على تدهور التوازن في ميزان المدفوعات والموازنات العامة وبالتالي زيادة الطلب على القروض الخارجية.

(٦) عدم وجود جهاز مركزي موحد يشرف على الإقراض الخارجي

من المعلوم أن حجم الدين الخارجي وتركيبه ليس إلا انعكاساً لهيكل الدخل القومي وتركيبه ومعدلات نموه وتوازناته المختلفة. وكل هذه المتغيرات تنعكس على حجم الديون الخارجية وهيكلها في البلد المعني. لذلك فإن إدارة الدين الخارجي ليست إلا إدارة لهذه المتغيرات، وإن السيطرة على هذه المتغيرات ينعكس على التحكم في هيكل وتطور حجم الديون الخارجية وفي هذا السياق فان الإطار المؤسسي الموحد لإدارة الديون الخارجية لا ينفصل عن الإطار العام للاقتصاد الوطني.

وعموماً نود أن نقول بأن تفاقم الديون الخارجية في عدد من الدول يشير إلي عدم وجود مؤسسات مختصة وفاعلة تعمل علي إدارة الدين الخارجي بكفاءة وإقتدار.

(٧) غياب السياسيات السليمة للاقتراض الخارجي

كشفت أزمة الديون في الدول النامية ضعف هياكلها المؤسسية. وفي سياق السياسات الخاصة بالدين الخارجي أشارت بعض الدراسات الاقتصادية إلى ضعف الإحصاءات حول الديون الخارجية فضلاً عن تضاربها. فيلاحظ أن دولاً كبيرة وأخري متوسطة الدخل عجزت عن معرفة حجم ديونها عند إنفجار أزمة عام ١٩٨٢م. وفي منحى آخر يجب أن تكون السياسات الخاصة بالاقتراض الخارجي داعمة لمشاريع التنمية الاقتصادية وداعمة للقدرات الإنتاجية للاقتصاد الوطني. وكذلك يجب أن تكون سياسات الاقتراض الخارجي بعيدة عن تعزيز الأنماط الاستهلاكية الهادمة لاقتصاديات الدول النامية كما يجب أن تكون متسقة مع السياسة الكلية للاقتصاد الوطني في هذه الدول بحيث تلعب دور فاعل في تحقيق الأهداف الاقتصادية المنشودة.

(ب) الأسباب الخارجية لتفاقم أزمة الديون الخارجية

وتتمثل في الآتي:

(١) إرتفاع أسعار الفائدة

ويقصد بالفائدة الحقيقية الفرق بين سعر الفائدة الاسمي ومعدل التضخم السائد في الولايات المتحدة الأمريكية حيث أن الاقتراض بالدولار أدى إلى تحمل الدول النامية

إلى أسعار الفائدة العالية وأسعار الصرف المرتفعة نظراً لقوة الدولار آنذاك. وأشارت دراسة قام بها البنك الدولي للتنمية والتعمير حول تطور أسعار الفائدة للفترة ١٩٦٥– ١٩٨٣م إلي أن متوسط سعر الفائدة الحقيقي خلال هذه الفترة كان في حدود ٤, ١٪ وفي نفس الوقت كان سعر الفائدة الاسمي على القروض حوالي ٤, ٩٪ في مصارف لندن بالدولار ولستة أشهر. وفي مطلع الثمانينيات إتجه سعر الفائدة الاسمي إلى القروض نحو الارتفاع الشديد حيث وصل إلى ١, ١١٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٨١ – ١٩٨٦م بينما كان سعر الفائدة الحقيقي خلال نفس الفترة حوالي ٦٪. وتشير بيانات وجداول الديون الخارجية الصادرة من البنك الدولي للعام ١٩٩٣ – ١٩٩٤م إلى أن متوسط سعر الفائدة الحقيقي لمجمل ديون البلدان النامية خلال الفترة ١٩٨٧ – ١٩٩٢م قد بقي في حدود ٥, ٦٪.

وعليه فإن الارتفاع الذي طرأ على أسعار الفائدة الحقيقية يعنى زيادة المبالغ التي يجب على البلدان النامية تخصيصها لدفع أعباء الدين وبالتالي تراكمت متأخرات مدفوعات الفوائد على الدول النامية في نفس الوقت الذي تعرضت فيه موارد النقد الأجنبي لتلك البلدان إلى التدهور.

(٢) تغيرات أسعار النفط

يرى كثير من الاقتصاديين أن ارتفاع أسعار النفط منذ عام ١٩٧٣م أدى إلى إنتقال مفاجئ لجانب مقدر من رؤوس الأموال إلى الدول المصدرة للنفط وهذا الانتقال قد خلق نوعاً من الانكماش في إقتصاديات الدول المتقدمة. وبالتالي فإن هذا المناخ قد دفع الدول المتقدمة إلى إتباع سياسات نقدية ومالية متقلبة. وفي هذا الصدد فإن إنخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من الثمانينيات من القرن الماضي كان له أثر سلبي على بعض الدول النامية المدينة. وعليه سنتناول أثر التقلبات في أسعار النفط على الدول النامية على النحو التالي:

(أ) أثر إرتفاع أسعار النفط في السبعينيات من القرن الماضي

أسهم إرتفاع أسعار النفط الذي بدأ منذ مطلع السبعينيات من القرن الماضي في إرتفاع عائدات النفط بشكل كبير. وبالطبع فقد أسهم ارتفاع أسعار النفط في إرتفاع معدلات التضخم في الدول الصناعية. وبالتالي فإن أثر ارتفاع أسعار النفط على الدول النامية غير النفطية كان مزدوجاً وتمثل في التضخم المستورد و إرتفاع أسعار النفط المستورد.

(ب)أثر إنخفاض أسعار النفط في الثمانينيات من القرن الماضي

في مارس من عام ١٩٨٦م تعرض سوق النفط العالمي لهزة شديدة حيث إنخفض سعر البرميل إلى أقل من ٩ دولارات. ولا شك أن هذا الانخفاض له أثره السالب على الدول المنتجة والمصدرة للنفط وأدى ذلك إلى إنخفاض ملحوظ في الفوائض النفطية وبالتالي قلت القدرة الشرائية لهذه الدول وإنعكس ذلك على حجم مبادلاتها التجارية وخاصة مع الدول الرأسمالية المتقدمة وبذلك دخل الاقتصاد العالمي بكامله في حالة إنكماشية. وعليه فإن هذه الحالة كان لها أثرها على مسألة الديون الخارجية. فالدول النامية النفطية تقل قدرتها في سداد أعباء الديون أما الدول النامية غير النفطية فإن أثر إنخفاض أسعار النفط عليها يكون في إتجاهين الأول: يكون إيجابي ويتمثل في ارتفاع قدرتها نحو سداد أعباء الديون بسبب إنخفاض كلفة النفط المستورد. والثاني: يكون سلبي ويتمثل في إنخفاض المعونات والمساعدات والقروض الميسرة من دول الأوبيك.

وعليه يمكن القول بأن التدهور في أسعار النفط خلال العقدين الأخرين من القرن الماضي ساهم في تفاقم مشكلة الديون الخارجية للدول النامية.

(٣) تدهور شروط التبادل الدولي

إن تردي شروط التبادل التجاري بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية هي السمة الغالبة على العلاقات التجارية القائمة منذ الحرب العالمية الثانية. وظاهرة تقسيم العمل الدولي فرضت على الدول النامية إنتاج وتصدير المواد الخام الأولية ذات الأسعار المنخفضة وإستيراد حاجاتها من الآلات والتجهيزات والتكنولوجيا المتطورة من

الدول الصناعية المتقدمة بأسعار مرتفعة وبالطبع فإن هذه المعطيات تعكس مدى تردى شروط التبادل التجاري الدولي ومدى إنعكاساته علي موازين مدفوعات الدول النامية بزيادة العجز وبالتالي زيادة الحاجة إلى الاقتراض الخارجي مما يفاقم مشكلة مديونيتها الخارجية.

(٤) الركود الاقتصادي المتكرر في البلدان المتقدمة

تدخل الاقتصاديات الرأسمالية بصفة دورية في الأزمات الاقتصادية المتكررة. ولم يتمكن الفكر الرأسمالي إيجاد حل جذري وحاسم لهذه الأزمات منذ عام ١٩٢٩م. ولا شك فان الأزمات الاقتصادية التي تتكرر على إقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة تؤدى إلى الركود الاقتصادي والبطالة في هذه البلدان ونتيجة لذلك ينخفض طلب الدول الصناعية المتقدمة علي المواد الأولية من الدول النامية ويعني هذا إنتقال الركود الاقتصادي إلي هذه الدول وبالتالي زيادة العجز في موازناتها العامة وموازين مدفوعاتها مما يدفعها إلى زيادة الطلب على القروض الخارجية حتى تتمكن من الحفاظ على مستوى جيد من الاستقرار الاقتصادي.

(٥) تزايد تدابير فرض الحماية الجمركية على صادرات البلدان النامية

بالرغم من الاتجاه العالمي يسير نحو تحرير التجارة الدولية والمنافسة الحرة وبالرغم من إتفاقيات (الجات، ومنظمة التجارة العالمية) وضعت مبادئ من ضمنها مبدأ معاملة الدول النامية معاملة خاصة إلى أن النزعات الحمائية للدول الصناعية الرأسمالية تتنامى من حين لآخر لمواجهة نمو الاستيراد من الدول النامية. وهذه المسائل تجعل الدول النامية أكثر تباطؤاً في النمو الاقتصادي وبالتالي لا تحدث تغيرات إيجابية كبيرة في مؤشراتها الكلية وخاصة في الموازنات العامة وموازين المدفوعات وأسعار الصرف وبالتالي تزداد حوجتها للاقتراض الخارجي مما يفاقم مشكلة الديون الخارجية.

ثالثاً: الديون الخارجية للسودان

(١) مقدمة

لا أحد ينكر أن المديونية الخارجية للسودان تعد من التحديات الاقتصادية الهامة التي واجهت ولا زالت تواجه الإدارة الاقتصادية. والسودان ليس حالة شاذة فيما يتعلق بواقع الديون الخارجية وتفاقمها في الدول النامية سواء تعلق ذلك بمسألة الحاجة للاقتراض أو الآثار الداخلية والخارجية للديون أو الاستخدام الامثل للقروض. والسودان يشذ بعض الشيء عن الدول النامية في النواحي الاقتصادية الداخلية والنواحي السياسية. ففي النواحي الاقتصادية الداخلية يعتبر السودان من الدول الغنية بالموارد الطبيعية والثروات وكان من الضروري إستغلال هذه الثروات وتعظيم المنفعة الاقتصادية منها، وإستخدام القروض الخارجية كان يجب أن يصب في هذا الاطار لزيادة العرض الكلي والاستفادة الفرص الكامنة والمتاحة. وحتي وقت قريب كانت صادرات السودان تقل عن (٥٠٠ مليون دولار) وهذا يعكس الضعف الكبير في إستغلال الموارد الزراعية والصناعية والثروة الحيوانية وغيرها. وهناك فرص كبيرة لاستغلال هذه الموارد لتساهم في الصادرات بمبالغ تقدر بمليارات الدولارات. وفي نفس الوقت هناك تنامي في الواردات خاصة الاستهلاكية بل والغذائية مثل القمح وغيره وهذا يعكس تطابق السودان مع الدول النامية فيما يتعلق بمسألة شيوع الأنماط الاستهلاكية البذخية وتقليد المجتمعات الرأسمالية.

وأختلف السودان عن كثير من الدول النامية أيضاً في مسيرته السياسية ، وكانت مسألة عدم الاستقرار السياسي من أهم السمات التي طالت البلاد منذ عام ١٩٥٦م. وعدم الاستقرار السياسي أثر سلباً على الاستقرار الاقتصادي وكذلك أثر على تدفق القروض الخارجية للسودان وخاصة منذ أواخر الثمانينيات من القرن الماضي وحتى الآن. وفي الفترة الأخيرة ترى السلطات السودانية أن ضعف تدفقات القروض الخارجية يرجع لأسباب سياسية وليس لأسباب إقتصادية مما أضر بالاقتصاد السوداني في نواحي

عدة. وعموماً يمكن أن نقول بأن السودان في حاجة إلى القروض الخارجية وفي نفس الوقت في حاجة إلى تجاوز تحدي مشكلة الديون الخارجية. وأعتقد أن تجاوز مشكلة الديون الخارجية يحتاج إلى بحوث عديدة وأوراق علمية وورش أكاديمية وكذلك يحتاج إلى تلاقح المخرجات الفكرية لهذه المجهودات مع مجهودات الإدارة الاقتصادية والإدارة السياسية لإيجاد مخرج لهذه المشكلة. وفي هذا الكتاب نقدم هذه المساهمة البسيطة علها تكون بداية لإلقاء بعض الضوء على مشكلة الديون الخارجية.

(٢) تطور الديون الخارجية للسودان

(أ) مسألة الحاجة للديون الخارجية في السودان

تعتبر الحاجة للقروض الخارجية مسألة حتمية ولا تقتصر فقط على الدول النامية بل تمتد لتشمل الدول الصناعية بالرغم من بلوغها مستويات متقدمة من النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي. وحاجة الدول النامية للقروض الخارجية تختلف عن حاجة الدول المتقدمة وذلك لاختلاف طبيعة الاقتصاد في كل من المجموعتين، فبعد أن إستغلت الدول النامية كانت في أمس الحاجة لإكمال جهازها الإنتاجي وتغيير تركيبة إقتصادياتها والتي كانت في أغلب الأحيان تخدم إقتصاد المستعمر. وبعد الاستقلال تغيرت الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحاولت الحكومات الوطنية وضع أهداف اقتصادية بغرض النهوض بدولها ولتحقيق الرفاه الاجتماعي. وتمثلت أهم هذه الأهداف في الآتي:

١. تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
٢. تسريع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة الدخل الحقيقي للأفراد.
٣. تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
٤. إكمال بناء الجهاز الإنتاجي.
٥. إكمال البنيات الأساسية والتحتية.

وكذلك فإن الدول النامية بعد الاستقلال واجهت تحديات بناء أجهزتها الإدارية والسياسية الوطنية كما واجهت تحدي بناء الأجهزة الخدمية كالمدارس والمستشفيات والجامعات وغيرها. ولتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والادارية فان الدول النامية وجدت نفسها في تحدي خطير تمثل في ضعف الموارد المالية المحلية ولم تجد الدول النامية سبيل سوى الاقتراض من الدول الخارجية ومؤسسات التمويل الدولية خاصة وأن الاقتراض الخارجي في بواكيره كان بشروط ميسرة وأكثر إغراءاً وربما كان الحصول عليه أسرع من عمل برنامج تحاول من خلاله الحصول على تدفقات مالية جديدة عن طريق حشد وتعبئة الموارد المحلية.

والسودان لم يكن حالة شاذة عما أوردناه فيما يتعلق بمسألة الحاجة للقروض الخارجية. فالاقتصاد السوداني كان أشبه بالاقتصاد التابع للاقتصاد البريطاني حيث تمثلت أهم الصادرات التي ورثتها الحكومات الوطنية في السودان بعد الاستقلال في القطن. وكان القطن يصدر لبريطانيا بغرض تصنيع الملابس في مصانع لانكشير. وتعتبر السكة حديد من أهم البنيات الأسياسية التي خلفها الاستعمار في السودان وكانت تعلب دور كبير في خدمته. وورثت الحكومات الوطنية في السودان بعد الاستقلال جهاز إنتاجي ضعيف وتقليدي ويستخدم تكنولوجيا بدائية في معظم العمليات الإنتاجية. وكانت أهم القطاعات الإنتاجية هي الزراعة ولكنها تتميزت بضعف الإنتاجية والتقليدية خاصة في القطاع المطري. ولم تكن عائدات الصادرات الزراعية بالقدر الذي يوفير جانب كبير من فجوة التمويل اللازمة لتحقيق الأهداف المنشودة. وكانت الصناعة بدائية وقليلة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، وحتماً فان أثر القطاع الصناعي علي مجمل مؤشرات الاقتصاد الكلي آنذاك كان محدوداً وخاصة في محور تكوين رأس المال.

وبالرغم من التقدم الذي طرأ على الاقتصاد السوداني في بعض البنيات الأساسية كالطرق والكهرباء والمياه إلا أن الحكومات الوطنية منذ الاستقلال وحتى الآن لا زالت تواجه تحدي كبير في مسألة إكمال بناء البنيات الأساسية. ويعزز هذا التحدي

ضعف الموارد المحلية خاصة وأن مشاريع البني التحتية تحتاج لروؤس أموال كبيرة. وفي منحي متصل يتطلع الشعب السوداني والحكومات الوطنية إلي إكمال بناء المؤسسات الخدمية كالمدارس والمستشفيات وغيرها وهذه بدورها تضيف عبئاً آخر لمسألة التمويل في السودان.

(ب) تطور ديون السـودان الخارجية

لم تلجأ حكومة الديمقراطية الأولى عقب الاستقلال وكذلك نظام (الفريق عبود) إلى القروض الخارجية إلا في نطاق ضيق. وبدأت القروض الخارجية تظهر في السودان بصورة واضحة منذ عام ١٩٥٨م حيث تلاحظ تدفق أول قرض من البنك الدولي بمبلغ ٣٩ مليون دولار وبسعر فائدة ٥,٥٪ تسدد في عشرين عام. وكان الهدف الأساسي من هذا القروض تطوير السكة حديد. وفي عام ١٩٥٩م حصل السودان علي قرض ثاني من يوغسلافية بمبلغ ٥,٥ مليون جنيه سوداني وكان الغرض منه بناء السفن في السودان. وفي فترة الستينات من القرن الماضي أخذت القروض تتري من مصادر دولية وأقليمية وثنائية وكانت هذه القروض بنسبة ٦٢,٤٪ من التعاون الثنائي وبنسبة ٣٧,٦٪ من البنك الدولي وهيئة التنمية الدولية. وخلال فترة السبعينات من القرن الماضي حصل السودان علي مائة وخمسة قرضاً وعشرين منحة. وبلغت جملة القروض والمنح في هذه الفترة حوالي ١٢٥ قرضاً بقيمة فدرها ٨٤٧,٥ مليون جنيه سوداني . وفي فترة السبعينات من القرن الماضي جاءت بعض المنح من السوق الأروبية المشتركة آنذاك ومن بريطانيا وألمانيا وهولندا واليابان وكندا . وكانت القروض بنسبة ٢١,٩٪ منها من البنك الدولي والمؤسسات التابعة له[١].

---

[١] **د. عثمان إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ٢٢٣ -٢٢٦.**

وتطورت الديون الخارجية وتدفقات القروض إلى السودان خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي بسبب عدد من التطورات السياسية والاقتصادية في العالم بالاضافة إلي التحولات الداخلية في السودان. وكانت أهم التطورات الاقتصادية العالمية خلال هذه الفترة الركود الاقتصادي الذي حدث خلال الفترة ١٩٨٢م – ١٩٨٣م. وكانت أهم تحول سياسي عالمي خلال هذه الفترة هو سقوط دولة الاتحاد السوفيتي وبالتالي إنتهاء فترة الاستقطاب التي كانت تشهدها الدول النامية بين المعسكرين الشرقي والغربي حيث كانت تدخل مسألة تقديم القروض وشروطها ضمن لعبة الاستقطاب. ومن أهم المتغيرات السياسية العالمية التي حدثت أواخر الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن الماضي حرب الخليج وإحتلال الكويت. وكان لهذا المتغير أثر كبير على الاقتصاد العالمي باعتبار منطقة الخليج والعراق من المناطق التي تستحوذ على حصة كبيرة في تجارة النفط العالمية وبالتالي فإن أي إضطرابات سياسية في هذه المنطقة تؤثر على النشاط الاقتصادي العالمي وحركة تدفقات القروض نحو الدول النامية والسودان. وكذلك حدثت تغيرات سياسية وإقتصادية خلال فترة الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي في السودان وكان من أهمها إندلاع حرب الجنوب وسقوط نظام مايو والحكم الديمقراطي ثم قدوم نظام الإنقاذ ذو التوجه الإسلامي في أواخر الثمانينيات من القرن الماضي. وهذه المتغيرات في مجملها تصب في خانة عدم الاستقرار السياسي وبالتالي عدم الاستقرار الاقتصادي. ولم تقف المتغيرات في السودان في الثمانينات من القرن الماضي على المتغيرات السياسية والاقتصادية فقط بل إمتدت لتشمل متغيرات أخري كالجفاف والتصحر والفيضانات. وأدت هذه المتغيرات في مجملها إلي نقص الانتاج وتدهور الاقتصاد وبالتالي زيادة الحاجة للقروض الخارجية.

وبدأ الضمور في في تدفقات القروض الخارجية علي السودان منذ عام ١٩٨٣م. وبالرغم من المحاولات التي إجريت لتخفيف الضغوط علي الحساب الخارجي إلا أن التراكمات في متأخرات سداد الديون قد تزايدت وبالتالي إرتفعت ديون السودان خلال

الفترة ١٩٨٤م-١٩٩٠م من حوالي ٦ مليار دولار إلي ١٣مليار دولار وكانت ٦٠٪ من جملة هذه الديون عبارة عن متأخرات[1].

وعموماً يمكن القول بأن تدفقات العون الخارجي والقروض للسودان منذ عام ١٩٥٨م وحتي عام ١٩٩٠م كانت تأتي من المؤسسات المانحة الآتية:

١. المنظمات الدولية والإقليمية (أهمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي).
٢. دول نادي باريس.
٣. بعض دول المعسكر الشرقي.
٤. الأقطار المصدرة للنفط.
٥. الصناديق العربية.
٦. البنوك التجارية العالمية.
٧. الممولين الخارجين وأخرى.

ومن خلال إستعراض تطور الديون الخارجية وتدفق القروض للسودان في السبعينيات ومنتصف الثمانينيات من القرن الماضي يتضح أن هناك إنفتاح على العالم الخارجي والدول العربية وكان نتاج ذلك تدفق القروض والمعونات إلى السودان من المنظمات الدولية وعدد من الدول العربية والأجنبية.

ولم تدم طويلاً الفوره العالمية لتقديم القروض للدول النامية بعد عقد السبعينات من القرن الماضي. فمنذ عام ٨٢/ ١٩٨٣م بدأت المنح والقروض في الاضملال وتوجت في السودان بالعقوبات الاقتصادية في عام ١٩٨٨م وذلك في إطار العقوبات المتصلة بالديون

---

[1] للمزيد من إحصاءات الديون الخارجية للفترة ١٩٧٨-١٩٩٠م أنظر: د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، ١٩٧٠-٢٠٠٠م، مرجع سبق ذكره، ص٦٦-٦٧.

العالمية المتعثرة ونتيجة لهذه العقوبات توقف تدفق القروض على السودان. وفي عام ١٩٩٦م تفاقمت الصعوبات على السودان وذلك بعد صدور قرار وزارة الخارجية الأمريكية والذي قضي بمنع التسهيلات والقروض والمنح بأشكالها المختلفة. في عام ٢٠٠٣م أمر الكونغرس الأمريكي باستمرار الحظر بما في ذلك المساعدات الإنسانية[١].

وفيما يتعلق بتطورات ديون السودان خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م فإن الجدول (٤ – ١) يعطى قراءة واضحة لهذا التطور كما يتضمن معدل النمو السنوي للديون الخارجية ونسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي. وفيما يتعلق بحجم الدين الخارجي للسودان يتضح أنه كان في تصاعد مستمر خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م وكانت ذروته عام ٢٠١٠م حيث بلغ حوالي ٣٧٤٥٠ مليون دولار بعد أن كان ٢٠٥٢١ مليون دولار عام ٢٠٠٠م وبنسبة زيادة قدرها ٨٥٪.

ونود أن نشير إلى أن تراكمات ديون السودان في التسعينيات والعقد الأول من الألفية الثالثة جاءت نتيجة لتراكمات فوائد الديون السنوية وكان أصل الديون الخارجي حتى نهاية عام ٢٠١٠م حوالي ١٦٣٠٠ مليون دولار وما تبقي من إجمالي الديون عبارة عن تراكمات الفوائد[٢].

---

[١] د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، ٢٠٠١-٢٠١١م، مرجع سبق ذكره، ص٧١.

[٢] المرجع السابق، ص٦٩

(٤–١)

ملخص الديون الخارجية للسودان خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م

(مليون دولار)

البند	٢٠٠٠م	٢٠٠١م	٢٠٠٢م	٢٠٠٣م	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م	٢٠٠٧م	٢٠٠٨م	٢٠٠٩م	٢٠١٠م
الدين الخارجي	٢٠٥٢١	٢٠٧٩٨	٢٣٦٠٨	٢٥٧١٠	٢٦٧٨٤	٢٧٠٠٦	٢٨٤٥٧	٣١٨٧٣	٣٣٥٤٢	٣٥٦٨٧	٣٧٤٥٠
معدل نمو الدين الخارجي	–	٪١,٣	٪١٣,٥	٪٨,٩	٪٤,٢	٪٠,٨	٪٥,٤	٪١٢	٪٥,٢	٪٦,٤	٪٤,٩
نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي	١٦٤,٦ ٪	١٩٥,٥ ٪	٢٠٢,٣ ٪	٪٢١٦,٨	٢٥٦,٦ ٪	٣١٧,٤ ٪	٣٤٥,٤ ٪	٣٥٥,١ ٪	٪٤٠٤	٣٩٥,١ ٪	٤٣٣,١ ٪

المصدر: وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاقتصاد السوداني في أرقام (٢٠٠٠ – ٢٠١٠م)، ٢٠١١م.

وبالرغم من أن إجمالي أصل الدين الخارجي في السودان قُدر بمليارات الدولارات كما ذكرنا آنفاً إلا أن إستخدامات هذه المبالغ كانت ذات جدوى فنية وإقتصادية ضعيفة ويؤكد ذلك عدم قدرة مبالغ الديون (القروض) على توليد عائدات إقتصادية تعادل علي الأقل مقدار فوائد الديون ويؤكد ذلك مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجدول (٤ – ١). ويلاحظ التصاعد المستمر في نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م، ويعني ذلك ضعف أثر القروض علي النمو الاقتصادي بالاضافة إلي عدم قدرتها في إحداث تراكمات ترفع من القدرة التسديدية للفوائد . ونتيجة لتراكمات الفوائد وصل حجم الدين الخارجي في السودان حوالي أربعة أضعااف الناتج المحلي الإجمالي في عام في عام ٢٠١٠م . وهذه النتيجة يجب أن تضعها الإدارة الاقتصادية والجهات المسئولة في الاعتبار خاصة وأن تطور نسبة الدين الخارجي للناتج المحلي الاجمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م تعكس وضعية سالبة عن الاقتصاد السوداني وبالتالي ينعكس ذلك بصورة عامة على سمعة السودان الاقتصادية. وعليه فإنه يجب العمل على علي تحسين صورة السودان ببذل الجهود من أجل تخفيض

هذه النسبة (الدين الخارجي إلي الناتج المحلي الاجمالي). وكذلك يجب الترويج لجهود الاصلاح الاقتصادي بصورة عامة حتي يشعر المجتمع الدولي بأن هناك جهود مبذولة من أجل رفع القدرة التسديدية لديون السودان وقد يخفف هذا المنهج من النظرة السالبة للمجتمع الدولي وللمنظمات الدولية التي تهتم بمثل هذه النسب و المؤشرات.

وفي منحى حلول مشكلة الديون الخارجية أعتقد أن فترة الحقبة النفطية كانت من أنسب الفترات لتسديد أكبر قدر من ديون السودان الخارجية. ولكن تنامي الاتجاهات الاستهلاكية في هذه الحقبة كانت على حساب مزيد من رفع القدرات الإنتاجية للاقتصاد السوداني وإنعكس ذلك على قدرة السودان التسديدية للديون بالرغم من التحسن في كثير من المؤشرات الاقتصادية. وأعتقد أنه يجب دراسة الاقتصاد السوداني خلال الحقبة النفطية ١٩٩٩ - ٢٠١٠م وذلك حتى نتمكن من الاستفادة من إيجابيات وسلبيات هذه الحقبة خاصة وأن السودان يتجه نحو إنتاج النفط مرة أخرى.

وفيما يتعلق بحلول ومعالجة مشكلة ديون السودان فإن يمكن أن نشير إلى النقاط التالية:

١. إعادة هيكلة الاقتصاد

وفي هذه النقطة نشير إلى ضرورة تحويل إتجاهات الاقتصاد نحو بناء القدرات الإنتاجية ومحاربة الأنماط الاستهلاكية في القطاعين العام والخاص. ويجب أن تقود الموازنات العامة للدولة هذا الاتجاه بحيث يتم التركيز في الإنفاق على البنود التي ترفع من إنتاجية القطاعات الحقيقية وتطوير البنيات الأساسية ودعم البحث العلمي الذي يخدم قضايا التنمية.

وعلى العموم نقول بأن قضايا الاقتصاد الكلي وإعادة الهيكلة والإصلاح لا يمكن حصرها في هذه الأسطر وتحتاج لعدد من المؤلفات والبحوث ولكن نود أن نشير إلى أن إصلاح الاقتصاد السوداني يخلق سمعة عالمية طيبة له ويؤدي ذلك إلي مزيد من الانفتاح

الاقتصادي على العالم الخارجي وخاصة فيما يتعلق بمسألة إعادة تدفق المنح والقروض للسودان مرة أخرى.

٢. تبديل ديون السـودان

أعتقد أن أهم مشكلة في محور الديون الخارجية هي مسألة تنامي حجمها بسبب تراكم الفوائد السنوية وعدم السداد. وفي هذا المنحي يجب الاستمرار في سداد خدمة الديون وعدم الانقطاع في عملية السداد وذلك لخلق مزيد من الثقة للسودان في مسألة السداد السنوي.

وكذلك يجب الاجتهاد مع الدول الدائنة (أثناء أو بعد مرحلة خلق الثقة في السداد) لتبديل الديون القديمة بسندات ضعيفة أو عديمة الفائدة ومضمونة من طرف ثالث.

٣. إعـادة الجدولة

وهي من الطرق المتبعة في سداد القروض. وفيها يتم الإتفاق مع الدول والمؤسسات والصناديق الدائنة على إعادة جدولة الديون بطرق تكون أكثر سهولة مما هو وارد في الطرق الماثلة لجدولة الديون. وكذلك يتم الإنفاق على تمديد مدة سداد القروض. وهذه الطريقة قد تفسح المجال للدولة المدينة لإعادة ترتيب أوضاعها الداخلية حتى تكون أكثر قدرة لتسديد الديون. وهذه المسألة تحتاج إلى جهود سياسة وتحركات من أجهزة الدولة المختلفة لإقناع الدول والمؤسسات الدائنة لإعادة جدولة الديون.

٤. الاستفادة من المبادرات الدولية لمعالجة الديون

وأهم هذه المبادرات هي:

(أ) مبادرة المؤسسات الدولية لإعفاء الديون

وطرحت هذه المبادرة عام ٢٠٠٥م بواسطة مجموعة الدول الكبرى الثمانية. وترتكز هذه المبادرة على أن تقوم المؤسسات الدولية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي وبنك التنمية الأفريقي بإعفاء الديون بنسبة ١٠٠٪ للدول التي وصلت إلى نقطة

الاكتمال. ومن الشروط المؤهلة لها أن يقل دخل الفرد عن (٣٨٠) دولار في السنة بالإضافة للشروط المؤهلة للاستفادة من مبادرة (HIPCs).

(ب) مبادرة بنك التنمية الأفريقي

تهدف هذه المبادرة إلى مساعدة الدول الأفريقية التي أنهت صراعاتها الداخلية. وفيها يتم معالجة ديون الدولة المستحقة على البنك.

وبالرغم من أن أكثر من ٥٠٪ من أصل ديون السودان هي مستحقة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ودول نادي باريس وبعض الدول المصدرة للنفط إلى أن السودان يمكن أن يستفيد من مبادرة بنك التنمية الأفريقي خاصة وأنه أنهي أكبر صراع داخلي منذ عام ١٩٥٦م وهو إنتهاء حرب الجنوب.

(ت) مبادرة نادي باريس

وهو محفل دولي غير رسمي لمعالجة الديون. وتتمثل أهم أهدافه في المساهمة في معالجة أزمة الديون العالمية بالإضافة الأهداف الأخرى المتعلقة بالديون العالمية. وهذه الاتفاقية نجحت في تغطية مبالغ كبيرة من الديون منذ عام ١٩٥٦م. ولم يوفق السودان في الالتزام بشروط إتفاقية جدولة ديون نادي باريس التي أبرمها وبالتالي لم يستفيد من هذه المبادرة. ويعتبر صندوق النقد الدولي المرجعية الأساسية للدول الدائنة (في نادي باريس) في إتخاذ قراراتها حول الموافقة على الجدولة. لذلك فإن التقارير الإيجابية للصندوق عن إقتصاديات الدول المدينة تمهد للموافقة علي جدولة الديون الخارجية. وتدهور العلاقة بين صندوق النقد الدولي والسودان منذ أواخر الثمانينات من القرن الماضي أدى إلى تراكم ديون الصندوق على السودان وتضييق فرص السودان التي تمكنه من الاستفادة من المبادرات الدولية لجدولة الديون كمبادرة نادي باريس ومبادرة الدول المثقلة بالديون.

(ث) مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون HIPCs

أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبعض المنظمات الدولية الأخري مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون (الهيبك) في عام ١٩٩٦م. وجاءت هذه المبادرة في

إطار منهج شامل يضمن عدم مواجهة أي بلد منخفض الدخل أعباء ديون لا يقدر على تحملها. وحتى ينظر في المساعدات لبلد ما بموجب هذه المبادرة يجب أن تستوفي الشروط الآتية:

١. أن تكون نسبة الدين إلى موارد الصادر ١٠٠٪.

٢. أن تكون نسبة الدين إلى إيرادات الدولة ٢٠٠٪.

٣. أن تكون نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي ٣٠٪.

٤. الاتفاق مع صندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج إقتصادي وهيكلي متوسط المدى وتحقيق سجل أداء جيد.

٥. إعداد ورقة إستراتيجية قطرية لتخفيض الفقر.

٦. إتباع نهج الحكم الرشيد، والديمقراطية والشفافية، وحل كل المشاكل السياسية.

٧. إطفاء ديون المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي)، مجموعة البنك الدولي ، بنك التنمية الأفريقي ، وبنك الاستثمار الدولي.

ونود أن نشير إلى أن مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs) تعد من أهم المبادرات لتخفيف أعباء الديون على الدول المنخفضة الدخل و من خلال هذه المبادرة يمكن للسودان أن ينفذ إلى مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية بالإضافة إلى خلق سمعة طيبة وجيدة للاقتصاد السوداني في العالم. وحتى نتمكن من تحليل موضوع هذه المبادرة بعملية فانه يجب أن نستعرض آراء بعض الجهات في السودان ورأي صندوق النقد الدولي حول موقف السودان من تنفيذ شروط ومعايير هذه المبادرة ثم نحاول أن نعلق على هذه الآراء بوجهة نظر علمية علها تساعد في إنطلاقة السودان نحو الاستفادة من هذه المبادرة.

أولاً : رأي صندوق النقد الدولي

في التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي للعام ٢٠١٣م أشار الصندوق إلى أن هناك (٣٦) دولة من مجموع الدول البالغ عددها (٣٩) بلداً المؤهلة أو المحتمل أن تكون

مؤهلة من مساعدات تخفيف أعباء الديون بمقتضي مبادرة "هيبك" بلغت نقطة إتخاذ القرار، منها (٣٥) بلداً وصلت إلى نقطة الإنجاز وذلك حتى ٣٠/ أبريل/ ٢٠١٤م.

ثانياً : آراء بعض الاقتصاديين في السودان

يرى (د. عبد الوهاب شيخ موسي،٢٠١٢م) أن السودان يعتبر مؤهلاً للاستفادة من مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون (HIPCs) ومبادرات المؤسسات المالية الدولية الأخري وذلك في جوانبها الفنية والسياسية خاصة وأنه أنهي حرب الجنوب والتي إستغرقت نصف قرن من الزمان[١].

ويرى (ب. أحمد مجذوب أحمد ، ٢٠١٣م) أن علاقة السودان مع صندوق النقد الدولي قد شهدت تحسن منذ أواخر التسعينيات حتى منتصف العقد الأول من الألفية الثالثة. وأشار إلى إدارة الصندوق واصلت إصدار الشهادات الموجبة عن أداء الاقتصاد السوداني ولكن دور الصندوق لم يتجاوز الدعم الفني عبر البعث التي يرسلها لمراقبة الأداء المالي والنقدي في مجالات الإصلاح الضريبي والإنفاق العام والسياسات النقدية والتمويلية[٢].

ويمكن أن نقول بصورة عامة أن السودان قد قطع شوطاً مقدراً فيما يتعلق بالشروط الفنية لمبادرة (الهيبك) ولكنه يحتاج إلى مزيد من الإصلاح الاقتصادي في مؤشر نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي ومؤشر نسبة الفقر في السودان. وأعتقد أن هناك برنامج مقدر فيما يخص محاربة الفقر ولكن نحتاج إلى إصلاح في محور السوق ومعالجات المغالاة وإلارتفاع في الأسعار والذي يحدث في أحيان كثيرة دون مبررات إقتصادية. والاهتمام بتوازن السوق وإستقرار الاسعار يعتبر من أهم الأساليب الاقتصادية لمحاربة الفقر.

---

[١] المرجع السابق، ص٧٥.

[٢] د. أحمد مجذوب أحمد، مرجع سبق ذكره، ص١٠٥.

وفي منحى متصل بحلول أزمة الدين الخارجي أود أن أشير إلى أن العلاقة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمؤسسات الدولية المانحة الأخرى تحتاج إلى إختراق في ثلاثة محاور وهي :

- المحور الاقتصادي.
- المحور السياسي
- المحور الترويجي.

ففي المحور الاقتصادي أعتقد بأن هناك ضرورة لوجود برنامج للإصلاح الاقتصادي الشامل وهذا البرنامج يجب أن يساهم في إعداده معظم الخبراء السودانيين والأكاديميين على المستوى المحلي والذين يعملون خارج السودان وذلك حتى يكونوا رسل للتبشير بهذا البرنامج.

أما المحور السياسي فهو من الأهمية بمكان في هذه المرحلة خاصة وأن المنظمات الدولية ومنها صندوق النقد الدولي يعتقد بأن السودان يحتاج إلى مزيد من العمل في هذا المحور. وأعتقد أن مبادرة رئيس الجمهورية التي أطلقها في عام ٢٠١٤م للإجماع السياسي يمكن أن تمثل إختراق في المحور السياسي للعلاقات الدولية. وأود أن أشير إلي أن الإجماع السياسي مطلوب بدرجة كبيرة في هذه المرحلة. وما يهمنا كإقتصاديين في الإجماع السياسي مسألة الثوابت في بعض القضايا الاقتصادية بحيث تكون المرجعية فيها فنية أكثر منها سياسية وكذلك يجب أن تكون هذه القضايا بعيدة عن التنافس السياسي. وأهم القضايا التي يجب الإتفاق عليها هي: وجود خطة قومية شاملة للتنمية الاقتصادية ومسألة الديون الخارجية وغيرها من القضايا الاقتصادية الهامة والإستراتيجية.

ويأتي المحور الترويجي للاقتصاد السوداني وقضية الديون أثناء أو بعد تحقيق الإجماع السياسي. وفي هذا المحور يلاحظ أن المشكلة الأساسية للترويج في السودان هي مسألة منهجية الترويج أو طريقة الترويج الماثلة الآن والتي تتميز في أغلب الاحيان بالتقليدية. وعادة يتم يتم للترويج عن القضايا الاقتصادية عبر الأجهزة التكنوقراطية

للدولة لذلك نلاحظ أن العائد من هذه المجهودات لم يكن بالمستوى المطلوب. وعليه نحتاج إلى برنامج جديد للترويج عن قضايا السودان الاقتصادية وكذلك نحتاج إلى أجهزة أخرى مساندة لأجهزة الدولة التكنوقراطية المختصة بالترويج. ويجب أن يشارك الدستوريون في كافة المستويات وكافة ألوان الطيف السياسي في الترويج لقضايا السودان الاقتصادية وخاصة موضوع إعفاء الديون وأن يستهدف الترويج معظم الدول المؤثرة والمنظمات الدولية المهمة.

٤. حلـول أخرى لقضية الديون الخارجية

هناك بعض الدراسات الاقتصادية في السودان توصلت إلى إضافة حل آخر لقضية ديون السودان الخارجية وهذا الحل تمثل في مقترح لتكوين جسم يضم عدد مقدر من الدول النامية المدينة وهذا الجسم يكون من أهدافة التحرك الجماعي لقضية ديون الدول النامية. وأود أن أضيف إلى هذا المقترح موضوع الاستفادة من التكتلات الإقليمية الدولية الاقتصادية والسياسية كالاتحاد الأفريقي ومنظمة الكوميسا وغيرها. والسودان له علاقات طيبة وثقل في هذه المنظمات ومن خلالها يمكن أن يمرر أجندته حول الديون الخارجية. وكذلك يمكن للسودان وبصفته عضواً فاعلاً في هذه المنظمات أن يقترح بأن يكون موضوع أعفاء الديون من ضمن الاهداف الرئيسية لهذه المنظمات .

الفصل السادس
التخطيط الاقتصادي وأثره على التنمية

أولاً: مقدمـــة

حاولنا إدراج هذا الباب في هذا الكتاب إستدراكاً منا لأهمية التخطيط في السودان وكذلك نود أن نتعرف على التحديات التي تواجه التخطيط . واعتقد أن الخطط والبرامج الاقتصادية التي وضعت لتنمية الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال وحتى الآن تعد جيدة في إطارها النظري ولو كانت نسب التنفيذ في حدود ٦٠٪ - ٧٠٪ علي الأكثر لكان وضع السودان الاقتصادي أفضل مما هو عليه اليوم. إذن التحدي الحقيقي هو ليس في وضع أو ضعف الخطط ولكن في ضعف التنفيذ. وفي هذا السياق يعتبر ضعف التنفيذ من أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد السوداني منذ الاستقلال وحتى الآن. ولكن لماذا دائماً نواجه بنسب تنفيذ ضعيفه لخطط وبرامج التنمية الاقتصادية أو التخطيط الإستراتيجي بصورة عامة ؟ اعتقد أن الإجابة على هذا السؤال تحوم حول الأسئلة الآتية:

(أ) هل الخطط والبرامج تتميز بالطموح الزائد ؟

وعادة أي خطة اقتصادية يجب أن تتميز بعدد من الخصائص وهي: الواقعية، والكفاءة الاقتصادية، والمرونة، والوعي الشعبي بها، والاقتصاد في تكاليف إعدادها وغيرها. ويهمنا في هذا الموضوع خاصية واقعية الخطط والبرامج ومن خلالها نشير إلي ضرورة واقعية أهداف الخطط الاقتصادية ومدي إمكانية تنفيذها. وبمعني آخر فأن

الطموحات الواردة في الخطط يجب ألا تكون أكبر من إمكانات ومقدرات الدولة. واعتقد أن ضعف تنفيذ الخطط والبرامج في السودان لم يكن بسبب الطموح الزائد لهذه الخطط .

(ب) هل ضعف التنفيذ يكون بسبب ضعف التمويل اللازم لهذه الخطط؟

وهنا نشير إلى ضعف التمويل حيث يعتبر من الأسباب الأساسية لضعف تنفيذ عدد من الخطط والبرامج في السودان. ويرجع ضعف التمويل إلى الأسباب الآتية:

- ضعف الموارد المحلية.
- ضعف تدفقات الموارد والقروض الخارجية في الفترات الأخيرة.

وعليه فإن الخطط والبرامج في السودان عند تصميمها يجب تأخذ في الاعتبار مسألة إمكانية تمويلها حتى لا تحدث انحرافات مخلة بتنفيذ الخطة.

(ت) هل ضعف تنفيذ الخطط والبرامج يرجع إلى ضعف الكفاءة الإدارية؟

ونشير إلي أن الكفاءة الإدارية في أغلب الحالات هي ليس سبب أساسي لضعف تنفيذ الخطط والبرامج وقد يكون ذلك في حالات معينة وفي مستويات معينة للهياكل الادارية. وفي إحدى الجلسات الختامية لإحدى الورش التي حضرتها في منتصف عام ٢٠١٤م بمدينة ودمدني أشار الخبير الإستراتيجي (البروفيسور/ محمد سليمان أبو صالح) إلى أنهم قاموا بإجراء دراسة مقارنة حول أداء العامل السوداني في السودان وأدائه خارج السودان وخلصت النتائج إلى أن أداء العامل السوداني في دول المهجر أفضل من أدائه داخل السودان ويعود ذلك إلي تكامل الكفاءة الانتاجية للسوداني وسلامة النظام الإداري في هذه الدول. ومن هنا يمكن القول بأن النظام الإداري في السودان يعد من الأسباب المهمة لضعف تنفيذ الخطط والبرامج ويمكن أن نضيف إلى ذلك مسألة بعض العادات والتقاليد الضارة. ويلاحظ أيضاً أن إستخدام الخطط والبرامج في السودان يعتبر حديث نسبياً مما أدي إلي تدني ثقافة التخطيط وتدني التعامل بالخطط في الأنشطة

المختلفة. ويتصف المجتمع السوداني في كثير من الاحيان بالتعامل بالعفوية والتي قد تطغي علي شيوع ثقافة التخطيط .

(ث) هل ضعف تنفيذ الخطط والبرامج يكون بسبب عدم اكتمال العملية الإدارية؟

ونقصد باكتمال العملية الإدارية هو ضرورة أن يتبع التخطيط التنفيذ ثم الرقابة والتوجيه . ومن أسباب ضعف التنفيذ ضعف الرقابة والتوجيه. فلا يعقل أن نقول في نهاية خطة إستمرت خمسة سنوات أو أكثر أن نسبة التنفيذ ٤٠٪ مثلاً وهذا يشير إلي ضعف الرقابة التي يجب أن تكون في أوقات متقاربة أثناء التنفيذ. ومن خلال الرقابة المتقاربة نتدارك الانحرافات في أوقات مبكرة وبالتالي الاتجاه العام للخطة يكون نحو المسار الصحيح. وعند تصميم الخطة يجب الأخذ في الاعتبار إمكانية قياسها وفق معايير محددة حتى نتمكن من تقييم الخطط إستناداً لمعايير علمية محايدة وبعيداً عن التقديرات الشخصية. وعليه فإن أهداف الخطة ومحاورها يجب أن تكون كمية. وفي مراجعتنا لبعض الخطط في السودان وجدنا كثير منها يفتقد للتحديد الدقيق والكمي للأهداف. فمثلاً في إحدى البرامج وجدنا الأهداف الآتية:

- خفض معدلات البطالة.
- زيادة معدلات تدفقات الاستثمارات الخارجية.

وكتابة الأهداف في أي خطة بهذه الطريقة يضعف التقييم الدقيق للخطة لذلك يجب أن تكون الأهداف كمية فمثلاً: خفض معدلات البطالة بنسبة ٣٪ وهكذا.

وعموماً نقول أن بأن هناك ضرورة لاكمال العملية الإدارية للخطط بحيث تأخذ دوتها الكاملة في التنفيذ ثم الرقابة والتقييم . وكذلك يجب أن تأخذ كل وظائف الإدارة الأخري نفس أهمية التخطيط .

ثانياً: تطور الخطط والبرامج وموقف تنفيذها

عرف السودان التخطيط منذ فترات طويلة. وهناك رصيد كبير للسودان من الخطط والبرامج الاقتصادية منذ الاستقلال وحتي الآن. وترجع محاولات التخطيط في السودان

إلي عام ١٩٤٦م حيث وضع أول برنامج أو خطة غطت الفترة ١٩٤٦ – ١٩٥١م وكان حجم هذا البرنامج حوالي ١٣,٧٥ مليون جنيه أعتمدت للصرف علي ١٩٣ مشروعاً. وكانت أهم الملاحظات على هذا البرناج هي:

١. تركز الصرف على المباني الحكومية وبعض الخدمات مثل الكهرباء والصحة والتعليم.

٢. كان نصيب المشروعات الإنتاجية من الصرف في هذا البرنامج ضعيف وتركز فقط في توسيع مشروع الجزيرة وتعلية خزان سنار.

وتلت الخطة أعلاه خطة أخرى شملت الفترة ١٩٥١ – ١٩٥٦م وأعتمد لها مبلغ ٢٤ جنيه عدلت إلى مبلغ ٣٤ جنيه في عام ٥٣/ ١٩٥٤م ووزع المبلغ على حوالي ٢٥٠ مشروعاً[1]. وأهم الملاحظات على هذه الخطة كانت كالآتي:

١. وزع المبلغ الخاص بإجمالي الخطة على مشاريع النقل والمواصلات والمشاريع الخدمية وكان نصيبها ٤٧٪ من جملة المبلغ.

٢. كان نصيب المرافق العامة والإدارة حوالي ٢٧٪ من المبلغ.

٣. تلقت المشاريع الإنتاجية نسبة ٢٣٪ من المبلغ الكلي للخطة.

٤. خصص باقي المبلغ للاحتياطي.

ومما سبق يتضح ضعف الصرف على المشروعات الإنتاجية ومشاريع رفع القدرات للاقتصاد السوداني خلال مرحلة ما قبل الاستقلال والفترة التالية له. ووضعت الحكومات الوطنية بعد الاستقلال عدد من الخطط والبرامج وكان تنفيذها ضعيف لأسباب عديدة أهمها ضعف التمويل وعدم واقعية الخطط ويؤكد ذلك الخطة الخمسية للفترة ١٩٥٧ – ١٩٦٢م والتي حملت طموحات وأهداف أكبر بكثير من الإمكانات المتاحة.

---

[1] **د. عثمان إبراهيم السيد، مرجع سبق ذكره، ص ١٨٥.**

وجاءت الخطة العشرية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٦١/ ١٩٦٢م-٧٠/ ١٩٧١م) كأول تجربة حقيقية للتخطيط الشامل في السودان وفيها تمت المعالجات للعديد من نقاط الضعف التي سبقت ولازمت محاولات التخطيط التي سبقتها. وتمثلت أهم مميزات هذه الخطة في الآتي:

١. تعتبر هذه الخطة شاملة للجوانب الاقتصادية المختلفة.

٢. تحتوى هذه الخطة على أهداف محددة ونابعة من الظروف السائدة.

٣. كان للدولة دور في هذه الخطة من حيث توجيه الموارد و تحمل جزء لا يستهان به من النشاط الاستثماري.

وتمثلت أهداف هذه الخطة في الآتي:

١. العمل على زيادة مستوى دخل الفرد الحقيقي عن طريق زيادة الإنتاج.

٢. توسيع هيكل الاقتصاد السوداني بزيادة وتنويع وتحسين الإنتاج.

٣. زيادة الصادرات والتوسع في إنتاج السلع البديلة للواردات.

٤. تحسين الأحوال الاجتماعية والخدمات الاجتماعية والتدريب.

٥. استمرار الدراسات والتجارب والبحوث العلمية لتقدير موارد البلاد وطاقاتها المتاحة.

٦. الاحتفاظ بمستوى ثابت للأسعار نسبياً.

ولتحقيق تلك الأهداف رصد لهذه الخطة مبلغ ٥٦٥,٤ مليون جنيه خصص منها ٥٩,٦٪ للقطاع العام و ٤٠,٤٪ للقطاع الخاص. وقد قرر في هذه الخطة تمويل الاستثمارات الكلية للخطة بنسبة ٧٥٪ من المدخرات المحلية و ١٪ من أرصدة السودان الحرة و ٢٤٪ من القروض والمعونات الخارجية. وكان الاتجاه العام في هذه الخطة هو توسيع القطاع الحديث[١].

---

[١] **المرجع السابق، ص ١٨٧.**

وعموماً يمكن أن نورد الملاحظات التالية على هذه الخطة:

١.الخطة في سياقها العام تعتبر واقعية ولكن لم يحالفها الحظ في تقديرات الصادرات والعائد من العملات الأجنبية والواردات والصرف عليها مما أضعف موقف ميزان المدفوعات.

٢.لم تتحقق التنبؤات التي وضعتها الخطة فيما يختص بتمويلها من المصادر المحلية أو الأجنبية مما أدي إلى زيادة الاستدانة من النظام المصرفي.

٣.ضعف التنسيق (عند التنفيذ) بين عدد من مشروعات الخطة والمدى الزمني لتنفيذ كل منها (خزان الروصيرص والأراضي المستفيدة منه).

وجاءت الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (٧٠ / ١٩٧٧ – ٧٤/ ١٩٧٥م) في اعقاب الخطة العشرية في الستينيات من القرن الماضي. وشملت هذه الخطة ستة عشر هدفاً تمثل أهمها في الآتي: زيادة كل من الناتج المحلي الإجمالي، الإيرادات الحكومية، نصيب قطاع الإنتاج السلعي، حجم الإنتاج الزراعي والحيواني، حجم الإنتاج الصناعي، حجم استثمارات القطاع العام، دخل الفرد، الصادرات والواردات. وكذلك إشتملت الخطة على برامج خاصة بخدمات الصحة والتعليم والمياه والكهرباء والثقافة وغيرها. وأشارت الخطة في أهدافها إلى ضرورة إشراك رأس المال الخاص الوطني في المشاريع ذات الأهمية الوطنية وكذلك حددت أسبقيات أولويات لتنمية القطاع العام.

وأهم ما يميز هذه الخطة وموقف تنفيذها:

١. جاءت أهداف هذه الخطة أكثر تفصيلاً كما حددت الزيادات والمقادير كمياً وبصورة دقيقة.

٢.تم تعديل الخطة وزيادة عامين كاملين لزمن الخطة وأدى ذلك إلى تغيير في حجم الاستثمارات وتوزيعها بين قطاعات الاقتصاد.

٣.لم تكن هناك انحرافات كبيرة في مبالغ الاستثمارات الفعلية مقارنة مع ما وضع في الخطة.

وعموماً يمكن أن نقول بأن هذه الخطة حالفها الحظ في مسألة التنفيذ وخاصة بعد تعديلها لتنتهي في عام ١٩٧٧م. ولا نقول أن تنفيذ الخطة جاء مطابق مع ما هو موضوع في الأهداف ولكن كانت الانحرافات في حدود ضيقة وفي عدد من المحاور خاصة محور الاستثمارات. وهذه الخطة قد تكون وجدت التمويل المناسب خاصة وأنها لازمت فترة إنتعاش تدفقات القروض الخارجية من الدول الرأسمالية والاشتراكية إلى الدول النامية وكذلك لازمت شيوع برنامج السودان كسلة لغذاء العالم مما شجع علي تدفقات القروض والمنح الخارجية من الدول العربية والصناديق الدولية. وهذه المتغيرات تعتبر من العوامل المساعدة لتنفيذ الخطة.

وجاءت الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة (٧٧/ ١٩٧٨ – ٨٢/ ١٩٨٣م) على أساس خطة طويلة المدى تشمل الفترة (٧٦/ ١٩٧٧م - ٩٤/ ١٩٩٦م)، وتأتي الخطة الستية كمرحلة أولى لهذه الخطة طويلة المدي.

وتمثلت أهداف هذه الخطة الستية الفترة (٧٧/ ١٩٧٨ – ٨٢/ ١٩٨٣م) في الآتي:

١. زيادة متوسط دخل الفرد الحقيقي بتنمية كلٍ من القطاعين الحديث والتقليدي بمعدل نمو سنوي ٧,٥٪ مع قيادة القطاع الزراعي للتنمية.
٢. صون ثروة البلاد الطبيعية.
٣. تطوير وتحديث القطاع التقليدي والزراعي.
٤. زيادة إنتاجية جميع القطاعات في الاقتصاد القومي.
٥. توسيع فرص العمالة المنتجة والحد من البطالة كخطوة أولى للقضاء عليها.
٦. تطوير الصناعة وإعطاء الأولوية للصناعات الزراعية وصناعات السلع البديلة.
٧. تحقيق الاكتفاء الذاتي من بعض السلع الغذائية المختارة وبعض المدخلات الزراعية.
٨. دعم وتوسيع البنيات الأساسية وخاصة في مجالات النقل والمواصلات والتسويق والتخزين.
٩. تحسين موقف ميزان المدفوعات بتوسيع التصدير وإنتاج السلع البديلة.

١٠. تشيجيع القطاع الخاص والوطني والأجنبي ليضلع بدوره كاملاً وفاعلاً في نشاطات التنمية .

١١. تطوير الحركة التعاونية وتعميق نشاطها لتقوم بدورها في تعبئة الموارد المالية والبشرية المتاحة للتنمية.

١٢. تخصيص عناية أكبر بالتنمية الريفية وتطوير المناطق المختلفة وتشجيع سكانها للاسهام في رفع مستوي المعيشة في تلك المناطق.

١٣. زيادة وتعبئة الادخار الحكومي والعام.

١٤. الاهتمام بتنمية وتطوير الإدارة والارتقاء بمستوى القيادات التنظيمية والادارية لتمكين كل وحدة من الوحدات الإدارية من تحقيق الأهداف المحددة لها وفقاً للبرامج الزمنية الموضوعة والتغلب على المشاكل التي تعترض التنفيذ بأقل تكلفة.

١٥. إقامة التخطيط المركزي للتنمية على قاعدة متينة من التخطيط الإقليمي للتأكد من أن برامج ومشاريع التنمية تعكس الإمكانات والاحتياجات الحقيقية لكل إقليم. وهذا من شأنه أن يحقق تنمية متوازنة بين الأقاليم وداخل كل إقليم وذلك في إطار التخصص والتكامل الإقليمي.

وتعكس الخطة (من حيث إعدادها) مدي النضج الذي وصل إليه واضعي الخطط في السودان مع الإشارة إلى غياب التعبير الكمي الدقيق لعدد كبير من أهدافها ويؤدي ذلك إلي صعوبة تقييم الخطة. وفطنت الخطة لمسألة ضعف التنفيذ الذي لازم الخطط في السودان لذلك أفردت هدفاً كاملاً يتعلق بتنمية وتطوير الإدارة والارتقاء بالقيادات التنظيمية لرفع الكفاءة (التنفيذية) للوحدات الإدارية المختلفة. وتعتبر هذه الخطة مدخلاً لخطة طويلة المدى في السودان ويضيف ذلك بعداً جديداً للتخطيط في تلك المرحلة.

وأهم الانتقادات التي يمكن تقديمها لهذه الخطة هي إنتقاد (د. عبد الوهاب ،٢٠١٢م) وفيه أشار إلي (أنه وبالرغم من توفر قدر من التمويل وتزامن برامج هذه الخطط مع اتجاه الدول العربية لدفع التنمية الزراعية في السودان إلا أنه لم يستفد من هذه الظروف

الإيجابية النادرة لأسباب عدة أهمها سوء الإدارة الاقتصادية والتشوهات في هيكل الاقتصاد السوداني بالإضافة إلى القيود الإدارية التي أعاقت حركة الاقتصاد. ومن جانب آخر تباطؤ الهيئة العربية التي أنشئت بهدف تحقيق رغبة الدول العربية بالتنمية الزراعية في السودان في تنفيذ المشروعات بسبب ضعف تصميم المشروعات وتدني قدرة وكفاءة الإدارة التنفيذية لتلك المشروعات) [1].

ونؤكد على مسألة ضعف تصميم المشروعات (بالرغم من الشكل العام الجيد لخطط هذه الفترة) بضعف دراسات الجدوى الفنية والاقتصادية لعدد من المشروعات الصناعية الكبيرة التي قامت خلال هذه الفترة. وكان لضعف هذه الدراسات الأثر الواضح على ضعف تنفيذ تلك المشروعات وبعضها توقف بسبب عدم ملائمة الموقع وغيرها من الأسباب الفنية والاقتصادية.

ويعتبر عقد الثمانينيات من العقود الهامة للاقتصاد السوداني كما أسلفنا في (الفصل الأول). وهذا العقد شهد عدد من المتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية التي أثرت سلباً على أداء الاقتصاد الكلي بصورة عامة. فحرب الجنوب والكوارث الطبيعية كالجفاف والتصحر والسيول والفيضانات كانت من أهم العوامل السالبة التي أثرت على الاقتصاد السوداني بالأضافة إلي ذلك شهد السودان خلال هذا العقد نوعاً من عدم الاستقرار السياسي حيث شهد أواخر أيام النظام المايوي والفترة الانتقالية وفترة الديمقراطية الثالثة ثم بداية حكم الإنقاذ في عام ١٩٨٩م. وعليه فإن أهم الخطط والبرامج التي لازمت هذا العقد هي:

١. نهاية الخطة الستية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية (٧٧/ ١٩٧٨م – ٨٢/ ١٩٨٣م).
٢. البرنامج الرباعي للإصلاح والإنقاذ والتنمية (٨٧/ ١٩٨٩ – ٩٠/ ١٩٩١م).

---

[1] **د. عبد الوهاب عثمان شيخ موسي، منهجية الإصلاح الاقتصادي في السودان، ١٩٧٠-٢٠٠٠م، مرجع سبق ذكره، ص٥٨.**

وتحددت الفلسفة الاقتصادية لنظام الانقاذ في المؤتر الوطني للانقاذ الذي عقد في الخرطوم عام ١٩٨٩م. وفي مقررات هذا المؤتمر كان هناك نص صريح خاص بالفلسفة الاقتصادية وهو(الفلسفة الاقتصادية التي نختارها لتقودنا لهذا المسار ينبقي أن نستوحيها من قيمنا الحضارية وموروثا الوطني الراكز في وجدان الشعب مما يستوجب التركيز علي الانسان بأبعاده المادية والروحية وعلي بيئته ورسالته في الحياة ويقتضي ذلك عدم إصدار أي موجهات أو سياسات تناقض المبادئ العليا لهذه الفلسفة)[1] .

وتمثلت أهم الخطط والبرامج خلال الفترة (١٩٨٩-٢٠١٤م) في الآتي:

١. البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي.
٢. البرنامج الثلاثي الأول للإستراتيجية القومية الشاملة.
٣. برنامج الإصلاح الهيكلي والاقتصادي ١٩٩٦ – ٢٠٠٢م.
٤. الخطة الخمسية الأولى من الإستراتيجية الربع قرنية ٢٠٠٧ – ٢٠١١م.
٥. البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي ٢٠١٢ – ٢٠١٤م.

وعليه يمكن القول بأن فترة حكم ثورة الإنقاذ الوطني كانت حبلي بالخطط والبرامج الاقتصادية والإستراتيجيات الشاملة وكذلك فإنه على المستوى الاقتصادي والسياسي فإن هذه الفترة شهدت عدد من المتغيرات بعضها كان له أثر إيجابي علي الاقتصاد بصورة عامة وبعضها كان له أثر سلبي على تنفيذ الخطط والبرامج . وتمثلت هذه االمتغيرات في مجملها في:

١. الاستقرار السياسي، حيث شهدت هذه الفترة نظام حكم واحد حدد فلسفته الاقتصادية منذ بواكير الثورة.
٢. إقرار سياسة التحرير الاقتصادي.

---

[1]للمزيد أنظر: كتاب الشاهد، مقررات المؤتمر الوطني للانقاذ الاقتصادي، الاتحاد العام للطلاب السودانيين،مصر، ١٩٩٠م،، ص ١٢ -١٣.

٣. تدنى تدفقات المنح والقروض خاصة من الدول الغربية والمنظمات الدولية الرأسمالية.

٤. إكتشاف النفط وتصديره، ويعتبر ذلك عامل إيجابي يصب لصالح تمويل الخطط والاستقرار الاقتصادي.

ويمكن أن نتناول الخطط والبرامج التي وضعت خلال الفترة ١٩٨٩م وحتى ٢٠١٤م تفصيلاً على النحو التالي:

(أ) مقررات المؤتمر الوطني للإنقاذ

عقد المؤتمر الوطني للإنقاذ في الخرطوم عام ١٩٨٩م وتم فيه وضع فلسفة أُعتبرت مرجعية أساسية للخطط والبرامج الاقتصادية. وكانت أهم الأهداف الاقتصادية التي وردت في مقررات هذا المؤتمر هي[١]:

١. صيانة كرامة الفرد والأمة ورفع مذلة الفقر وقيود التبعية والاعتماد على الغير بتوفير فرص العمل المنتج والعيش الكريم والحاجات الأساسية من السلع والخدمات الضرورية.

٢. تحقيق التنمية المتكاملة والمتوازنة إقليمياً وقطاعياً ونوعياً لتلبية الاحتياجات الأساسية من السلع وحسن استخدام الموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة.

٣. إشاعة العدل في توزيع الدخل القومي وعدم تركيز الثروة تحقيقاً للتكامل الاجتماعي وتمكين السودانيين في إطار الحكم الفيدرالي من صياغة حياتهم الاجتماعية والاقتصادية على أساس قيمتها الخاصة في إطار القيم المشتركة.

٤. معالجة الخلل المالي للدولة وتدني الإنتاج وتدهور البنيات الأساسية والاجتماعية.

٥. تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

---

[١]د.مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الإقتصادي علي الاقتصاد السوداني، مرجع سبق ذكره،ص ٣٨.

(ب) البرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي

وغطي هذا البرنامج السنوات ٩٠/١٩٩١، ٩١/١٩٩٢م، ٩٢/١٩٩٣م. وجاءت الأهداف العامة له علي النحو التالي[1]:

١. تحريك جمود الاقتصاد السوداني وتوجيهه نحو الإنتاج.

٢. حشد كل الطاقات المتاحة وفتح الباب لكل من يرغب داخلياً وخارجياً في المساهمة في تحقيق أهداف البرامج وتعديل الهياكل الاقتصادية والمالية والمؤسسية اللازمة لفتح باب المشاركة للجميع.

٣. تحقيق توازن اجتماعي بحيث لا تتم عملية التحرير الاقتصادي على حساب الفئات الضعيفة.

(ت) الإستراتيجية القومية الشاملة

وتعتبر من الخطط والبرامج التي وضعت لمعالجة مشكلات الاقتصاد السوداني في إطار:

- مدى زمني طويل نسبياً.
- الأخذ في الاعتبار البعد الإستراتيجي وبعد الشمول.

وهي لا تختلف كثيراً في أهدافها العامة عن الأهداف التفصيلية للبرامج الثلاثية للإصلاح الاقتصادي التي تخللت هذه الإستراتيجية كما ارتكزت كثيراً في مرجعيتها على فلسفة وأهداف وموجهات ومقررات المؤتمر الوطني للإنقاذ الاقتصادي. ولذلك مثلت مقررات هذا المؤتمر مرجعية ثابتة للبرامج والإستراتيجيات التي وضعت مباشرة عقب هذا المؤتمر.

وبالرغم من الأهداف الجيدة التي وضعت لمعالجة المشكلات والخلل من خلال مقررات المؤتمر الوطني للإنقاذ الاقتصادي والإستراتيجية القومية الشاملة (المرحلة الأولى) والبرنامج الثلاثي للإنقاذ الاقتصادي إلا أنه يمكن القول بأن هناك عدد من المؤشرات الإيجابية والسلبية التي صاحبت تنفيذ هذه البرامج خلال الفترة ١٩٩١ وحتى ١٩٩٦م.

---

[1] المرجع السابق،ص ٣٩.

وتمثلت المؤشرات والنتائج الإيجابية في:

١. أدت سياسة التحرير الاقتصادي إلى إزالة عدد من التشوهات خاصة مسألة دعم بعض السلع وأزالت عدد من الممارسات السالبة التي كانت تتم في إطار هذا الدعم.

٢. ارتفاع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٩١/ ١٩٩٢م وكذلك نما الإنتاج الزراعي بمعدلات عالية.

وتمثلت المؤشرات والنتائج السلبية في:

١. الآثار الإيجابية لمجمل الاقتصاد الكلي لم تدم لأكثر من عام ويعزى ذلك إلى القصور في تنفيذ البرنامج. وبالرغم من المحاولات الجزئية لإصلاح السياسات المالية في بداية هذه البرامج إلا أنها أهملت السياسات المالية والنقدية مما أثر لاحقاً في الطلب الكلي.

٢. ارتفاع معدل التضخم إلى ١١٩,٣٪ عام ١٩٩٢م وأستمر بمعدلات تفوق ال١٠٠٪ حتي عام ١٩٩٤م.

٣. عدم استقرار نظام الصرف بسبب الانفلات في السياسات المالية والنقدية وأدى ذلك إلى زيادة العجز في الحساب الخارجي وتدهور قيمة الجنيه السوداني.

٤. زيادة حركة المضاربة في السلع والخدمات مما أدى إلى مزيد من التدهور في قيمة الجنيه.

٥. لم يكن تحريك جمود الاقتصاد السوداني بالقدر المطلوب بسبب ضعف تجاوب القطاع الخاص مع تلك السياسات خاصة في مجال الاستثمار.

وأدت الآثار السلبية التي صاحبت البرامج الاقتصادية في منتصف التسعينيات إلى التراجع بعض الشيء عن سياسة التحرير الاقتصادي وعليه فقد أقامت الدولة قنوات توزيع رسمية وفئوية لتوزيع السلع الضرورية والرخيصة الأسعار لبعض الفئات المستهدفة وأمام استمرار الضغوط أقامت الدولة مجلساً لسلطات قضائية لتحديد أسعار بعض السلع الضرورية.

وعموماً يمكن القول بأن الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٦م وبالرغم من الجهود النظرية التي بذلت لإصلاح الاقتصاد (كالخطط والبرامج الإستراتيجية) إلا أن الاقتصاد السوداني شهد

تدهوراً كبيراً خلال هذه الفترة، وعكست المؤشرات الاقتصادية لهذه الفترة ملامح هذا التدهور على النحو التالي[1] :

١. قدرات إنتاجية متدنية في القطاعين الزراعي والصناعي إلى جانب مستويات الإنتاج الكلي المتذبذب في القطاع الزراعي الذي يمثل نسبة عالية في الناتج المحلي الإجمالي.

٢. انحسار الصادرات نتيجة لتدني وتذبذب الإنتاج بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية والإجراءات الإدارية غير المحفزة للإنتاج والتصدير.

٣. تراكم متأخرات الديون أعاق استقطاب تدفقات العون الخارجي وتدفق الصيانة للأصول الداعمة للإنتاج.

٤. الخلل المتنامي في القطاع المالي والنقدي.

٥. عجز الميزانيات وتمويلها بالاستدانة من النظام المصرفي أدى إلى التوسع في حجم السيولة النقدية وبالتالي ارتفاع معدلات التضخم.

٦. عدم الاستقرار في نظام سعر الصرف المتعدد وغير الواقعي.

٧. هجرة العقول والأيدى العاملة المنتجة خارج البلاد.

٨. نشوب الحروب في الجنوب مرة أخرى أدى إلى استنزاف الموارد المالية والبشرية.

٩. تزايد النزوح والهجرة الداخلية أدى إلى نقص الأيدي العاملة في مناطق الإنتاج إلى جانب آثاره السالبة الأخرى.

وعموماً فإن الإدارة الاقتصادية التي تولت أعباء الاقتصاد السوداني في أبريل ١٩٩٦م استشعرت المشكلات الاقتصادية خلال الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٦م، ولمواجهة هذه المشكلات قامت بوضع برنامج يهدف إلى إزالة التشوهات والمعوقات والاختناقات التي أعاقت ارتفاع معدلات الإنتاج إلى جانب اتخاذ سياسات وإجراءات لإزالة الضغوط على

---

[1] د.عبد الوهاب عثمان شيخ موسي ، منهجية الاصلاح الاقتصادي في السودان ، ١٩٧٠ -٢٠٠٠م، مرجع سبق ذكره، ص ٧٤.

الطلب الكلي عن طريق الإصلاحات في السياسات المالية. وكانت محاور البرامج على النحو التالي[1]:

(١) المحـور الأول

يتم تنفيذه بواسطة برامج قصير المدى خلال النصف الثاني من عام ١٩٩٦م. ويهدف هذا البرنامج إلى إزالة التشوهات في القطاعين المالي والنقدي وتخفيف الضغوط على الطلب الكلي والطلب على الموارد والعملات الأجنبية. واعتمد هذا البرنامج على ما سمي ببرنامج الصدمة.

(٢) المحـور الثاني

وهو برنامج قصير المدى بدأ من ١/ ١/ ١٩٩٧ وانتهي في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٧م. وتكون من برنامج للإصلاح النقدي والمالي والاستمرار في برنامج الإصلاح خاصة في جانب نظام سعر الصرف. ولم يغفل هذا البرنامج مسألة الإفرازات السالبة للسياسات الاقتصادية على الجوانب الاجتماعية.

(٣) المحـور الثالث

ومداه أيضاً سنة بدأت من ١/ ١/ ١٩٩٨م وانتهت في ٣١/ ١٢/ ١٩٩٨م . واستهدف زيادة العرض الكلي عن طريق برنامج قصير المدى يهدف إلى تضييق الفجوة بين الطلب والعرض الكليين.

وتري الإدارة الاقتصادية التي وضعت هذا البرنامج بأنه حقق أهدافه كاملة خاصة فيما يتعلق بتهيئة المناخ والأرضية الراسخة لإعداد برنامج اقتصادي شامل متوسط المدى يشمل الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٢م.

ونتفق مع رأي الإدارة الاقتصادية في تقييمها لبرنامج ١٩٩٦ – ١٩٩٨م. ونود أن نشير إلي أن الأسباب الرئيسية وراء نجاح هذا البرنامج تمثلت في الآتي:

[1] **المرجع السابق، ص ١٥٣.**

١. تم تشخيص دقيق للمشكلات الاقتصادية الكلية التي حدثت خلال الفترة ١٩٨٩ – ١٩٩٦م.
٢. كانت هناك إرادة من الإدارة الاقتصادية لإنجاح البرنامج وتبع ذلك اتخاذ قرار وإجراءات وضوابط منعت وأوقفت كثير من التشوهات.
٣. تم تقسيم البرنامج لمحاور قصيرة المدى ومكن ذلك الإدارة الاقتصادية من السيطرة على سير البرنامج وبالتالي التعرف علي الانحرافات في أوقات مبكرة ودون أن تأخذ فترات طويلة وساعدت هذه الطريقة علي نجاح البرنامج.
٤. اكتمال العملية الإدارية للبرنامج حيث تلاحظ بروز وظائف الإدارة الأربعة كالتخطيط ثم التنفيذ(التنظيم) والرقابة والتوجيه.
٥. كانت هناك مبادئ تحكم تنفيذ البرنامج.

وجاء البرنامج الاقتصادي الرباعي للفترة (١٩٩٩ – ٢٠٠٢م) بعد البرنامج الاقتصادي للفترة (١٩٩٦ – ١٩٩٨م). وكانت له أهداف وسياسات وإنجازات. وتمثلت أهم أهدافه في: استدامة الاستقرار الاقتصادي والحفاظ على المكاسب التي تحققت في برنامج ١٩٩٦ – ١٩٩٨م.

وشمل برنامج (١٩٩٩ – ٢٠٠٢م) عدد من المحاور تمثلت في[١]:

١. شمولية البرنامج

ويقصد بالشمولية الربط بين الاستمرار في الإصلاح الهيكلي المتمثل في التحرير الاقتصادي في كل جوانبه مثل سياسات التسعير وإصلاح إجراءات التجارة الخارجية وتحرير التعامل في النقد الأجنبي وبرنامج الخصخصة والتدرج في توحيد نظام سعر الصرف....إلخ، مواكباً ومتزامناً مع برنامج التكييف الاقتصادي.

---

[١] المرجع السابق، ص١٩٥ -١٩٦

٢. إزالة الاختناقات التي تعوق نمو الاقتصاد
ويهدف هذا المحور إلى الاهتمام برفع القدرات للمساعدة على تحقيق أهداف البرنامج. وتشمل هذه القدرات البنيات التحتية في مجال الري والنقل والطاقة والاتصالات والقوى البشرية... الخ، إلى جانب بناء القدرات البشرية في مجالات التدريب والبحث العلمي ونقل التقانة الحديثة وتقنية المعلومات.
٣. التنمية الاجتماعية
ويهدف هذا البرنامج إلى وضع برنامج للتنمية الاجتماعية في مجالات تعليم الأساس والصحة وتوفير المياه النقية الصالحة للشرب ومحاربة الفقر واستحداث آليات وسياسات لمعالجة الآثار السالبة للبرنامج الاقتصادي على الفئات الضعيفة في المجتمع.
٤. تطبيع العلاقات مع المؤسسات المالية الخارجية
مواصلة الجهود في تطبيع العلاقات مع المؤسسات المالية والدولية والإقليمية والقطرية بغرض استئناف عملياتها بالسودان واستقطاب الموارد المالية لصيانة وإعادة تأهيل البنيات الأساسية والأصول الداعمة للإنتاج لتحقيق أهداف البرنامج في دعم جانب العرض في الاقتصاد والذي يعتبر هدفاً مركزياً في هذا البرنامج.
وكان لبرنامج ١٩٩٩ – ٢٠٠٢م منهجية للتنفيذ حيث تلاحظ ارتباط إعداد البرنامج وتنفيذه بالشفافية الكاملة كما ارتبط التعامل مع المؤسسات الدولية والمؤسسات السياسية والتشريعية والشعبية بالمصداقية. وحاولت الإدارة الاقتصادية تفادي مسألة عدم الاستقرار السياسي والإداري من خلال تصنيف الأهداف والسياسات وتفريغها في جداول حتي يسهل تحديد المسئوليات للجهات المشاركة في تنفيذ كل سياسة، وكذلك حُدد المدي الزمني للمحاور الاساسية للبرنامج وتوقيت بدء التنفيذ والعون الفني المطلوب. وعليه حاولت الادارة الاقتصادية وضع آلية لتنفيذ البرنامج بحيث لا يتأثر (التنفيذ) بتغير الوزراء والمدراء في المؤسسات المختلفة.

ويرى (د.عبد الوهاب عثمان شيخ موسى، ٢٠١٢م) أن البرامج الاقتصادية التي تخللت الفترة ١٩٩٧-٢٠٠٠م كانت ناجحة حيث تمكنت من احتواء معدلات التضخم المفرطة والاستقرار في نظام سعر الصرف بالإضافة للمؤشرات الإيجابية التي حققتها في المحاور الأخري. ويعزى أسباب نجاح هذه البرامج إلي الالتزام بالخطة في تنفيذ السياسات المالية والنقدية وإلي المنهجية التي اتبعتها الإدارة الاقتصادية في التنفيذ حيث مكنت هذه المنهجية من تحقيق الأهداف وإيجاد التناسق بين المؤشرات الاقتصادية المتغيرة و متابعة تنفيذ البرنامج [1].

وعليه فإن التعليق أعلاه يؤكد ما ذكرناه حول أهمية حلقة التنفيذ بالنسبة للخطط والبرامج الاقتصادية بحيث يكون التنفيذ جزء من حلقة متكاملة للعملية الإدارية والتي تشمل التخطيط والتنفيذ والتوجيه والرقابة. وكذلك يؤكد ما ذكرنا حول ضرورة إعداد البرامج وفق أهداف ومؤشرات كمية حتى يسهل قياسها. وتكتمل العملية الإدارية برمتها في حالة وضع معايير علمية لقياس الأداء . ونود أن نشير إلي أن البرنامج الاقتصادية خلال الفترة ١٩٩٧ – ٢٠٠٢م قد نجحت بدرجة كبيرة في جانب الطلب والسيطرة على المتغيرات التي تؤثر فيه ويؤكد ذلك مما تحقق من إيجابيات في المؤشرات ذات الصلة بالطلب الكلي. وكذلك يمكن القول بأن لاكتشاف النفط وتصديره خلال فترة البرنامج أثر في رفع القدرات المالية للاقتصاد السوداني كما له أثر في استقرار كثير من المؤشرات الاقتصادية وتحقيق عدد من الأهداف وفيما يتعلق بأثر البرنامج على جانب العرض يمكن أن نتناوله من خلال تحليل بعض المؤشرات في القطاعين الزراعي والصناعي بالاضافة إلي النمو في الناتج المحلي الإجمالي على النحو التالي:

[1] للمزيد أنظر: المرجع السابق، ص ٢١٩

(أ) القطاع الزراعي

١. مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

كانت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي ٤٨,٧٪ عام ١٩٩٨م وارتفعت إلى ٤٩,٨٪ في عام ١٩٩٩م ثم تراجعت إلى ٤٦٪ عام ٢٠٠٢م . وكانت مساهمة القطاع الزراعي خلال فترة برنامج الإصلاح الهيكلي (١٩٩٩ – ٢٠٠٢م) حوالي ٤٦,٨٪ في المتوسط ويدل ذلك إلى تراجع الزراعة لصالح الخدمات والصناعة والمكونات الأخرى للناتج المحلي الإجمالي[١].

٢. معدلات نمو القطاع الزراعي

بالرغم من المعوقات التي واجهت القطاع الزراعي إلا أنه نما بمعدل ٩,٩٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٥م – ١٩٩٨م[٢] مقارنة بمعدل نمو قدره ٥,١٪ خلال الفترة ١٩٩٩ – ٢٠٠٤م[٣] وهي الفترة التي تخللها برنامج الإصلاح الهيكلي الاقتصادي. ويلاحظ تراجع النمو في الزراعة المطرية التقليدية.

٣. المساحات المزروعة

بالرغم من التراجع الطفيف في معدلات النمو في القطاع الزراعي خلال فترة برنامج الإصلاح الهيكلي الاقتصادي إلا أن المساحات المزروعة قد زادت من ١٨١٨٦ ألف فدان في المتوسط خلال الفترة(٨٣/ ١٩٨٤ – ٨٧/ ١٩٨٨م) إلى حوالي ٢٥٨٢٨,٨ ألف فدان في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٩/ ٢٠٠٠م) – (٢٠٠٣ / ٢٠٠٤م) وذلك لمحاصيل القطن، الذرة، الدخن، القمح، الفول السوداني، السمسم وزهرة الشمس[٤].

٤.الإنتاجية

---

[١] د. مهدي عثمان الركابي، أثر سياسية التحرير الاقتصادي علي الاقتصاد السوداني، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥.

[٢] وزارة المالية، العرض الاقتصادي للعام ١٩٩٩م، مرجع سبق ذكره، ص٤٤.

[٣] د.مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي الاقتصاد السوداني، مرجع سبق ذكره، ص١٥٦.

[٤] المرجع السابق، ص١٥٧.

تلاحظ زيادة متوسط الإنتاجية لمحاصيل الدخن، القمح، وزهرة الشمس خلال فترة برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد مقارنة بمتوسط إنتاجيتها خلال الفترة(٨٣/ ١٩٨٤ – ٨٧/ ١٩٨٨م). وهناك محاصيل حققت نمواً سالباً في الانتاجية وهي السمسم والفول السوداني [١].

(ب) القطـاع الصناعي

١. مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي

كانت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٨م حوالي ١٥,٦٪ في المتوسط[٢] مقارنة ب ١٩,٤٪ في المتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٢م [٣]. ومن خلال هذه النسب يلاحظ تزايد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترة برنامج الاصلاح الهيكلي الاقتصادي متوسط المدي.

٢. معدلات نمو القطاع الصناعي

وعند دراسة معدلات نمو القطاع الصناعي خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨م مقارنة بالفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢م إتضح أن هذه المعدلات كانت متصاعدة طوال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨م ما عدا هبوطها في عام١٩٩٨م ووصلت هذه المعدلات ذروتها في عام ٢٠٠٠م ثم تناقصت في عامي ٢٠٠١م و٢٠٠٢م. وعموماً يمكن القول بأن معدلات النمو في القطاع الصناعي كانت حوالي ٤٪ في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨م مقارنة بحوالي ١٩,٦٪ للفترة ١٩٩٩-٢٠٠٢م[٤]. ومما سبق يتضح أن القطاع الصناعي قد نما بمعدلات كبيرة أثناء فترة برنامج الاصلاح الهيكلي الاقتصادي متوسط المدي .

---

[١] المرجع السابق، ص١٥٤

[٢] د. مهدي عثمان الركابي، أثر عائدات النفط علي نمط الانفاق الحكومي في السودان، مرجع سبق ذكره ، ص١٠٠.

[٣] وزارة المالية والاقتصاد الوطني، الاقتصاد السوداني في أرقام٢٠٠٠ -٢٠١٠م، مرجع سبق ذكره، ص١١.

[٤] لمزيد من الإحصاءات راجع د.مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي الاقتصاد السوداني، مرجع سبق ذكره،ص١٦٠ -١٦١.

(ت) معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي

نما الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٨م بحوالي ٥,٣٪ في المتوسط[١] بينما كان معدل نموه في المتوسط خلال الفترة ١٩٩٩– ٢٠٠٢م حوالي ٦,٨٪ في المتوسط[٢]. وتدل هذه الأرقام على أن النمو في الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة برنامج الإصلاح الهيكلي لم يزداد كثيراً. وعليه نشير إلي أن هذا البرنامج قد وفق في إصلاح جانب الطلب الكلي ولم يحالفه الحظ في تحقيق زيادة كبيرة أو طفرات في العرض الكلي.

(ث) الخطط والبرامج للفترة ٢٠٠٢ – ٢٠١٤م

شهدت هذه الفترة نهاية الإستراتيجية القومية الشاملة والتي شملت عدد من البرنامج الاقتصادية وكان أهمها برنامج ١٩٩٩ - ٢٠٠٢م والذي عالج كثير من أوجه الخلل في الاقتصاد السوداني خلال النصف الثاني من التسعينات كما ذكرنا آنفاً. وعليه يمكن القول بأن بيئة الاقتصاد السوداني في عام ٢٠٠٢م كانت أفضل ولكنها لم تكن الأمثل وهذه البيئة تمهد لانطلاقة شاملة في الاقتصاد بعد هذه الفترة. وخلال الفترة ٢٠٠٣- ٢٠٠٦م لم تكن هناك خطة واضحة ومحددة المعالم لسير الاقتصاد السوداني ولكن بعد ذلك أعد للإستراتيجية الربع قرنية للفترة ٢٠٠٧م – ٢٠٣١م وهي خطة طويلة المدى شاملة كل محاور الدولة.

وقامت الإستراتيجية ربع قرنية على خمسة خطط خمسية فرعية بدأت بالخطة الخمسية الأولى (٢٠٠٧م – ٢٠١١م) والتي جاءت أهدافها على النحو التالي[٣]:

---

[١]المزيد من الإحصاءات، وزارة المالية، العرض الاقتصادي للعام ١٩٩٩م، مرجع سبق ذكره، ص٤٤.

[٢]لمزيد من الإحصاءات راجع د.مهدي عثمان الركابي، أثر سياسة التحرير الاقتصادي علي الاقتصاد السوداني، مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

[٣] للمزيد أنظر: موقع المجلس القومي للتخطيط الاستراتيجي

http://www.ncsp.gov.sd/ StScplan.html

١. استدامة السلام والسيادة الوطنية والوفاق الوطني.

٢. المواطنة والهوية السودانية.

٣. التنمية المستدامة.

٤. الفقر وتحقيق أهداف الألفية المتفق عليها.

٥. البناء المؤسسي وبناء القدرات.

٦. المعلوماتية.

٧. تطوير آليات البحث العلمي.

وجاءت الأهداف الكلية للاقتصاد في هذه الخطة على النحو التالي:

١. إستدامة الاستقرار الاقتصادي.

٢. زيادة الإنتاجية (العرض) وتحقيق التوازن في هيكل الإنتاج في كل قطاعات الاقتصاد لتحقيق التنوع في الإنتاج وترقية الخدمات والجودة.

٣. ترشيد الطلب الكلي ومعالجة فجوة الموارد وترشيد استخدامها لزيادة المدخرات وتوسيع جذب الاستثمارات الوطنية والعالمية وتوجيهها حسب الأولويات لاستدامة التوازن الداخلي والخارجي.

٤. تقوية الموازنة العامة وإعادة هيكلتها وتحقيق الربط بينها والولايات لتفعيل دورها في قيادة وتوجيه النشاط الاقتصادي.

٥. تعبئة الموارد الذاتية وزيادة الجهد المالي وتنويع قاعدة الإيرادات القومية في الناتج المحلي الإجمالي ومواجهة محدودية وجمود الموارد القومية.

٦. توجيه الإنفاق العام لتحقيق الأمن القومي خاصة الأمن الغذائي ومقابلة الاحتياجات الأساسية للمواطنين بما يلي أهداف الأليفة ويمكن من تسيير دولاب الدولة ويفي بالالتزامات الدولية الداخلية والخارجية مع مقابلة التزامات اتفاقية السلام الشامل وزيادة التحويلات المالية للولايات.

٧. زيادة معدلات التنمية القومية واستمرار الإنفاق عليها وإكمال المشروعات الكبرى مثل: السدود والكهرباء والطرق، مع تحقيق العدالة بين الولايات والتوازن بين القطاعات.

٨. المحافظة على الاستقرار الاقتصادي وتطوير ورفع كفاءة النظام المصرفي إدارياً وتقنياً مع تطوير صيغ وأساليب التمويل بما يفي بالمتطلبات التمويلية لكافة القطاعات ويساعد على استيعاب واقع النظام المهني المزدوج الإسلامي في الشمال والتقليدي في الجنوب.

٩. تطوير ودعم سوق رأس المال والأوراق المالية.

١٠. تحقيق التوازن الخارجي وتحسين أداء ميزان المدفوعات بتفعيل دور التجارة الخارجية بما يؤدي إلى زيادة الصادرات السلعية والخدمية وفتح أسواق جديدة لها، وترشيد الواردات توجيهها لدعم التنمية وخفض أي عجوزات في الميزان التجاري.

١١. رفع كفاءة استخدام الموارد الخارجية وتوجيهها لتمويل التنمية القومية والتزامها بنصوص اتفاقيات السلام.

١٢. توفير وتهيئة المناخ الاستثماري الملائم لاستقطاب الاستثمارات الخارجية الخاصة لمباشرة وزيادة معدلات تدفقها وتنوع صيغها وتوجيهها لأولويات التنمية الاقتصادية والولايات الأقل نمواً.

١٣. استكمال وضع وتنفيذ إستراتيجية الدين الخارجي وتطوير العلاقات الخارجية مع المصادر الرئيسية للدين الخارجي والمجتمع الدولي لحل مشكلة الدين الخارجي.

١٤. تحقيق الانفتاح الاقتصادي وترقية وتطوير التعاون على المستوى الدولي والإقليمي والثنائي وتوجيه العلاقات الخارجية لخدمة التنمية والاستقرار وتعزيز مكانة السودان الاقتصادية على المستوى الدولي لتمكين البلاد لجني ثمار إيجابيات العولمة والثورة العلمية والتقنية.

١٥. بناء القدرات البشرية والمؤسسية وإعداد الخطط وبرامج التدريب ومراجعة مناهجه في ضوء احتياجات القطاعات الإنتاجية والخدمية والتقنية مع التركيز على إعداد

وتنفيذ برامج التدريب الحر المهني والتقني و دعم وتأهيل مراكز ومؤسسات التدريب والتأهيل والبحوث العلمية.

بالإضافة إلى هذه الأهداف توجد أهداف قطاعية خاصة بقطاعات الزراعة، الصناعة، النفط، التعدين، الطاقة، النقل، السياحة والبيئة والتنمية العمرانية، العمل والخدمة العامة.

وفيما يتعلق بتقييم الخطة من خلال بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي يمكن أن نورد الحقائق الآتية[1]:

١. بدأ النمو الاقتصادي بنسبة ١٠,٩٪ في عام ٢٠٠٧م ثم تناقصت معدلاته في الأعوام ٢٠٠٨م، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠١١م، حيث كان معدل النمو خلال هذه الأعوام ٦,٤٪، ٥,٩٪، ٥,٢٪، ٢,٧٪ علي الترتيب. ويمكن القول أن متوسط النمو الاقتصادي خلال فترة الخطة كان حوالي ٦,٢٪ مقارنة ب ٧,٤٪ في المتوسط للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٦م أي الفترة التي سبقت البرنامج.

٢. وأهم الملاحظات علي القطاع الزراعي هو تذبذب معدلات نموه خلال فترة البرنامج ثم تراجعه من٦,٧٪ في عام ٢٠١٠م إلي ٣,٣٪ في عام ٢٠١١م. بالاضافة إلي ذلك تلاحظ تراجع المساحات المزروعة من ٤٨,١ مليون فدان في موسم ٢٠٠٩/ ٢٠١٠م إلي ٤٥,٣ مليون فدان في موسم ٢٠١٠/ ٢٠١١م .

٣. كان معدل التضخم خلال فترة البرنامح في تزايد مستمر حيث وصل إلى حوالي ١٨,١٪ في عام ٢٠١١م. وكان متوسطه العام خلال فترة البرنامج حوالي ١٢,٤٪ مقارنة ب ٨,٨٪ في المتوسط للفترة ٢٠٠٤م-٢٠٠٦م، أي الفترة التي سبقت البرنامج .

٤. هناك تذبذب في العجز العام في الموازنة العامة للدولة خلال فترة الخطة وكان متوسطه حوالي ٣٪ وهذه النسبة متوافقة مع حدود السلامة الدولية للعجز مع ملاحظة تخطي حدود السلامة الدولية في عام٢٠١١م كآخر عام للبرنامج.

[1] لمزيد من التفاصيل حول الأرقام الواردة في هذا التقييم أنظر: وزارة المالية، الاقتصاد الوطني في أرقام ٢٠٠٠- ٢٠١٠م، مرجع سبق ذكره- تقارير بنك السودان للأعوم ٢٠١٠م،٢٠١١م،٢٠١٢م.

٥.كان هناك إستقرار في سعر الصرف في في معظم سنوات الخطة مع ملاحظة إنخفاض قيمة الجنيه السوداني مقابل الدولار في السوق الموازي في عام ٢٠١١م.
٦.كان ميزان المدفوعات في أغلب أعوام الخطة في حالة عجز ما عدا الفائض الذي حققه في عام ٢٠٠٨م. وبلغ العجز في عام ٢٠١١م حوالي ٦٤٤,٥ مليون دولار. وكان التزايد في الورادات الغذائية من أهم الملاحظات علي الميزان التجاري حيث والتي وصلت إلي حوالي١٨٨٨ مليون دولار في عام ٢٠١١م مع ملاحظة تزايد واردات القمح ودقيق القمح والسكر والزيوت.

وعموماً يمكن القول بأن خطة عام ٢٠٠٧-٢٠١١م لم تفلح في تحقيق الأهداف المرجوة كما هو مطلوب حيث بلغت نسبة التنفيذ العامة حوالي ٥٩,٩٪. وفي ما يتعلق بتنفيذ الخطة في الجوانب الاقتصادية يشار إلى أنها حافظت بعض الشئ على ثبات عدد من المؤشرات (بغض النظر عن مدي إيجابيتها أو سلبيتها) مع ملاحظة حدوث بعض التغيرات في : معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، معدل التضخم ، العجز في ميزان المدفوعات العجز . ويلاحظ أن هذه التغيرات كانت أكثر وضوحاً في العام الاخير للخطة. وفي جانب العرض لم تحدث الخطة أي طفرات في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بل تراجعت بنسبة ٨,٢٪ في آخر عام للخطة مقارنة مع أول عام لها. وكذلك لم تحدث الخطة زيادات كبيرة في مساهمات القطاعات الحقيقية في الناتج المحلي الإجمالي وأدى ذلك في مجمله إلى تراجع الصادرات وتزايد الواردات وخاصة الواردات الغذائية. والزيادة في الورادات الغذائية تعني تزايد اعتماد السودان على العالم الخارجي في الغذاء وخاصة في سلع القمح ودقيق القمح والسكر. ولم تفلح الخطة في إيقاف تزايد الديون بسبب تراكم أسعار الفائدة وكذلك لم يحالفها الحظ في الاستفادة من المبادرات الدولية لإعفاء الديون. ويعكس ذلك عدم التمكن من تحقيق الهدف الخاص بالديون الخارجية في الخطة.

وكذلك يمكن القول بأن تنفيذ الخطة لم يفطن إلى بوادر التدهور التي بدأت تلوح أثناء سنوات تنفيذ الخطة. ويشير ذلك إلي ضعف الرقابة قصيرة المدي.
حدثت متغيرات سياسية وإقتصادية كبيرة في نهاية الخطة الخمسية الأولى وتكمن هذه المتغيرات في انفصال جنوب السودان وفقدان جانب مقدر من عائدات النفط بسبب الانفصال. وفي ظل هذه المتغيرات فكرت الادارة الاقتصادية في إعداد برنامج اقتصادي في نهاية عام ٢٠١٠ م أطلق عليه أسم البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤م.

ويعتبر البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي ٢٠١٢م – ٢٠١٤م من أهم البرامج التي وضعت في السودان خاصة وأنه جاء عقب عدة متغيرات محلية ودولية مهمة وفي الاطار المحلي فان هذا البرانامج جاء عقب إنفصال الجنوب والذي تبعته تغيرات جغرافية وديموغرافية للسودان. ونتيجة لانفصال الجنوب فقد السودان جانب مقدر من عوائد النفط مما أثر علي توازن الميزانيات العامة والتوازن في ميزان المدفوعات . وحاول البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي للفترة ٢٠١٢-٢٠١٤م تجاوز آثار فقدان عوائد النفط من خلال المحاور الآتية[1] :

(أ) أهداف البرنامج

١. الهدف الرئيسي للبرنامج

تحقيق وإستدامة الاستقرار الاقتصادي مع تأكيد الاعتماد على سياسة التحرير الاقتصادي كمنهج للسياسة الاقتصادية.

٢. الأهداف العامة

- إستعادة التوازن في القطاع الخارجي وتحقيق استدامة الاستقرار الاقتصادي.

---

[1] جمهورية السودان، وزارة المالية والإقتصاد الوطني، ملخص البرنامج الثلاثي لإستدامة الإستقرار الإقتصادي ٢٠١٢ -٢٠١٤م، شركة مطابع العملة السودانية، ٢٠١٢م، الخرطوم، ص٧ -١٣.

- محاصرة تدني مستوى المعيشة للقطاعات والشرائح الاجتماعية الضعيفة ومحاربة إنتشار بؤر الفقر.

- إعادة هيكلة الموازنة العامة للدولة ومحاصرة العجز الكلي.

- زيادة الجهد المالي والضريبي للدولة على المستوى الاتحادي والولائي وترشيد الإنفاق على مشروعات التنمية القومية.

- تحريك وإستغلال طاقات القطاعات الإنتاجية لسد الفجوة في السلع الرئيسية.

- إعادة صياغة دور العنصر البشري وبناء قدراته.

- خفض معدلات البطالة.

- زيادة معدل تدفقات الاستثمارات الخارجية.

(ب) السياسات المطلوبة لتحقيق الأهداف

وضعت عدة سياسات لتحقيق أهداف البرنامج في مجال القطاع الحقيقي والقطاع الخارجي والقطاع المالي والإنفاق العام والقطاع الاجتماعي والقطاع الخاص وتنظيمات المنتجين وفي مجال الإعلام الاقتصادي. ويمكن أن نتناول بعض منها علي النحو التالي [١]:

- سياسات القطاع الحقيقي وجاءت علي النحو الآتي:

١. تفعيل سياسات الاكتفاء الذاتي من السلع الضرورية بتوجيه النهضة الزراعية للاهتمام بالسلع الثمانية المستهدفة.

٢. وضع برنامج لإعادة تشغيل المصانع المتوقفة للمساهمة الفاعلة في حل المشكلات الاقتصادية التي تواجهها البلاد.

٣. توجيه الاستثمارات من التركيز على القطاع العقاري نحو الاهتمام بقطاع التعدين خاصة الذهب لتغطية العجز في القطاع الخارجي.

---

[١] **المرجع السابق، الخرطوم، ص٩ -١٣**

٤. زيادة الإنتاج الكهربائي من التوليد المائي والحراري والإسراع بزيادة إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة.

- سياسات القطاع الخارجي

وجاءت تحمل إحدى عشرة نقطة أو محور نذكر منها:

١. تشجيع الصادرات غير البترولية (الذهب، المعادن، الثروة الحيوانية، الحبوب الزيتية، الأعلاف والصادرات الصناعية).

٢. إحلال الواردات بالتركيز على السلع الإستراتيجية كالقمح والسكر.

٣. تشجيع تحويلات السودانيين العاملين بالخارج.

٤. إعادة جدولة المديونيات وبصفة خاصة شركات البترول.

٥. ترشيد الاستيراد بالتركيز على خفض السلع الكمالية والسلع غير الضرورية التي يمكن إنتاجها محلياً وفرض رسوم عالية عليها في حالة استيرادها.

٦. تشجيع التنقيب عن البترول.

- سياسات القطاع المالي

وجاءت على النحو التالي:

١. إيجار إستخدام الخط الناقل للبترول ووضع رسوم عبور على خدمات معالجة ونقل وتخزين وتصدير النفط.

٢. التحرير المتدرج لأسعار السلع.

٣. تبني حزمة سياسات لتقوية منافسة السلع المستوردة وذلك بخفض تكلفة الإنتاج المحلي ورفع تكلفة المستورد عن طريق الرسوم الجمركية مع مراعاة مصالح المستهلك في الحصول على سلعة جيدة ورخيصة.

٤. توسيع المظلة الضريبية بإدخال شرائح جديدة منتجة مع العمل على تخفيض معدلات الضريبة لتقليل العبء الضريبي على الشرائح النشطة ضريبياً.

٥.الاستمرار في سياسات مراجعة تكلفة الرسوم الإدارية بما يتناسب مع الخدمة المقدمة والمقدرة المالية للمستفيد.

٦.تقوية وسائل الضبط والرقابة والتفتيش والمتابعة والمراجعة بتفعيل قوانين الإجراءات المالية والمحاسبية وقانون الهيئات والشركات الحكومية وقانون الشراء والتعاقد واللوائح المرتبطة بها.

- سياسات الإنفاق العام

وجاءت على النحو التالي:

١.إستهداف تخفيض الإنفاق الحكومي بإعادة هيكلة الدولة على المستوى الاتحادي والولائي بمستوياتها التنفيذية والتشريعية.

٢. مراجعة وضبط بند تعويضات العاملين بالمركز والولايات.

٣. وقف تشييد المباني الحكومية وشراء العربات والأثاثات.

٤.ترشيد الصرف على السفر الرسمي للخارج.

٥. إعادة جدولة الديون بموجب تحرك واسع على مستوى الأجهزة الدستورية والتنفيذية.

٦.مراجعة أولويات الصرف التنموي والتركيز على مشروعات محددة تتسق مع أهداف البرنامج، وتوسيع دور القطاع الخاص في التمويل بصيغ مرنة (Boot). وتفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

٧.تبني برنامج مكثف لبناء القدرات في إطار توجه الدولة نحو رفع قدرات المورد البشري.

- سياسات القطاع الخاص وجاءت على النحو الآتي:

١.تنشيط وتفعيل القطاع الخاص في تنفيذ خطط وبرامج تهدف لإحلال الواردات والتصنيع المحلي لسد الفجوة الداخلية خصوصاً السلع التي تم إيقاف إستيرادها.

٢. تشجيع القطاع الخاص على تقوية نفسه مالياً وتنظيمياً حتى يتمكن من إحلال مكان الدولة في العمل الاقتصادي والتوجه نحو الشركات والشركات الإستراتيجية.

٣. إنهاء منافسة الدولة للقطاع الخاص وتنفيذ برنامج حصر وتصفية الشركات الحكومية غير الإستراتيجية وإيقاف تأسيس الشركات الجديدة في المجالات التي تم الخروج منها بمنع تسجيلها لدى المسجل التجاري.

وجاء البرنامج الثلاثي لاستدامة الاستقرار الاقتصادي ٢٠١٢-٢٠١٤م يحمل حوالي ثلاث نقاط في القطاع الاجتماعي أهمها مسألة إنفاذ سياسات الحد من الفقر والتوظيف وتحسين المستوى المعيشي بتقوية التمويل الأصغر والتمويل ذو البعد الاجتماعي وصناديق الضمان الاجتماعي والتمويل الاجتماعي الخارجي وتفعيل دور منظمات المجتمع المدني والمنظمات الطوعية والخيرية في الحد من الفقر.

وفي مجال المتابعة تم الإشارة في البرنامج إلى وجود آلية متابعة للتنفيذ وهذه الآلية عبارة لجنة مركزية تحظى بالتفويض الكامل والدعم لمعالجة مشاكل التنفيذ وتطوير البرنامج وإعداد تقارير الأداء الدورية ورفعها للقطاع الاقتصادي. وبالرغم من ذلك صاحب تنفيذ االبرنامج عدد من الانحرافات. وعموماً يمكن القول بأن البرنامج كان ذاخراً بعدد من الإيجابيات والسلبيات يمكن أن نشير إليها علي النحو الآتي[١]:

أولاً: الإيجابيات

١. إزداد معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي من ١,٤٪ عام ٢٠١٢م إلى ٣,٦٪ في عام ٢٠١٣م. وبالرغم من ذلك تعتبر هذه المعدلات ضعيفة وليس لها القدرة علي إحداث تراكمات في جانب العرض الكلي بدرجات تتوافق مع الزيادات المتسارعة في الطلب الكلي.

---

[١] **لمزيد من التفاصيل حول الأرقام الواردة في هذا التقييم أنظر: تقرير بنك السودان للعام ٢٠١٣م.**

٢. إزداد معدل النمو في القطاع الصناعي من سالب ١,١٢٪ في عام ٢٠١٢م إلى ٧,٣٪ في عام ٢٠١٣م. ويدل ذلك إلى حلحلة بعض مشاكل القطاع الصناعي حسب البرنامج. وكذلك يلاحظ زيادة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي ولكن بدرجة ضعيفة.

٣. تزايد المساحات المزروعة في القطاع الزراعي .

٤. التزايد في إنتاجية محاصيل الذرة، الدخن، القمح، الفول السوداني، السمسم وذلك في موسم ٢٠١٢/ ٢٠١٣م مقارنة بموسم ٢٠١١م/ ٢٠١٢م.

٥. إنخفاض عجز الموازنة العاملة من ٧٦٥٣,٤ مليون جنيه عام ٢٠١٢ إلى ٦٤٥٦,٥ مليون جنيه في عام ٢٠١٣م.

٦. زيادة مصروفات التنمية القومية من ٣٣٣٦,٦ مليون جنيه عام ٢٠١٢م إلى ٣٩٣٢,٧ مليون عام ٢٠١٣م.

٧. الزيادة في المنح الأجنبية من ٩١٥,١ مليون جنيه عام ٢٠١٢م إلى ٢٠٣٢,٦ مليون جنيه عام ٢٠١٣م.

٨. انخفاض العجز الكلي في ميزان المدفوعات من ٢٤,١ مليون دولار عام ٢٠١٢م إلى ١٧,٦ مليون دولار عام ٢٠١٣م.

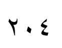
ثانياً: السلبيات

١. تراجع النمو في الناتج القومي الإجمالي في عامي ٢٠١١م ،٢٠١٢ م مقارنة بعام ٢٠١٠م.

٢. تراجع النمو في القطاعين الزراعي الخدمي.

٣. ارتفاع في معدلات التضخم من ٣٥,١٪ عام ٢٠١٢م إلى ٣٧,١٪ عام ٢٠١٣م. ويمكن القول بأن البرامج لم يفلح في إرجاع معدلات التضخم إلى أقل من ١٥٪ وهو مستوي التضخم خلال الفترة ٢٠٠٠م – ٢٠١٠م.

٤. لم يفلح البرنامج في تقليل الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازي والذي تصاعدت فيه أسعار العملات الحرة إلي أرقام كبيرة عام ٢٠١٤م.
٥. انخفاض المساحات المزروعة والإنتاج لمحاصيل القطن، والقمح، وزهرة الشمس وذلك في موسم ٢٠١٢م/ ٢٠١٣م مقارنة بموسم ٢٠١١م/ ٢٠١٢م.
٦. إرتفاع المصروفات العامة بمعدل ٣٧,٧٪ في عام ٢٠١٣م مقارنة بعام ٢٠١٢م نتيجة للزيادة في المصروفات الجارية. ويؤدي ذلك إلي تنامي الإنفاق العام الاستهلاكي وإحداث مزيد من الفجوات التضخمية. ولا يتوافق ذلك مع أهداف البرنامج.
٧. إرتفاع الديون الخارجية من ٤٢ مليار دولار عام ٢٠١٢م إلى ٤٣,٨ مليار دولار عام ٢٠١٣م بسبب تراكم الفوائد وأدي ذلك إلي تراجع في مؤشر أو معيار نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي بالرغم من التحسن الذي حدث في المؤشرات الأخري.
٨. تزايد الواردات الغذائية في عامي ٢٠١٢م ، ٢٠١٣ م وهذا يتنافي مع هدف تفعيل سياسات الاكتفاء الذاتي في البرنامج.
٩. أصبح العجز في الميزان التجاري أكثر من ١٥٠٠ مليون دولار في السنة الثانية للبرنامج بالرغم من أن البرنامج ركز على سياسة إحلال الواردات. ولم يفلح البرنامج في إحلال واردات سلعتي القمح والسكر كسلع إستراتيجية حتي عام ٢٠١٣م.
١٠. لم يفلح البرنامج في إحلال الواردات من الزيوت والأدوية وكانت الواردات من هذه السلع في تزايد مستمر منذ عام ٢٠٠٩م.
١١. لم يفلح البرنامج في إحداث طفرات في الصادرات غير النفطية وخاصة الصادرات الزراعية والصناعية مع ملاحظة تزايد صادرات الذهب.



الخاتمة

من خلال هذا الكتاب يمكن أن نخرج بالآتى :

١. تميز السودان ومنذ الاستقلال بعدم الاستقرار السياسى. وصاحب الاقتصاد السودانى فى مسيرتة الطويلة عدد من المتغيرات الداخلية والخارجية تمثل أهمها فى: حرب الجنوب، والجفاف، والتصحر، والفيضانات، والهجرات الداخلية وإنفصال جنوب السودان. وشهدت العالم في الربع الأخير من القرن الماضي إنهيار الاتحاد السوفيتى وبالتالي سياده النظرية الرأسمالية. ومؤخراً شهدت بعض الدول العربية المهمة للسودان تغيرات جذرية في أنظمتها السياسية .

٢. على المستوى الاقتصادى تمثلت أهم المتغيرات الداخلية التى صاحبت الاقتصاد السودانى فى: إقرار سياسة التحرير الاقتصادى ، وإنتاج وتصدير النفط فى عام ١٩٩٩م إنحسار عائدات النفط بعد إنفصال الجنوب . وجاءت الازمة المالية والازمة الغذائية (العالمية) فى العقد الاول من الالفية الثالثة كمتغيرات خارجية هامة لازمت الاقتصاد السوداني في الفترة الأخيرة .

٣. وفيما يختص بتطورات الاقتصاد السودانى خلال الفترة ٢٠٠٠ – ٢٠١٠م نود أن نشير إلى تضاعف الناتج الاجمالى الى الضعف تقريبا بنهاية عام ٢٠١٠م . وكان النمو الاقتصادى كان فى أغلب الاحوال أكثر من ٥٪ و كان القطاع الصناعى من أكثر القطاعات نمواً يليه القطاع الخدمى ثم القطاع الزراعى .

٤. لم يحدث تحول كبير فى القطاع الزراعى خلال الفترة ٢٠٠٠م-٢٠١٠م فيما يختص بحجم المساحات المزروعة والزيادة فى إنتاجية الفدان الزراعى وكذلك فان مشكلات القطاع الزراعى لم تراوح مكانها كثيرا خلال هذه الفترة .

٥.حدث تزايد فى قطاع الخدمات من حيث مساهمته فى الناتج المحلى الاجمالى ومن حيث معدلات نموه خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠م .

٦. كان العجز الكلى فى الموازنة العامة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م متواقف مع الحدود الدولية .

٧. كان هناك إستقرار فى سعر الصرف خلال الفترة ٢٠٠٠- ٢٠١٠م .

٨. كان معدل التضخم رقم أحادى خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥م وتحول الى رقم زوجى منذ عام ٢٠٠٦م وإستمر كذلك حتى عام ٢٠١٠م .

٩. تذبذب العجز في ميزان المدفوعات خلال الفتره ٢٠٠٠-٢٠١٠م وفي عام ٢٠١٠م إستقر عند ٥٤,٧ مليون دولار.

١٠. تلاحظ تزايد الواردات الاستهلاكية وخاصة سلعتي السكر والقمح خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م .

١١. تلاحظ وجود تزايد فى متوسط دخل الفرد بمعدل ٧,٥٪ فى المتوسط خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠١٠م .

١٢. تلاحظ وجود تزايد فى الاستثمارات الاجنبية والوطنية خلال ٢٠٠٠م-٢٠١٠م .

١٣. تلاحظ وجود نوع من التدهور في عدد من المؤشرات الاقتصادية الهامة بعد إنفصال الجنوب وخاصة فى عامي ٢٠١١م ، ٢٠١٢م .

١٤. يعتبر السوق السودانى من أهم الاسواق الاقليمية بسبب الموقع الجغرافى للسودان وقربه من المواقع العالمية الحيوية . وأضافت وفرة الموارد الطبيعية والثروات في السودان بعداً إستراتيجياً له.

١٥. أصبحت آلية العرض والطلب هى المحدد الرئيسى للاسعار بعد إقرار سياسة التحرير الاقتصادى فى السودان .

١٦. تكونت عدد من الاحتكارات لبعض السلع الضرورية بسبب عدم الفهم الصحيح لسياسة التحرير الاقتصادى .

١٧. يجب أن تتدخل الدولة فى الاسواق ليس لتحديد الاسعار بل لازالة التشوهات التى تعيق عمل قانون العرض والطلب .

١٨. المنافسة التامة وفقا للأسس والضوابط الاسلامية هى النموذج الأمثل للسوق فى السودان .

١٩. أهم المتطلبات العلمية للاقتصاد السودانى في المرحلة الحالية هى: البحث العلمى، والتكنولوجيا الحديثة وإقتصاد المعرفة . وفى هذا المحور يجب تشجيع ودعم البحث العلمى والاهتمام بالتكنولوجيا وتطبيق مخرجات البحث العلمى على نطاق واسع فى الواقع العلمى .

٢٠. يجب الاستفادة من مناهج البحث العلمى فى تحديد المشكلات الاقتصادية وتصنيفها وتحليلها وتطبيق النتائج فى الواقع العلمى .

٢١. هنالك ضرورة لبناء علاقات إقتصادية قوية مع الدول المجاورة للسودان بالإضاقة للدول العربية وبقية دول العالم كما يجب توظيف هذه العلاقات لصالح إستغلال أكبر قدر من الموارد الكامنة فى السودان .

٢٢. هناك ضرورة لاحداث إختراق فى علاقات السودان مع التنظيمات والمنظمات الاقتصادية الدولية .

٢٣. وضعت عدد من الخطط والبرامج منذ عام ١٩٥٦م وحتى تاريخ كتابة هذه السطور، وكانت نسب التنفيذ ضعيفة في أغلب الخطط ويرجع ذلك إلي عدد من المشكلات والمعوقات.

٢٤. بالرغم من النضوع فى وضع الخطط والبرامج الى أنه في أغلب الخطط لم يأخذ في الاعتبارات قابلية الخطة للقياس ويظهر ذلك بوضوح في محور الأهداف والتي جاءت في أغلب الخطط فضفاضة وغير محددة كمياً.

٢٥. تلاحظ عدم إكتمال العملية الادارية في أغلب الخطط ونعني بذلك ضعف وظيفتي الرقابة والتوجية وخاصة الرقابة القصيرة المدي للتجنب المبكر للانحرافات في مسار تنفيذ الخطط.

٢٦. يجب الأهتمام في الفترات القادمة بخصائص الخطة الجيدة عند تصميم الخطط ، كما يجب الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي .

وأخيراً أسأل الله بأن يكون هذا الكتاب إضافة حقيقية لجميع الجهود المبذولة لتنمية وتطوير الاقتصاد السودانى. كما نسأل الله أن تتوحد الجهود وتتوافق الرؤى حول البرامج الاقتصادية آخذين في الاعتبار ضرورة تشجيع الجهود الاكاديمية والفنية حول الاقتصاد من قبل الدولة .

وأخيراً اقول بأن الاقتصاد السودانى واعد ومستقبله مشرق خاصة وأنه لم نبلغ بعد درجة الاستغلال الكامل للموارد الطبيعية والثروات المتنوعة .

المراجع

(١) أحمد أبو الحسن زرد، السوق العربية المشتركة بين إلتزامات منظمة التجارة العالمية ومزاياها، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة،٢٠٠١م.

(٢) د. أحمد علي الأزرق، السياسة المالية للدولة في صدرالاسلام،الدار السودانية للكتب، الخرطوم، بدون تاريخ.

(٣) د. أحمد مجذوب أحمد، السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي دراسة مقابلة مع الاقتصاد الرأسمالي، هيئة الاعمال الفكرية،الخرطوم،٢٠٠٣م.

(٤) د. أسامة بن محمد با حنشل، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض، ١٩٩٩م.

(٥) البنك الأفريقي للتنمية، الادارة القطرية والأقليمية، تحديات وفرص تصفية المتأخرات، إعفاء الدين وتنسيق المانحين في السودان، مذكرة سياسات، الخرطوم، ٢٠١١م.

(٦) أوسكار لانجة ترجمة أحمد فؤاد بلبع، مسائل الاقتصاد السياسي للإشتراكية، دار الحقيقة للنشر، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٢م.

(٧) المركز القومي للانتاج الاعلامي، إنجازات الانقاذ- القطاع الاقتصادي، أصدارة رقم ٦٧، الطبعة الأولي، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.

(٨) المركز القومي للانتاج الاعلامي، إنجازات وزارة الصناعة، أصدارة رقم ٥٧، الطبعة الأولي، دار الفكر، بيروت، ٢٠٠٥م.

(٩) د.أنطونيوس كرم، العرب أمام تحديات التكنولوجيا،عالم المعرفة، العدد ٥٩، الكويت، ١٩٨٢م. www.ao-academy.org/docs/**al_arab_**٨.pdf

(١٠) د. بشير عمر وآخرون، المشكلات التي تواجه القطاع الخاص، مجلة جامعة الخرطوم للعلوم الادارية، العدد(١)، مجلد(١)، مطبعة جامعة الخرطوم، ١٩٩٤م.

(١١) عادل أحمد إبراهيم وآخرون، النفط والصراع السياسي في السودان، مكتبة الشريف الأكاديمية، الخرطوم، ٢٠٠٥م.

(١٢) د. علي الخليفة الكواري، دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية مدخل إلي دراسة أداء المشروعات العامة في أقطار الجزيرة العربية المنتجة للنفط، مؤسسة بيروت للتجليد والطباعة، الطبعة الثانية، بيروت، ١٩٨٣م.
(١٣) د. غسان محمود إبراهيم وآخرون، الاقتصاد الاسلامي، دار الفكر، دمشق،الطبعة الثانية، ٢٠٠٢م.
(١٤) د. ضياء مجيد، الخصخصة والتصحيحات الهيكلية، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، ٢٠٠٨م.
(١٥) مركز الدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي السوداني، ١٩٩٩م، الطبعة الأولي، الخرطوم،٢٠٠٠م.
(١٦) مركز الدراسات الاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي السوداني، ٢٠٠١م-٢٠٠٥م، شركة مطابع السودان للعملة المحدودة، الخرطوم،٢٠٠٧م.
(١٧) مايكل أبدجمان ترجمة إبراهيم منصور، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٩٩م.
(١٨) د. محمد باهر عتلم، المالية العامة أدواتها الفنية وآثارها الاقتصادية، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الخامسة، ١٩٩٨م.
(١٩) د. محمد علي الفراء ، مشكلة الغذاء في الوطن العربي والأزمة الإقتصادية العالمية ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت ، ١٩٨٦م.
(٢٠) د. محمود يونس، إقتصاديات دولية، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة قسم الاقتصاد، الدار الجامعية، الاسكندرية، ٢٠٠٣م.
(٢١) ميدو فوي، ترجمة د. فهد كم نقش، النمو الاقتصادي والعمليات الاجتماعية في البلدان النامية، دار التقدم، موسكو، ١٩٨٨م.
(٢٢) د. فرهاد محمد علي الأهدن، الموارد الاقتصادية وموارد الطاقة والبترول، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٩م.

السيرة الذاتية للمؤلف

١- الاسم : مهدي عثمان الركابي احمد

٢- مكان وتاريخ الميلاد : الأبيض ١٩٦٧م

٣- المؤهلات الأكاديمية :

- دكتوراه في **الاقتصاد** من أكاديمية السودان للعلوم ٢٠١٠م .
- ماجستير في الاقتصاد الزراعي من جامعة كردفان ٢٠٠٢م .
- بكالوريوس التجارة – تخصص إقتصاد – جامعة الزقازيق – مصر-١٩٩١م .

٤- التدريب

- دورة في التخطيط الإستراتيجي من مركز تطوير الإدارة .
- دورة إدارية من أكاديمية السودان للعلوم الإدارية .
- دورة في الرعاية الطلابية من الجامعة العمالية بمصر

٥- الخبرات

- المالك المسجل ورئيس مجلس إدارة مركز تقويم للاستشارات المالية والاقتصادية منذ عام ٢٠٠٥م .
- خبرة في العمل العام لأكثر من عشرين عام .
- أستاذ متعاون في الإقتصاد لأكثر من خمسة أعوام في بعض الجامعات وعدد من الكليات الجامعية الخاصة
- كاتب إقتصادي بصحيفة التغيير السودانية منذ يونيو ٢٠١٣م.
- قدمت عدد من الاستشارات المالية والاقتصادية لعدد من المؤسسات.

٦- الكتب والأوراق العلمية والمشاركات الصحفية .

- ألفت كتاب بعنوان أثر سياسة التحرير الإقتصادي علي الإقتصاد السوداني (٢٠١٢م).
- كتبت ورقة عن السياسات الاقتصادية الزراعية(٢٠١٠م) .
- كتبت ورقة علمية عن إقتصاد المعرفة بالدول النامية دراسة حالة الدول العربية
- كتبت ورقة علمية عن التكامل الإقتصادي لدول القرن الإفريقي وأثرة علي الشرق الأوسط(٢٠١١م)
- كتبت موضوعين علميين لمجلة المصرفي التي يصدرها بنك السودان .

٧- السمنارات والورش والمشاركات

- شاركت في ورشة جدوي إنضمام السودان لمنظة الكوميسا والتي نظمها مجلس الوزراء السوداني عام ٢٠١٤م .
- شاركت في مؤتمر التعليم والتدريب الذي نظم بدبي (دولة الأمارات) في أبريل ٢٠١٥م .
- شاركت في ورشة المناهج الاكاديمية للتعليم عن بعد بكلية الاقتصاد والتنمية الريفية جامعة الجزيرة ٢٠١٥م .
- ساهمت في تحديث منهج الاقتصاد السوداني بكلية أبوبكر عثمان الاهلية بودمدني
- شاركت في عدد من اللجان الإقتصادية والإجتماعية .

المحتويات

****

الإقتصاد السوداني

التحديات الماثلة والحلول الممكنة

الدكتور مهدي عثمان الركابي أحمد





عمان – العبدلي – مركز جوهرة القدس التجاري

تلفاكس: ٠٠٩٦٢ ٦ ٤٦٥٩٨٩١ – خلوي: ٠٠٩٦٢ ٧ ٩٥٧٤٧٤٦٠ – ٠٠٩٦٢ ٧ ٩٦٢٩٥٤٥٧

ص.ب ٩٢٧٤٨٦ عمان ١١١٩٠ الأردن

E-mail: dar_jenan@yahoo.com

Cover design: Samir Alawneh
079 732 9119